دليل عمل

مشروع التوسّع الإماراتي

W.A.R.C
West Asia Research Center

19 شباط/ فبراير 2022

مشروع التوسّع الإماراتي

2022-02-19

W.A.R.C
West Asia Research Center

الفهرس

مقدمة تاريخية وسياسية

- **الفصل الأول: نشأة الامارات**
  - **طبيعة النظام السياسي الإماراتي وتطوراته**

الخلفية التاريخية والقيادة التابعة

مكونات النظام السياسي

- شبكة التصوف
- الصوفية الوظيفية: كيف تدعم الصوفية السلطة في الامارات؟

عمليات صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة

صعود محمد بن زايد

صراع الزعامة المكبوت بين ابو ظبي ودبي

أفكار وآراء ابن زايد السياسية

  - **ركائز القوة الإماراتية**

الركائز الذاتية

- الثروة في المقام الأول
- القوة الامارتية الناعمة
- القدرات العسكرية

- **الفصل الثاني: الدور الاستراتيجي والدولي**
  - **السياسات والعقيدة العسكرية الاماراتية**
  - **السياسة الخارجية للإمارات**

العلاقة بالقوى العالمية

- العلاقات الاماراتية - البريطانية
- العلاقات الاماراتية الامريكية
- التعاون الإماراتي الأمريكي منذ العام 1971

القواعد العسكرية الاجنبية في الامارات

  - **السياسة الاماراتية في منطقة غرب آسيا**

ملامح السلوك التدخلي الاقليمي الاماراتي

سمات التحرك الاماراتي الاقليمي

أنماط العلاقات الإقليمية للإمارات

- **الفصل الثالث: التطبيع مع الكيان الصهيوني المؤقت**
  - **الديانة الإبراهيمية.. المصطلح والنشأة**

نشأة المصطلح وتطوره

حقيقة المصطلح

أهداف الدعوة إلى (الإبراهيمية)
دلالات تسمية اتفاق التطبيع الإسرائيلي الاماراتي البحريني بـــ إبراهيم
أهم دلالات إطلاق اتفاق ابراهام
- **الإبراهيمية والتطور الصهيوني من اقامة الدولة إلى الاندماج**
مسارات الاندماج الصهيوني
اتفاقيات التطبيع كمسار للاندماج
الديانة الابراهيمية مرحلة من مراحل الاندماج
العلاقات مع السعودية
- **الإمارات والديانة الإبراهيمية**
العلاقة مع إسرائيل
- **الفصل الرابع: الدور الاماراتي في الحرب على اليمن**
- **دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره**
الأهداف الاستراتيجية من خوض الإمارات الحرب
الاستراتيجية المتبعة في تنفيذ الأهداف
أدوات وأساليب الاستراتيجية
التداعيات المتوقعة للدور الإماراتي
- **مستقبل الدور الاماراتي في اليمن (بعد تطورات 17 و24 كانون ثاني 2022)**
تداعيات استهداف الإمارات
- التداعيات الداخلية
- التداعيات الإقليمية والدولية
العلاقات مع إيران
العلاقات مع مصر
العلاقات مع تركيا
الدور الإماراتي في سوريا
ملاحظات ختامية
- المبادئ التوجيهية للسياسة الاقليمية الاماراتية الجديدة
- مسارات السياسة الاقليمية الاماراتية

مقدمة تاريخية وسياسية

على مدى العقد الماضي، اكتسبت دولة الإمارات العربية المتحدة، ذلك البلد الخليجي الصغير، مكانة متزايدة الأهمية من خلال تأدية أدوار بارزة في سلسلة من التطورات الإقليمية.

بدءًا من المعركة الطاحنة في ليبيا للإطاحة بنظام معمر القذافي ومن ثم الصراع الدامي في سوريا والعراق لمكافحة "تنظيم داعش"، وصولًا إلى التدخل العسكري البارز في اليمن.

أدت مسيرة الربيع العربي لإحداث تحول جذري في المنطقة، حيث أفضت إلى كشف الضعف الذي أصاب القوى الإقليمية العربية التقليدية، وكشفت الأزمات التي تمر بها الدولة المصرية سواء أزمة الهوية أو التغلغل أو المشاركة أو أزمة التوزيع، فضلا عن انهيار الدولة في سوريا، وتلاشي الدور الإقليمي لليبيا بعد مقتل العقيد معمر القذافي، وانهيار العراق بعد التدخل الأمريكي في 2003.

كانت الثروة الإماراتية مفتاح النخبة الإماراتية الحاكمة لتسويق نفسها أمام القوى الكبرى باعتبارها لاعبًا قادرًا على المشاركة في الترتيبات الأمنية للإقليم، وليس فقط طرفًا خاضعًا للترتيبات التي تفرضها القوى الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، راكمت الإمارات ركائز القوة بين وسائل ناعمة وخشنة، سواء عبر امتلاك وسائط إعلامية إقليمية وعالمية أو شراء ولاء مراكز بحوث وشركات علاقات عامة في الدول الغربية، فضلا عن ملاحقة أحدث المنتجات العسكرية. وكانت الثروة أحد مداخل صناعة علاقات تحالف مع القوى العالمية والإقليمية، واستضافة قواعد عسكرية أجنبية، وبخاصة: أمريكية وفرنسية وأسترالية، ما يؤدي لتوفير غطاء حماية في مواجهة المقدرات العسكرية للقوى الإقليمية المناوئة لتمدد الدور الخليجي تحت رعاية غربية، وبخاصة إيران. هذا بالإضافة إلى علاقة مركبة وإيجابية مع إسرائيل، بما يتضمن تعاونًا عسكريًا واستخباراتيًا، وبذلت في سبيل هذا أثمانًا كبيرة، أهمها التجسس على دول وقوى عربية لصالح دولة الاحتلال. وإلى جانب هذا أقامت الإمارات علاقة تحالف مع السعودية، وربطت مصر بها في علاقة تبعية إقليمية.

بدأت الإمارات دورًا إقليميًا تدخليًا في إطار من رفض ثوابت مع الحلفاء العرب، سواء في ذلك شركاء مجلس التعاون الخليجي، وحتى القوى الخليجية التي رفضت الانحياز لقطر، وإن رفضت في الوقت نفسه مسارات تفكيك الترابط الخليجي. وفي هذا الإطار تحرص على معاقبة الكويت على دور الوساطة، وتعمل لتقويض السلامة الإقليمية لسلطنة عمان عبر شراء أراضٍ وولاءات لقبائل عربية في المناطق الحدودية بين الدولتين، هذا بالإضافة إلى تبني أجندة مخالفة لأجندة السعودية في حرب اليمن.

كما أن السلوك الإماراتي التدخلي حرص على تجاهل البعد الهوياتي الذي يفترض به ربط الإمارات بدوائرها الإقليمية، حيث تتنكر للهوية العربية والإسلامية، ما يسهل لها الاصطدام بالقوى العربية الإسلامية، ومحاربتها، أو التجسس عليها. هذا بالإضافة للتنكر للمنظومة الحقوقية الإسلامية والعالمية، ما وصل بهم لحد دفع أهل اليمن باتجاه أكبر كارثة إنسانية في الآونة المعاصرة، حيث تعاني من خطر المجاعة وفتك وباء الكوليرا.

في هذا الإطار، اتجهت الإمارات للتحرك في اليمن على نحو يكفل لها فصل الجنوب عن الشمال، حيث تنوي ترك الشمال للسعودية، بينما تحافظ على وجود جنوب علماني يسيطر على الموانئ اليمنية الإستراتيجية، وتصفية الوجود الإسلامي المقاوم في اليمن.

أما فيما يتعلق بتركيا، فإن الإمارات تسعى إلى احتواء نظام حزب العدالة والتنمية، وإنهاء سيطرة الإسلاميين على الحكم في تركيا، ما أدى بها للمشاركة في تدبير انقلاب يوليو 2016، وتمويله بنحو 3 مليارات دولار، ومع فشله انخرطت الإمارات وحليفتها السعودية في حرب اقتصادية ضد تركيا، أدت لتأثير واضح على العملة التركية، وخفض قيمتها بنحو الثلث.

وحرصت الإمارات على جر مصر إلى علاقة تبعية معها، والتحكم في قرارها، واستغلال سوقها الواسع لتعويض إنفاقها على سلطة الانقلاب العسكري قبل وبعد3 يوليو 2013. وبتحويل مصر إلى تابع إماراتي، تسعى الإمارات بالتعاون مع مصر نحو محاصرة التحرك الأمني التركي في شمال سوريا برعاية أمريكية أوروبية.

هذا بالإضافة للحرص على استغلال القضية الفلسطينية لصالح تمتين العلاقة الإقليمية للإمارات مع كيان العدو الاسرائيلي.

ويبدو أن الإمارات، والتي يبلغ عدد سكانها مليون ونصف نسمة فقط، باتت تضطلع فجأة بدور إقليمي مهم، وهو دور لا يقتصر على المجال الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي فحسب بل يشمل الشقين العسكري والاستراتيجي أيضًا. ولكن، ذلك الدور غير المتوقع، بل يمكن القول أنه حتى غير المتناسب، الذي تؤديه تلك الدولة الصغيرة يضع علامات استفهام كبيرة حول الوظيفة أو الدور المخطط للإمارات في السياسات الامريكية والبريطانية والاسرائيلية في غرب آسيا ويختلف الباحثون حول تسمية وضع الامارات في تلك الاستراتيجية "الاستكبارية" الكبرى بين مصطلحي "الوظيفة والدور"، فبينما يعتبر بعضهم أن إطلاق مصطلح وظيفة للإمارات في الاستراتيجية هو مبالغة كبيرة ويطلقون على وضعية الامارات الحالية صفة وتسمية الدور ويقدمون حججاً منطقية لتسميتهم كاعتبار الامارات دولة غير مكتملة وقوة ينقصها العديد من العناصر لتصبح "قوة استراتيجية".

في المقابل يرى البعض الآخر أن وضعية الامارات الحالية كشريك كامل في مخططات أمريكا في غرب آسيا يعطيها بجدارة تسمية "الوظيفة" حيث أن الوصف ذلك هو في الحقيقة ثمرة الجهود الإماراتية المتواصلة منذ سنوات طويلة. سعت فيها الإمارات، بصورة ثابتة إلى تطوير قدراتها العسكرية والاستراتيجية وتعزيز مكانتها للاضطلاع بدور استباقي وديناميكي في تحديد مصالحها القومية والإقليمية وصونها مما يمنحها بعض الاستقلالية في الاستراتيجية الامريكية.

يعود أصحاب مصطلح "الدور" ليردوا بأن اتساع نطاق الدول الفاشلة والضعيفة في منطقة غرب آسيا أفضى إلى إنتاج حزمة من فرص التنافس والتدخل للفاعلين الجدد من دول الصف الثاني بما يتمتعون به من قدرات مالية واقتصادية فقط، هكذا يتحدث مثلاً أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مارك لينش، في رؤيته التي طرحها عبر صفحات مجلة Foreign Affairs، معتبرًا أن انتفاضات الربيع العربي

أنتجت نظامًا إقليميًا جديدًا، حتى وإن لم يكن ما توقعه المنتفضون، لكنه نظام جديد بالفعل نتج عن إعادة رسم ملامح المنطقة بعد الربيع العربي.

ويصف "لينش" أن النظام الجديد باعتباره نتاج غياب الفاعلية عن القوى التقليدية بالشرق الأوسط: مصر والعراق وسوريا التي يراها بالكاد حالياً تؤدي وظائف الدولة، ما فتح الباب لدول الخليج الثرية: قطر والسعودية والإمارات للعب أدوار إقليمية تهدف للسيطرة على مجريات التحولات الإقليمية. غير أن لينش يستدرك بالإشارة إلى أن جهود الفاعلين الجدد لإحكام سيطرتهم على مصادر التحولات في الإقليم تزيد الطين بلة، أو كما قال "تقود الأوضاع إلى الأسوأ".

الحلقة الناقصة في قراءة الدكتور لينش تكمن في مستوى العلاقة (الامارتية – الاسرائيلية) و(الاماراتية الامريكية) ومستوى نفوذ واستحواذ امريكا وإسرائيل والشركات العالمية على القرار الاماراتي.

هذه الدراسة تناقش وضعية الامارات الاستراتيجية الحالية وتجيب على السؤال التالي:

هل الامارات دولة دور أم دولة وظيفة، وما هو هذا الدور أو الوظيفة الذي تضطلع به الامارات في الاستراتيجيات والسياسات الامريكية منطقة غرب آسيا؟

الفصل الأول
نشأة الإمارات

طبيعة النظام السياسي الإماراتي وتطوراته

تأسست الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كدولة اتحادية تتكون من اتحاد سبع إمارات وهي **أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة**، وحدد دستور الإمارات العربية المتحدة أهداف ومقومات الاتحاد.

واستطاعت الدولة الحديثة زمنياً، تحقيق عدد من الإنجازات الضخمة على الصعيد الداخلي والخارجي، ولكن الأهم من كل هذه الإنجازات هو بقاء الدولة الاتحادية متماسكة حتى الآن، وتجاوزها نقاط الخلاف، وبناء هوية وطنية وقومية نابعة من الانتماء للدولة وليس القبيلة، وإن كان تفاوت الإمارات وقدراتها المادية والتأثيرية قد تكون عامل ضعف مستقبلاً ينخر في جذور الاتحاد.

ولكن وبعد مرور خمسين عامًا على تجربة الإمارات العربية المتحدة، يرى بعض الباحثين أن هذه التجربة كانت متميزة في العقود الأولى من نشأتها، ولكن في العقد الأخير تعرضت إلى تحديات عدة في مقدمتها، الاختلال السكاني الملحوظ الذي أثر بشكل أو بآخر على الخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الأصليين، والذي أصبح يهدد الأمن ربما على الصعيد المستقبلي، مع تزايد التحديات الخارجية المتمثلة بالتهديد الايراني للإمارات لفرض هيمنته الإقليمية على الخليج العربي والتغييرات في المنطقة العربية بعد العام 2011.

بالرغم من مرور خمسين عامًا على نشأة الاتحاد والتطور الكبير الذي نشأ في ملفات عديدة وتطور شكل الدولة والوزارات من حيث التطور الإداري والتكنولوجي والخدمات وغيرها إلا أن شكل إدارة الدولة استمر خلال الخمسين عامًا كما هو وحتى عندما تم تحويل الدستور من مؤقت الى دائم لم يطرأ أي تغييرات جوهرية على النظام السياسي وعندما تم زيادة اختصاصات المجلس الوطني وآلية تشكيلة كان محدودًا للغاية، ووفق نفس الآلية وهي سيطرة المجلس الأعلى للاتحاد على تشكيلة المجلس.

وربما يرجع ذلك إلى صعوبة إقرار أي تعديلات بين إمارات الاتحاد، التي تزامنت مع رغبة القيادات في تحجيم أي تغييرات في النظام السياسي، فلم تشهد الدولة أي تغييرات جذرية، إلا في فرض المزيد من هيمنة الدولة وتحجيم المشاركة السياسية وضبطها بإطار واحد تحت سيطرة المجلس الأعلى للاتحاد.

الخلفية التاريخية والقيادة التابعة

مع انقضاء المرحلة الأخيرة من الانتداب البريطاني في منطقة الشرق الأوسط في أواخر ستينيات القرن الماضي، تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة اتحاد يجمع سبع إمارات. وفي العام 1968، أعلنت بريطانيا عن قرارها بالتنازل عن مسؤوليتها في حماية الأمن في الولايات التي خضعت لها سابقًا في منطقة الخليج. في العام 1971، اتحدت إمارات الساحل المتصالح الست، وهي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القيوين، في كيان واحد أي الإمارات العربية المتحدة، وفي العام 1972، انضمت إلى الاتحاد إمارة رأس الخيمة. وفي هذا الصدد، يؤكد ماتيو ليغرينزي أن تجربة تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ساهمت في نهاية المطاف في تشكيل مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من تركيزه على النزاعات بين الحكام المحليين أكثر منه على المناطق المتفق عليها. وقد دعيت البحرين وقطر للانضمام إلى الإمارات في مطلع سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الدولتين رفضتا، فظهرت بالتالي العراقيل الأولى أمام مخطط تأسيس دول اتحادية أكبر مساحة بين الكيانات السياسية الخليجية الصغيرة. وبحسب ليغريزي والأخرين، أجبرت إمارة رأس الخيمة، أقله في البداية، على الانضمام إلى دولة الإمارات.

إلا أن تماسك الاتحاد الوطني بعد الاستقلال لم يكن بالعملية السريعة أو السهلة. وبحسب كريستيان كوتس أولريخسن، كان الاتجاه العام السائد طوال ثمانينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي نحو تحقيق التعاون تدريجيًا وبصورة متزايدة، خصوصًا مع ترسخ مفهوم الدولة في الإمارات العربية المتحدة بصورة أكبر في الحياة اليومية. ويضيف قائلًا لم يساهم عامل وحيد فقط في قبول الاتحاد على نطاق واسع. بل اقتضت جهود توحيد كل القوات الدفاعية التابعة لكل إمارة، على العكس، تحقق ذلك القبول مع مرور الزمن توحيدًا كاملًا، في قوة عسكرية واحدة متكاملة، ثابتة، والاستعداد للمساومة، وتسخير احتياطي النفط في أبو ظبي في خدمة الاتحاد، والتهديدات الخارجية المتمثلة في اجتياح القوات العراقية دولة الكويت وبالرغم من تلك العوامل الداعمة، اقتضت جهود توحيد كل القوات الدفاعية التابعة لكل إمارة، توحيدًا كاملًا، في قوة عسكرية واحدة متكاملة، أكثر من 20 عامًا بدءًا من العام 1976. وظلت تلك المسألة تشكل معضلة مثيرة للجدل طيلة ثمانينيات القرن الماضي بحيث تم تطبيق معظم الخطوات العملية لتوحيد القوات العسكرية في تلك الفترة.

لا شك في أن حاكم أبو ظبي لعهد طويل وأول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، الراحل زايد بن سلطان آل نهيان، شكل شخصية بارزة ساهمت إسهامًا كبيرًا في إنجاح عملية تشكيل الدولة المضنية، إذ أشرف على مراحل تطور البلد حتى مماته في 2 تشرين الثاني /نوفمبر 2004. وقد خلفه ابنه البكر خليفة بن زايد آل نهيان في منصبي حاكم إمارة أبو ظبي ورئيس الدولة. أما ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد آل نهيان، فيشغل منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات، وأصبح بحكم الواقع وزير الدفاع، وبحسب التقاليد، يشغل حاكم إمارة دبي منصبي رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الدولة. ولكن، منذ كانون الثاني /يناير 2006، استلم محمد بن راشد آل مكتوم، المنصبين المذكورين، بالإضافة إلى منصب فخري وهو وزير الدفاع.

يخضع الاتحاد الوطني في دولة الإمارات، بصفة رسمية، إلى المجلس الأعلى للاتحاد، وهو لجنة استشارية رسمية مؤلفة من حكام الإمارات السبعة التابعة للدولة. ولكن، عمليًا، لا يوجد غموض في توزيع مراكز الصلاحيات الفعلية في الدولة. ويتضح ذلك في تركيبة هيئة المجلس الوطني الاتحادي الذي يتم انتخاب بعض أعضائه فيما يتم تعيين الأخرين. وتحظى كل من إمارة أبو ظبي ودبي بثمانية مقاعد في المجلس، وستة مقاعد لكل من إمارة رأس الخيمة والشارقة، وأربعة مقاعد لكل من الإمارات الثلاث الباقية.

مكونات النظام السياسي

النظام السياسي في دولة الإمارات هو نظام وراثي، إذ إن الحكم في الإمارات قائم على النمط المشيخي الأميري، وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة من الإمارات السبع، فأسرة آل نهيان هي الأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي، وأسرة آل مكتوم هي الأسرة الحاكمة في إمارة دبي، وأسرة القاسمي هي الأسرة الحاكمة في الشارقة، وفخذ آخر منها يحكم إمارة رأس الخيمة، وأسرة النعيمي هي الحاكمة في عجمان، وأسرة المعلا هي الحاكمة في أم القيوين، فيما تحكم أسرة الشرقي في إمارة الفجيرة، وتتم عملية تداول السلطة بالوراثة بين أفراد الأسرة ذاتها في كل إمارة، وغالبًا ما يكون الابن الأكبر للحاكم هو ولي عهد الإمارة، إلا إذا ما أراد الحاكم غير ذلك، فيحق له تعيين ولي عهده من أي من أبنائه أو إخوته أو أقاربه، كما حدث في دبي عندما عين الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في يناير من العام 1995 أخاه الأصغر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولياً للعهد بدلاً من أخيه الذي يليه في الترتيب الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم الذي عُين نائبًا للحاكم، وكما حدث في أبو ظبي عندما عين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم الإمارة في العام 2003 ابنه الثالث في الترتيب الشيخ محمد نائبًا لولي العهد في أبو ظبي، وأصبح الشيخ محمد فيما بعد ولياً للعهد في حكم أخيه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

استطاعت الأنظمة الحاكمة في العالم العربي اجتياز الكثير من التغيرات السياسية الحادة التي عمّت العالم في نهاية الحرب الباردة، دون أن تتخلى عن الكثير من سلطتها وحكمها المطلق، بالرغم من ادعاء هذه الأنظمة الإصلاح السياسي، وصحيح أن بعض هذه الأنظمة أجرت بعض الإصلاحات المحدودة، لكن هذه الإصلاحات كانت موجهة نحو تحديث الاقتصاد، وبدلاً من إعادة توزيع السلطة ضمن النظام السياسي، تمسكت تلك السلطات بسلطاتها المطلقة متجاوزة حق المواطنين في المشاركة السياسية والمجتمعية، وتعد الإمارات نموذجًا حقيقيًا لهذه الأنظمة.

ويتسم الخلل السياسي بشكل عام في دول مجلس التعاون وفي القلب منها الإمارات، بالعلاقة غير المتكافئة بين السلطة السياسية والمجتمع، حيث تنفرد العوائل الحاكمة بالتحكم في الموارد وصنع القرار السياسي، ليغيب على هذا الأساس مبدأ المواطنة الكاملة القائمة على تساوى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، بل تطالب السلطة السياسية بقبول يسمى بالولاء مقابل الحصول على امتيازات حصرية للمواطن، أي حصة من ريع النفط، تتمثل في بعض الامتيازات مثل عدم دفع الضرائب وتوفير بعض الخدمات الأخرى وهو ما سنتعرض له في المبحث السادس.

ومنذ تشكيل دولة الإمارات في سبعينيات القرن الماضي، كانت أبو ظبي تحاول أن تتبّنى سياسات متوازنة ومعتدلة سواء على الصعيد المحلي أم الدولي، لكن مع ظهور الشيخ محمد بن زايد وسيطرته على مقدرات الحكم تغيّرت هذه السياسة، انطلاقًا من طموح خاص لديه ينم عن دور بلاده المستقبلي في المنطقة على صعيد الطاقة والقيادة والدور الإقليمي، وحتى يستطيع القيام بهذا الدور كان عليه – من وجهة نظره- أن ينهي أي محاولات إصلاحية أو معارضة تناقض رؤيته.

وحتى نستطيع فهم واقع ومستقبل الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الإماراتي، من الأهمية الوقوف على شخصية محمد بن زايد الرجل القوي والمسيطر على دولة الإمارات العربية المتحدة، ونظرته تجاه الإصلاح السياسي وشكل الدولة.

شبكة التصوف الاماراتية والدعوة لديانة ابراهيمية (محاولة تبوء الزعامة الدينية)

لعل الظروف والسياق والتحولات التي تعج بها الدول العربية والاسلامية منذ العام 2001 هي التي جعلت من مصلحة كلٍ من الإمارات والصوفية التعاون: فالصوفية كانت الحل الذي روجه الغرب لمحاربة ما أسموه "الإرهاب الاسلامي" وبالتالي تبعته الإمارات، والصوفية كانت في حاجة لدعم مؤسسي يجابه الدعم الذي تتلقاه الوهابية السعودية لمحاربتهم رغم أن الإمارات تعتبر من أكثر الدول سخاءً على السلفية الجامية التي تقف على النقيض مع السلفية الجهادية.

فالإمارات بسعيها لأن تكون فاعلاً سياسياً على مستوى العالم الاسلامي تتعامل مع الدين بشكل برغماتي وتحاول تطويعه لخدمة بقائها السياسي. فهي لم تتورع عن دعم خطابات دينية أخرى غير الصوفية لمجابهة تهديد الإسلام السياسي، فنراها سمحت للخطاب السلفي في الإمارات (متمثلًا في جمعية دار البر) للتواجد فيها ولكن بتحويلها للسلفية الجامية التي تحرم معارضة الحكومة، ونراها أيضًا الآن في اليمن تدعم ميليشيات سلفية. والإمارات أيضًا تدعم تيار الإسلام الحداثي (متمثلًا في مؤسسة مؤمنون بلا حدود) الذي يؤمن بتاريخانية النص القرآني وعدم قدسيته أصلًا.

هذا بالإضافة إلى دعمها لدعاة إسلاميين آخرين كوسيم يوسف والرابط بينهم جميعًا مهاجمة الإسلام السياسي (الذي يسعى إلى الحكم حتى بالطرق الانتخابية)، وعدم معارضة الحكام إن لم يكونوا يروجوا لهم أصلًا.

ولكننا نجد أن الإمارات تدعم بالطليعة الحركة الصوفية لتكون هي الخطاب الديني الرسمي في العالم السني، لأنها أكثر أمانًا للإمارات (من السلفية)، ولأنها تقطع الطريق على الخطابات التي تستخدم نفس النصوص الدينية للمنافسة السياسية (كالإسلام السياسي).

أمّا فيما يتعلق بالصوفية كطريقة تزكوية روحية، فلا علاقة سببية حتمية بينها وبين موالاة الحكام. إن الخطاب الذي روّج مقولة أن الصوفيين طبيعةً مسالمين ومهادنين للسلطة وبدون أهداف سياسية وبالتالي هم "المسلمون الجيدون" مقابل الإسلامويون "المسلمون السيئون"، هو خطاب الحرب على الإرهاب الذي

تبع أحداث الحادي عشر من أيلول، والذي روجته بعض الأنظمة التي تستفيد من الصوفية كخطاب ديني مهادن للسلطة.

في كتابه "دعم الصوفية: كيف تروج الحكومات الإسلام الصوفي في سياساتها الداخلية والدولية" الذي يدرس فيه ثمانِ دول تدعم الصوفية، يقرر "موادیني" أن هذا الخطاب يجانبه الصواب، وأن الحركات الصوفية أكثر تعقيدًا من هذا الاختزال، وأن صلاتها بالحكام تتراوح من التبعية إلى مقاومة الدولة. ولعله السياق، تهيأت ظروفه في التعاون الصوفي الإماراتي. فبالنظر إلى السبب الذي قد يكون قابعًا خلف موافقة الجفري، فإننا نجد أنه لعلّ الجفري (و هو الذي أُخرج من مصر من قبل السلطات فيها في 2001 بعد علو صيته) وطريقته قد شعروا بالحيف أو الظلم- عندما عادوا إلى مناطقهم في اليمن بعد الحكم الشيوعي لها في التسعينات- أمام حملات الوهابيين ضدهم بكل ما عندهم من دعم مؤسسي، وظنّ أن دعم دولة كالإمارات قد يعيد لصوفيتهم اعتبارها.

أما باقي رموز الصوفية الإماراتية فقد كانوا أيضًا على علاقة طيبة مع السلطة من ذي قبل، لكنه من المفيد النظر إلى الأسباب المباشرة للانخراط في الصوفية الإماراتية. وبالنظر إلى طبيعة انخراط رموز الصوفية المصريين فيه، نجد أن تطورها الحقيقي كان فيما بعد ثورة (25 يناير 2011)، وخاصة مع انقلاب السيسي لاحقاً، وقد يعود ذلك إلى مصالحهم (سواء كانت مصالح نفعية مادية أو دينية) المهدَّدَة مع زوال نظام مبارك (إذ تجد المفتي أحمد الطيب، والشيخ علي جمعة وهم من كبار شيوخ الصوفية في مصر يحرمون الثورة ضد مبارك)، وإلى قلقهم إزاء الصعود السياسي للإخوان، بل وللسلفيين، كخطابات إسلامية منافسة، بالإضافة إلى الأغراء في ترويجهم كمرجعية أهل السنة.

أمّا بالحديث عن السياق الذي أخذ الإمارات لاختيار الصوفية، فمن الظاهر أن سياق الحادي عشر من أيلول والحرب الأمريكية والغربية على الإرهاب كان لهما شديد الأثر. ويمكن تتبع هذا في تقارير واحدة من المؤسسات البحثية الأمريكية المؤثرة (راند)، وفيما يمكن أن يكون من أثرها في الخطاب الصوفي الإماراتي. فقد أصدرت راند ثلاثة تقارير في 2003، 2004، و2008 تحاول نمذجة الخطابات الإسلامية الموجودة وتصنيفها فيما بين الليبرالي والراديكالي، وأكدت أن الصوفية حليف طبيعي للغرب لما تتعرض له من هجمات وهابية سلفية (المصنفين كراديكاليين وكمنبع للتطرف واقترح تقرير 2004 إنشاء شبكات للمسلمين "المعتدلين" أو "الوسطيين" إذ أن ذلك يساعد على نشر رسالتهم ويزودهم بشيء من الحماية، ولأن هؤلاء الوسطيين لا يمتلكون الموارد الكافية لهذا، فيقترح التقرير دعمًا خارجيًا، ونجد أن عام 2005 قد شهد إنشاء مؤسسة طابة العالمية الإماراتية التي تعتبر المركز الرئيسي لنشاط الامارات الصوفي، والتي تعد في الغرب بمثابة شبكة لعلماء الصوفية "المعتدلين". وفي حين أن نفس التقرير قد لفت النظر إلى عدم مركزية مرجعية "السنة" كمصدر من مصادر الإرهاب باستخدامه من قبل "المتطرفين"، فإننا نجد أن أحد أسس خطاب الصوفية الإماراتية يقوم على توحيد المرجعية الإسلامية (خلف الأزهر الصوفي). إضافةً إلى ذلك، فإن كثيرًا من الجهد الذي بذلته مؤسسة "طابة" في مسألة حوار الأديان في مبادرة "لتعارفوا" و"كلمة سواء"، قد يكون متأثرًا بتوصيف "راند" للمسلمين المعتدلين بانفتاحهم على حوار الأديان.

وأخيرًا، فإن توصيف الصوفي اليمني وأحد مؤسسي طابة الحبيب الجفري لمهمته، في مقابلة صحفية عام 2009، بأن "المتطرفين" أو من يسمون بالإرهابيين "هي معركته" الحقيقية. لا يدع مجالًا للشك في تأثر الصوفية الإماراتية من المناخ الدولي في الحرب على الإرهاب.

دعم الإمارات (وبالتالي نظام السيسي في مصر) للصوفية الإماراتية يتمثل أساسًا في منحها هيمنة دينية بجعلها الدين الرسمي، بل والمرجعية للعالم السني، وذلك بطرق رسمية وأخرى غير رسمية. لكن وقبل أن نبدأ في تناولهما (الطرق الرسمية وغير الرسمية) يجب أن نذكر بما أسلفنا ذكره في أن الفاعل السياسي على استعداد لدعم أحد الخطابات الدينية (ويصل دعمه أقصاه في تمكينه من هيمنة دينية) إذا ما تأكد أن هذا الخطاب يعضد بقاءه السياسي. بالإضافة إلى أننا سنجد هنا الحديث عن دعم الصوفية الإماراتية مقرونًا بدعم الأزهر، وذلك لما أسلفنا ذكره من ارتباط عضوي بين قيادة الأزهر والصوفية الإماراتية (حيث اتضح مؤخراً بأن دعم الإمارات للأزهر هو دعم للصوفية الإماراتية لأنه يحقق أسس خطابه العلمائية السياسية التي ذكرناها من قبل، على عكس الخطاب الطرقي التقليدي التزكوي العام).

بدءًا من الطرق الرسمية لدعم الصوفية الإماراتية لتشكل هيمنة دينية، قد نقسم هذا الدعم الرسمي إلى نوعين: دعم قانوني، دعم المؤسسات وأنشطتها. أمّا الدعم القانوني فيتمثل في محاولة احتكار الخطاب الرسمي (الأزهري الصوفي) للخطاب الديني بالقانون. أمّا الشكل الآخر من الدعم الرسمي والمتمثل في دعم مؤسسات هذا الخطاب وأنشطتها فظاهرٌ في المؤسسات التي ذكرناها آنفًا، وهذه المؤسسات فيما بعد 2013 تهدف إلى هيمنة هذا الخطاب في العالم السني أكثر من كونها في الإمارات أو مصر فقط. أما قبل 2013، فنجد الدعم السخي الذي قدمته الإمارات لرموز الصوفية الإماراتية عن إنشائها لمؤسسات ودعمها لفاعليات ضخمة تضم مئات المشاهير ويستفيد من هذه الرموز في نشر دعوتهم الصوفية، وتلميعهم إعلاميًّا، وتكوين شبكات واسعة مع علماء، أكاديميين، إعلاميين، فنانين، ورجال سياسة وحكّام. وهذا ظاهر في دار الفقيه الاماراتية التي تنشر كتب رموز هذا الخطاب. وهذا ظاهر بشكل أكبر في حالة "طابة" التي من خلالها تشكل للصوفية العرب علاقات قوية مع متصوفة الغرب وأكاديمييهم الذين يعمل بعضهم كباحثين في طابة، وعلاقات قوية مع رجال الدين المسيحي في البلاد العربية والغرب من خلال مبادرات "لتعارفوا" و"كلمة سواء"، ومع الفنانين والإعلاميين من خلال المسابقة الفنية في حب الرسول "جوائز المحبة"، وعلى مدار السنين انعكس كل هذا بشهرة كبيرة لرموز هذا الخطاب وتلميع إعلامي لهم.

وثمة اعتقاد أن مؤتمر "التصوف منهج أصيل للإصلاح" في 2011، والشروع في تأسيس الاتحاد العالمي لعلماء الصوفية في 2012، كانت بدايات دعم مؤسسات جديدة للعب دور علمائي صوفي إماراتي في مصر بعد الثورة، ولكن انقلاب السيسي جاء ليؤسس لمرحلة جديدة من المؤسسات وإذا ما نظرنا إلى الدعم الذي قدمته الامارات "المستفيد الأول من اطاحة حكم الاخوان" للمؤسسات فيما بعد انقلاب السيسي، فثلاث مؤسسات كبرى كمنتدى تعزيز السلم، ومجلس حكماء المسلمين، والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وباقي المؤسسات بمؤتمراتهم الضخمة، ومئات الحضور، ومئات الموظفين العاملين، ومئات المؤلفين والباحثين، ومواقعهم الإلكترونية وصفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها الكثير مما يستلزم دعمًا ضخمًا.

وكما أسلفنا أن الهدف من المؤسسات فيما بعد الانقلاب هو فرض هيمنة الخطاب الأزهري الصوفي كمرجعية للسنة عن طريق ترويج الصوفية والأزهر، والتضييق على الخطابات الدينية الأخرى المنافسة، وهذا ظاهر فيما يلي: مؤتمر الشيشان الثاني في 2016 تحت عنوان "من هم أهل السنة والجماعة"، الذي كانت طابة ومؤسسات شيشانية حكومية وراءه، أثار سخط الكثيرين (خاصة في السعودية) لإخراجه السلفيين من تعريف أهل السنة والجماعة، في حين نصّ على الصوفية بوضوح،)حتى أن شيخ الأزهر الذي افتتح المؤتمر تبرأ من البيان الختامي موضحًا أن وفد الأزهر لم يطلع على البيان الختامي وغادر قبل إلقائه وذلك بسبب الحرج الذي لحق بمن يقفون وراء المؤتمر بسبب الغضب السعودي الرسمي والديني

الصوفية الوظيفية: كيف تدعم الصوفية السلطة في الامارات؟

رأينا كيف تدعم الإمارات المؤسسة الصوفية وعرضنا مثال الامارات ومصر والأزهر والشيشان، بَقي أن نرى كيف توظّف الامارات هذا الدعم لتثبيت أركانها وتدعيم بقائها.

تقوم الصوفية بثلاث وظائف أساسية للإمارات كفيلة بدعم بقاء السلطة:

1. الشرعنة (بإكساب الإمارات شرعية سياسية دينية يقبلها الشعب المتدين)، ونجدها في شكلين: شرعنة لشخوص الحكام كمتدينين، وشرعنة لمواقف الحكام بأنها موافقة للشرع. لو بدأنا بشرعنة شخوص الحكام، فإننا نرى ذلك مثلًا في تكريم جوائز المحبة (فاعلية طابة والجفري) لعبد الله بن زايد كشخصية العام في 2006 لتأسيسه جائزة البردة، ومحمد بن راشد آل مكتوم في 2008 لإنشائه متحف عن سيرة الرسول نرى ذلك أيضًا في القول بأنه "مؤيد من الله ورسوله"، بل ويظهر هذا أيضًا في الدعاء لأبناء زايد، وللدعاء للسلطان معنىً رمزيًا للشرعية السياسية في تاريخ المسلمين.

2. الضبط الاجتماعي وتتم بتجريم وتحريم كل ما يهدد بقاء السلطة، سواء كان هذا بفتوى مباشرة، أو بتجريم الخطابات الدينية المعارضة للسلطة، متمثلًا في رفع الشرعية عن الخطابات الإخوانية (بالإضافة للسلفيين "بما فيهم الجهاديين" منافس الصوفية التقليدي) التي هي من أسس الخطاب الصوفي الإماراتي، كما بيّنا، وهم يضعون كل الخطابات الدينية المعارضة (الجهادية، السلفية، الإخوانية) في سلة واحدة ما يسهّل ضربهم بخطأ الواحد فيهم. بدايةً بالفتوى المباشرة فهي ظاهرةٌ في طاعة ولي الأمر، وتحريم الخروج على الحاكم. وأمّا تجريم المعارضين فظاهر في تسمية الخطابات الدينية المعارضة بـ "الخوارج" (الواجب قتالهم شرعًا)، والإرهابيين (الواجب محاربتهم قانونًا)، و"التكفيريين" (أعداء المجتمع)، وأنهم "على باطل"، كما نرى في خطابات رموز الصوفية.

3. الاستقرار الاجتماعي (بالإبقاء على الوضع القائم عن طريق تثبيط روح التغيير السياسي أو الثورة). ويتم هذا بترويج قبول الأمر الواقع بذريعة الاستقرار، وبتثبيط روح التغيير السياسي (الثوري)، وتوجيه المعركة التي يجب أن يخوضها العلماء بعيدًا عن السياسة. الاستقرار في

خطاب الصوفية الإماراتية رديف "للأمن والأمان"، و"السِّلم"، و"للدولة" و"الجيش"، وهما (أي الدولة والجيش) في خطاب الصوفية الإماراتية وكأنهم ليسوا جهة في صراع، بل بُنى مستقلة محايدة ضرورية للبقاء الاجتماعي. هذا ظاهر في أقوال الحبيب الجفري مثلًا في أن الأمن والأمان وتماسك الدولة من حقوق الإنسان أيضًا، حينما سؤل عن تأييده الأنظمة القمعية في المنطقة، ويرى أنه من العبث الحديث عن ترف حرية التعبير "عندما تصبح في أيدي أناس يوظفونها في هدم دول" في حين ان الشعوب تبحث عن لقمة، وكأنهما متناقضان. والهدف من منتدى تعزيز السلم ومجلس حكماء المسلمين، كما ينصون هم، "تعزيز السِّلم في المجتمعات المسلمة... (و) المساهمة في تعزيز السِّلم في المجتمعات المسلمة، وكسر حدَّة الاضطرابات والحروب التي سادت مجتمعات كثيرة من الأمَّة الإسلاميَّة في الآونة الأخيرة، وتجنيبها عوامل الصراع والانقسام والتَّشرذم". وإذا انتقلنا إلى عملية تثبيط التغيير الثوري، فإنه يتم بالترويج للمنهج الإصلاحي على حساب المنهج الثوري كقول الجفري أن "الإصلاح لا يتم بالمظاهرات"، وأن مواجهة الظلم تتم بعملية إصلاح قلبي روحاني. أمّا أخيرًا، ففرض الأمر الواقع (السياسي) أيضًا تم بتحويل معركة العلماء من النضال السياسي إلى قضايا غير سياسية كالإلحاد (وسواء إن كان هذا مقصودًا أم لا، فهو في النهاية يصب في هذه الوظيفة). ولوحظ هذا في كلام الجفري في 2012 حينما تكهن أن الإسلاميون (يقصد الإسلام السياسي) سيحاولون وسيفشلون وسيترتب على هذا معركة أهم من السياسة وأهم من دولة الخلافة، ألا وهي معركة الإيمان والشك.

وغير خاف في هذا السياق البصمة الإماراتية في الصنعة الإعلامية للحبيب الجفري في مختلف قنوات ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وحالة الإبراز وهالة "التضخيم" و"التعظيم"، التي منحت له في غضون السنوات الأخيرة، وتحركاته المكوكية بين القارات الأربع: آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا وغيرها، كمحاولة مقصودة في صنع هذه الهالة وتوظيفها لصالح "التصوَّف" الذي يحظى برعاية رسمية إماراتية.

فقد زار المتصوَّف علي الجفري بين عامي (2000 و 2004) وعلى الرغم من حداثة سنه فهو من (مواليد عام 1971)، العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، في الوقت الذي كانت فيه معظم الدول الغربية أغلقت "أمنياً" على أغلب دعاة وكبار العلماء في العالم الإسلامي، وعدم منحهم ولو مجرد تأشيرات مرور، حيث ألقى فيها العديد من المحاضرات والدروس، وشارك في أغلب الندوات والمؤتمرات في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيرلندا وهولندا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، وآسيوياً: إندونيسيا وعمان والإمارات وقطر والبحرين والأردن وسوريا ولبنان وسريلانكا، وإفريقيا: كينيا وتنزانيا وجزر القمر.

وبالنظر والتتبع لمسيرة نجم الفضائيات الداعية المتصوَّف والواعظ الجفري، وفي عملية رصد أولَّية لأبرز تحركاته وأنشطته المثبتة في الشبكة الالكترونية العنكبوتية، والموثقة في صدر موقعه الرسمي وصفحته الاجتماعية الرسمية على "فيس بوك" و "تويتر"، وسوف نورد بإيجاز هنا دون تعليق جانب من حصاد ونتاج السيرة والمسيرة الجفرية.

فقد ربط الكثير من المراقبين بين ظهور الداعية المتصوَّف علي الجفري وبين الإسلام المطلوب الذي ترغب به الدول الغربية وكثير من الأنظمة العربية والإسلامية، وتقديم الجفري كداعية معتدل ووسطي، وتبني

خطابه عقب أحداث الحادي عشر من أيلول مطلع الألفية الثانية، التي طالت التوجه السلفي الجهادي ابتداءً، ليلحق به خلال السنوات الأخيرة التوجه الإسلامي السنيَّ بكافة اتجاهاته ومكوناته، الحركي والسياسي، وإلصاق تهمة "الإرهاب"، وغيرها من التهم به.

وفي هذا المضمار، تنقل الداعية المتصوَّف الجفري في العديد من القنوات الفضائية ومعظم العواصم العربية والإسلامية والغربية، كمحاضر وداعية لا يشق له غبار، على اعتبار أن المتصوَّف علي الجفري يمثل اتجاهاً وسطياً يقارب بين كافة التيارات الإسلامية، كون الخطاب الإسلامي الذي اتخذه الجفري يجمع بين الأصالة والحداثة ولا يكفّر أي تيار إسلامي آخر.

ومن يتابع ويدقق ملياً في محتوى دروس الواعظ المتصوَّف الجفري ومعظم ندواته في القنوات الفضائية خلال العشرية الأخيرة ستتضح لديه الصورة الكاملة ويظهر لديه الكثير من التفاصيل عن الرجل، الذي لطالما أسهب وأكثر دون ما حاجة في السنوات الأخيرة من ترداد جُمل وعبارات وألفاظ ومصطلحات ذات مدلولات سياسية، في ظروف سياسية، لتحقيق أجندة وغايات سياسية.

وفي هذا السياق يُعد مصطلح " التصوَّف" و"الحوار بين الأديان "و"سماحة الإسلام" و"الإرهاب" و" التَطرّف" و" التسامح "من أبرز المفردات والجُمل والعبارات التي أكثر المتصوّف الجفري من استخدامها وأسهب في التلاعب بمضامينها، وتوظيف مدلولاتها وسياقاتها الطبيعية في غير مواضعها الفعلية، واشتغاله مؤخراً دون كلل أوملل في العمل على ترسيخ الكثير من المفاهيم والمصطلحات الغربية والتغريبية.

ولمن يستقرئ ويتتبع مجمل نشاط وتحركات الجفري، سيلاحظ عملياً إسرافه الكبير والمتصاعد في الاشتغال على القضايا السياسية، وتركز جهده في إثارة الكثير من قضايا الصراع والخلافات في داخل الأمة، يستوي في ذلك تاريخها الغابر والعصر الحاضر، إذ لم يعد للجفري المُتصوَّف أي اهتمام يذكر بالوعظ والإرشاد والحديث في الرقائق وأعمال القلوب، ولم تعد تلك الصورة التي حاول الجفري رسمها وخداع الكثير من العامة والخاصة بها حاضرة، كما كانت في بدايات ظهوره على شاشة القنوات.

فقد ظهر المتصوَّف الجفري على حقيقته في وقت وجيز وقياسي، وكما أريد له، فقد غلب على مواقفه الإثارة والانتهازية، وتركز كافة أنشطته على نبش قضايا الصراع والجدل الكلامي القديم والحديث في الأمة، ومعظم خطاباته وأحاديثه في إذكاء الخلافات السياسية والفقهية والعقدية في الأمة، لينصب جهده بصورة عملية في إثارة قضايا الخلاف والصراع بين السنة والشيعة، والخلاف الأموي والعباسي مع العلويين، وغيرها من الإثارات التي لا تحصى أو تعد.

زيارة الجفري للقدس في ظلَّ الاحتلال، ومطالبة هيئات مقدسية عدَّة بتقديمه للمحاكمة الشرعية لأنها تعد نوعًا من التطبيع مع العدو الإسرائيلي، ودور الجفري المتناغم مع التوجهات الغربية والسياسات الأمريكية في ثورات الربيع العربي، تجاه الثورة الشعبية السلمية في اليمن، والثورة المصرية وتوابعها وتداعياتها، وفي مواطن ومواقف عديدة، أثبت فيها الجفري حقيقة تاريخية، في أن الصوفية والمتصوفة عصا الاستعمار التي توكأ عليها.

وصف الجفري الثوار المصريين في ميدان التحرير بأنهم "فئة غوغائية" في بدايات ثورة 25 يناير 2011، وأصدر الجفري فتوى دعم لانقلاب الرئيس عبد الفتاح السيسي بعدم جواز الخروج على الحاكم، داعيًا معارضي الانقلاب وأنصار الشرعية إلى العودة إلى منازلهم، ليسمح له بعد ذلك بإلقاء محاضراته التوعوية في ثكنات الجيش المصري.

يعتبر الداعية والمتصوَّف علي بن عبدالرحمن الجفري مؤسس ورائد "مؤسسة طابة" التي تحتضنها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي مؤسسة ذات توجه صوفيّ باهت، وتعد أحد النماذج الحيَّة المُعبرة تماماً عن الصورة الغربية للفكر والتوجه الإسلامي المرغوب، الذي يتماهى ويتوافق جملة وتفصيلاً مع الليبرالية الغربية، التي تركز في أهدافها على استيعاب التنوع الثقافي والديني والحضاري والإنساني ونزع خصوصية الإسلام، وبشكل أدق وصورة أكثر وضوحاً: تهدف لدمج القيم الغربية بالإسلام، ونشر الفكر الحداثي باعتباره الإطار العصري لتفسير الإسلام.

وفي الجملة، يغلب على أنشطة وتحركات الداعية المتصوَّف علي الجفري الجانب التطبيعي والتطبيقي لمفاهيم الإسلامي الأمريكي الغربي، الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بجد على تكريسه وصياغته منذ سنوات في المنطقة ومعظم بلدان العالم العربي والإسلامي، بكل ما أوتيت من قوة ووسيلة وطريقة وأسلوب ودعم ورعاية وتبنيّ واحتضان، كما هو عليه الحال، ويبدو من خلال هذا البيان والمقالة المثال، بتوظيف وصناعة بعض الرمزيات والمشيخات والدعاة الجدد، وتقديمهم كنماذج مقبولة، حيث يُعد الجفري إحدى هذه الرمزيات والنماذج، وأنشط الدعاة المُبرزيّن إلى الإسلام الأمريكي.

عمليات صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة

أدت ثلاث تطورات رئيسية داخل الإمارات إلى هذا التحول نحو سياسة إقليمية نشطة وغالبًا ما تكون عدوانية في الإمارات العربية المتحدة.

أولاً، صعود محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي إلى رجل الاتحاد القوي. منذ عام 2003، أصبح بن زايد المهندس الرئيسي لسياسات القوة الإقليمية في الإمارات.

ثانيًا، تأثير التحول الداخلي للسلطة في الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لذلك فقدت دبي ذات التوجه التجاري نفوذها وسيطرت أبو ظبي على عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية والأمنية.

وثالثاً، منذ 2011، اعتمدت الحكومة الإماراتية على القمع الداخلي، بحيث لم يعد عليها الخوف من المقاومة الداخلية لسياستها الخارجية.

صعود محمد بن زايد

محمد بن زايد هو الزعيم بلا منازع في أبو ظبي والإمارات العربية المتحدة. تعود حقيقة أنه كان قادرًا على تولي هذا المنصب في المقام الأول إلى والده زايد بن سلطان آل نهيان، أمير أبو ظبي منذ فترة طويلة ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (المنصب 1971-2004)، الذي عينه نائبًا لولي العهد في نوفمبر 2003. عندما توفي الأب بعد عام، خلفه ابنه الأكبر خليفة بن زايد (مواليد 1948) في كلا المكتبين، وأصبح محمد (مواليد 1961) وليًا للعهد. كان أحد الأسباب المحتملة لتفضيل زايد لابنه الأكبر الثالث (من إجمالي 19) هو الضغط من قبل والدته، فاطمة بنت مبارك الكتبي، التي يعتقد أنها كانت الزوجة المفضلة للحاكم السابق وكان لها تأثير خاص عليه.

عانى خليفة من مشاكل صحية خطيرة في وقت مبكر، وسرعان ما تولى محمد بن زايد الأعمال اليومية. منذ ديسمبر 2004، ترأس المجلس التنفيذي الهيئة المركزية لصنع القرار في أبو ظبي. من هذا المنصب، قام بتسريع تحديث الإمارة. بعد إصابته بجلطة دماغية في يناير 2014، انسحب خليفة من الحياة العامة. ولن يعود إلى المسرح السياسي، فهذه مسألة وقت فقط قبل أن يخلف محمد بن زايد أخاه أميرًا لإمارة أبو ظبي. إنه سؤال مفتوح حول ما إذا كان يمكنه أيضًا تولي رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعتبر محمد بن زايد نفسه رجلًا عسكريًا. بعد تدريبه في أكاديمية ساندهيرست العسكرية البريطانية، أصبح قائداً للقوات الجوية الإماراتية في أواخر الثمانينيات، ورئيساً لهيئة الأركان العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1993. وكانت أهم مهامه في التسعينيات هي دمج القوات المسلحة الإماراتية منذ ذلك الحين. لم يكن حتى عام 1996 أن أصبحت قوات دبي ورأس الخيمة، قوة دفاع دبي وحرس رأس الخيمة الوطني، جزءًا من الجيش الإماراتي المشترك. بعد حرب الخليج 1990-1991، وسعت الإمارات العربية المتحدة بشكل متعمد قواتها المسلحة. وشكلت قوة عسكرية صغيرة لكنها تزداد احترافًا وقوة قوامها 63 ألف جندي، وبالتالي أرست الأساس لسياسة خارجية أكثر نشاطًا اعتبارًا من عام 2011 فصاعدًا. وضمن القوات المسلحة المشتركة، برز الحرس الرئاسي (حرس السياسة) الذي تأسس عام 2010 فقط، والقوات الجوية التي تعتبر الأقوى في المنطقة بعد القوات الإسرائيلية. يمتلك الجيش قدرة عملياتية محدودة بسبب فرص التجنيد المحدودة (لدى الإمارات حوالي مليون مواطن فقط)، لكن النقص في الأفراد يتم تعويضه جزئياً عن طريق تجنيد المرتزقة.

في عام 2005، تمت ترقية ولي العهد إلى منصب نائب وزير الدفاع الإماراتي. في الواقع، ومع ذلك، فهو يعمل كرئيس للوزارة، حيث أن شاغل الوظيفة الفعلي، محمد بن راشد آل مكتوم، أمير دبي (الذي يشغل أيضًا منصب رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة)، يقصر نفسه على واجبات احتفالية، ويركز على إدارة دبي وأجهزتها. المصالح التجارية، ولا يظهر أي اهتمام بالسياسة الأمنية. منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان بن زايد مسؤولاً بشكل أساسي عن السياسة الأمنية والدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن سياستها الخارجية. يستفيد من العلاقات الجيدة مع محمد بن راشد.

مكنت المركزية الشديدة في آلية حكم واتخاذ القرارات في الإمارات محمد ابن زايد عند السيطرة عليها من التحكم بنقاط القوة في البلاد والاستفادة من تلك الميزة للتوسع في نطاق صلاحياته التي فوضها إلى

بعضٍ من أقربائه الذكور الأقرب إليه، لاسيما أشقائه الخمسة وأبنائه الذين استطاع من خلالهم السيطرة على أغلب مفاصل الدولة وضمنها منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي، الذي يُحكم به قبضته على أبو ظبي، لمنع حدوث أي انقلاب أو محاولة انقلاب في بلد أمني، وإن بدا غير ذلك.

أهم حلفاء ولي العهد في أبو ظبي هم مجموعة من خمسة أشقاء، يُطلق عليهم أيضًا اسم بني فاطمة على اسم والدتهم. واعتبارًا من عام 2004 فصاعدًا، ازدادت قوة هذا الجزء من الأسرة على حساب اثني عشر أخًا غير شقيق، والذين أصبحوا منذ ذلك الحين ممثلين بشكل هامشي فقط في سياسة أبو ظبي.

وبنظرة سريعة إلى من كان محمد بن زايد يشدد قبضته ويحكم الإمارات من خلالهم، يمكن فهم ومعرفة شكل ومركز القرار في تلك البلاد.

1- عبد الله بن زايد (مواليد 1972) عين وزيراً لخارجية الإمارات العربية المتحدة في عام 2006، أخ محمد بن زايد من أمه وأبيه.

2- هزاع بن زايد آل نهيان (مواليد 1963) نائب رئيس مجلس إدارة المجلس التنفيذي في إمارة أبو ظبي (السلطة التنفيذية المحلية للإمارة الأقوى في الامارات).

3- طحنون بن زايد آل نهيان (مواليد 1968) مستشار الأمن القومي منذ العام 2015.

4- حمدان بن زايد آل نهيان بصفة ممثل الحاكم في المنطقة الغربية في أبو ظبي (وفعليًا هو المحافظ) ويبدو أنه فقد حالياً أهميته.

5- منصور بن زايد آل نهيان، (مواليد 1970) وزير الشؤون الرئاسية ونائب رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات منذ العام 2009.

ومن بين إخوانه غير الأشقاء الذين تربطهم بمحمد بن زايد آل نهيان علاقة وطيدة، نذكر:

1- سيف بن زايد آل نهيان بصفة وزير الداخلية ونائب آخر لرئيس مجلس الوزراء.

2- حامد بن زايد آل نهيان وهو رئيس ديوان ولي عهد أبو ظبي.

وأخيراً أبن محمد بن زايد الذي يبدو أنه يعده لوراثته في الحجم:

1- خالد بن محمد بن زايد آل نهيان في منصب نائب مستشار الأمن الوطني في مطلع العام 2017، ويبدو أنه يتم تدريبه حاليًا من أجل استلام منصب من مناصب القيادة العليا في جيله في المستقبل.

ويسيطر فريق من المؤتمنين لدى محمد بن زايد آل نهيان (من غير الاشقاء والاقارب) على مناصب حيوية في الحكومة الاتحادية وعلى مستوى إمارة أبو ظبي، وفي مرحلة لاحقة في إطار عملية تفويض الصلاحيات،

عين محمد بن زايد آل نهيان مؤخرًا أحد معاونيه المؤتمنين منذ فترة طويلة، وهو سلطان الجابر على رأس شركة بترول أبو ظبي الوطنية المعنية بإدارة موارد النفط والغاز في البلد.

بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عزز بن زايد سلطته في أبو ظبي. في ذلك الوقت كان بالفعل يقود السياسة الداخلية والخارجية للإمارات. وبغض النظر عن خلفيته العسكرية، كانت أبرز سماته عدم ثقته بالإسلاميين على اختلاف أنواعهم، وعدائه تجاه إيران. في تقارير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي نشرتها ويكيليكس، نُقل مرارًا وتكرارًا عن محمد بن زايد وإخوانه رفضهم للإخوان المسلمين. يبدو أن ولي العهد كان قلقًا قبل كل شيء بشأن استقرار الإمارات، التي في رأيه مهددة من قبل هذه المنظمة النشطة عبر الوطن. في عام 2004 قيل إنه صرح بأن الإمارات كانت في "حرب مع الإخوان المسلمين". كما كان موقف بن زايد تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية موضوعًا لعدة تقارير. وبلغ عداءه ذروته في بيان صدر عام 2007 دعا فيه صراحة إلى توجيه ضربة عسكرية ضد أهداف إيرانية. أصبح كلا السببين ثوابت في سياسة ولي العهد واكتسبوا أهمية منذ عام 2011 فصاعدًا.

صراع الزعامة المكبوت بين ابو ظبي ودبي

بعد عام 2009، استفاد محمد بن زايد وإخوته أيضًا من تحول داخلي للسلطة في الإمارات، مما سهل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والأمنية في أبو ظبي. والسبب في ذلك هو الخسارة النسبية لنفوذ دبي، التي وجهت مصير الإمارات خلال العقود الأربعة الأولى من وجود الاتحاد على قدم المساواة مع أبو ظبي.

الإمارات هي اتحاد يضم سبع إمارات مستقلة، ومن الناحية النظرية. فمنذ تأسيس الدولة، هيمنت أبو ظبي ودبي، أكبر إمارتين وأكثرهما كثافة سكانية وغنى بالموارد. تتمتع أبو ظبي بمزايا منذ البداية، حيث تمتلك نفطًا أكثر بكثير من دبي. بلغ إنتاج النفط في دبي ذروته منذ عام 1991 عند 410.000 برميل يوميًا، ومنذ ذلك الحين انخفض بشكل مطرد من ناحية أخرى، تمتلك أبو ظبي أكثر من 90 في المئة من احتياطي النفط في البلاد، وهي سابع أكبر احتياطي في العالم. حتى عندما تأسست الإمارات، كانت أبو ظبي تنتج بالفعل من النفط أكثر بكثير من جميع الإمارات الأخرى مجتمعة. كان لحقيقة أن أبو ظبي مسؤولة أيضًا عن معظم ميزانية الدولة الاتحادية في الأيام الأولى تأثير مباشر على توازن القوى بين الإمارتين. منذ عام 1971، وفرت أبو ظبي رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يتم انتخابه كل خمس سنوات من قبل الحكام السبعة، ويسمح له بتولي ستة مناصب وزارية، بما في ذلك وزارات الداخلية والخارجية والإعلام. من ناحية أخرى، عينت دبي نائب الرئيس ورئيس الوزراء وثلاثة وزراء (الدفاع والمالية والاقتصاد) منذ تأسيس الدولة. يقبلون التوزيع غير المتكافئ للسلطة لتأمين حصة من عائدات أبو ظبي النفطية.

لطالما عملت قيادة أبو ظبي على مركزية السلطة قدر الإمكان، بينما قادت دبي المقاومة ضد مثل هذه الاتجاهات. على الرغم من التوزيع غير المتكافئ لعائدات النفط، كانت دبي قادرة على الاحتفاظ بها ضد

أكبر عضو في الاتحاد لفترة طويلة لأنها اعتمدت نموذج تنمية بديل في وقت مبكر. منذ الستينيات، كانت الإمارة أهم مركز تجاري في جنوب الخليج. من خلال الاستثمارات في البنية التحتية اللوجستية في التسعينيات و2000، تطورت لتصبح العاصمة التجارية للشرق الأوسط بأكمله. يعتبر ميناء جبل علي، الذي افتتح في عام 1979، أكبر مركز لإعادة شحن الحاويات بين الصين وأوروبا. مطار دبي هو ثالث أكبر مطار في العالم من حيث حركة الركاب (2018)، والمدينة هي المركز المالي للمنطقة. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت دبي طفرة إنشائية غير مسبوقة. حاول قادة الإمارة تحويل دبي إلى علامة تجارية عالمية وجذب المستثمرين الأجانب بمشاريع مذهلة مثل ناطحة سحاب برج خليفة.

لا تزال سياسة دبي تحمل طابع محمد بن راشد آل مكتوم، الذي أصبح، بصفته وليًا للعهد، الحاكم الفعلي للإمارة من عام 1995 فصاعدًا، قبل أن يتولى العرش في عام 2006. في البداية، بدا أن صعود محمد بن يسير زايد ومحمد بن راشد جنبًا إلى جنب، حيث أصر حاكم دبي، بصفته رئيسًا للوزراء ونائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بثقة على دور قوي في السياسة الداخلية والخارجية للإمارة، وجلب مستشارين مهمين إلى مناصب رئيسية. استفادت دبي، مثل أبو ظبي، من ارتفاع عائدات صادرات النفط خلال فترة طويلة من ارتفاع الأسعار التي بدأت في عام 2002 ولم تنته حتى صيف 2014. إلا أن الطفرة في دبي انتهت في عام 2009، عند تداعيات م الأزمة المالية لعام 2008 أثرت على شركة دبي العالمية المملوكة للدولة، والتي استثمرت بشكل أساسي في أبرز المشاريع العقارية في المدينة الصحراوية، وبالتالي تراكمت ديونًا بلغت 59 مليار دولار. يقال إن دبي كانت عليها ديون لا تقل عن 80 مليار دولار في ذلك الوقت. فقط ضخ نقدي من أبو ظبي بقيمة 20 مليار دولار أنقذ دبي العالمية من الإفلاس. لا توجد معرفة عامة بأي مقايضة محددة أو مطالب أخرى من قبل أبو ظبي، لكن هذا الافتراض للديون قلب ميزان القوى في الإمارات لصالحها. تم تحديد سياسة الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد من خلال الاعتبارات الأمنية، حيث كان على التجارة والاقتصاد أن يحتلوا المقعد الخلفي. في حين أن هناك بعض الأدلة على أن محمد بن راشد كان ينتقد القرارات السياسية الرئيسية التي اتخذها بن زايد، مثل مقاطعة قطر في عام 2017، لم يعد لديه القدرة على فرض منظور سياسته الخارجية.

منذ 2011-2012، ترافق مركزية السلطة في أبو ظبي، والأهم من ذلك في شخصية محمد بن زايد، مع توجه نحو استبداد شامل لا هوادة فيه من النوع الذي يمكن رؤيته أيضًا في فترة ما بعد الربيع العربي. السعودية ومصر والبحرين. في الإمارات العربية المتحدة، يؤثر هذا القمع المكثف (على الرغم من كونه غير عنيف في الغالب) على جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت حتى عام 2012 المعارضة المنظمة الوحيدة في الإمارات، والتي يعتبرها محمد بن زايد أخطر تهديد للاستقرار السياسي الداخلي. الآن بعد أن تم القضاء على الإسلاميين والأصوات الليبرالية الرئيسية في البلاد، لم يعد على ولي العهد الخوف من المعارضة العلنية لقراراته.

لقد استفاد حزب الإصلاح، كما يطلق على نفسه فرع جماعة الإخوان المسلمين في الإمارات، من الدعم الحكومي الحذر في وقت إنشائه في السبعينيات. ومع ذلك، تدهورت العلاقات بين الجماعة وقيادة الإمارات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لأن جماعة الإخوان وسعت نفوذها الاجتماعي وتطورت إلى حركة معارضة جادة. حتى أن كاتبًا إماراتيًا وصف نظام التعليم والقضاء الإماراتي بـ "دولة

داخل الدولة"، حيث سيطر الإخوان المسلمون على مجالس الطلاب وجمعيات المحامين والمعلمين المحترفين. كما أصبح الإسلاميون أكثر نشاطًا سياسيًا خارج هذه المناطق، ليس فقط احتجاجًا على تغريب الإمارات، وفقدان القيم المحلية، وانتشار الفساد، ولكن أيضًا دفعوا باتجاه إصلاحات سياسية. لذلك تم بالفعل تقليص أنشطة المنظمة في التسعينيات.

بعد تعيينه كنائب لولي العهد في عام 2003، تناول محمد بن زايد المشكلة التي يطرحها الإصلاح، وشددت أبو ظبي ودبي قبضتهما. لمواجهة تأثيرهم على قطاع التعليم، تم نقل الإخوان الذين عملوا هناك إلى مناصب أخرى أو فصلوا أو حتى سجنوا في السنوات التي تلت ذلك. بشكل عام، كان نفوذ الإخوان المسلمين مقيدًا، وإن لم يكن في البداية أي اضطهاد واسع النطاق. ربما كان هذا التقييد الأولي يرجع أساسًا إلى الحماية المستمرة للإسلاميين من قبل حاكم رأس الخيمة، صقر بن محمد القاسمي (حكم 1948-2010)، الذي كان يحظى باحترام خاص بين الشيوخ الآخرين لأنه كان آخر الباقين على قيد الحياة. ممثل الجيل المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة. عندما توفي صقر القاسمي في عام 2010، كان لدى محمد بن زايد أخيرًا تفويض مطلق لشن حملة. كانت المناسبة هي الربيع العربي لعام 2011.

قبل كل شيء، كان صعود جماعة الإخوان المسلمين في مصر هو الذي دفع قادة أبو ظبي إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة. الاتهام المتكرر للإسلاميين في الإمارات هو أنهم ينتمون إلى شبكة عابرة للحدود تعمل في الخفاء وتدين بالولاء لقائدها الأعلى في مصر وليس للإمارات. مع ذلك، فإن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة في عام 2011 لم تؤثر على الإصلاح، بل على الإصلاحيين الليبراليين. في مارس 2011، قدم 113 مثقفًا التماسًا إلى خليفة بن زايد وأمراء الإمارات الآخرين، مطالبين بمشاركة سياسية أوسع. وكان أعضاء الإصلاح من بين الموقعين. في أوائل أبريل، تم القبض على خمسة من الموقعين البارزين على العريضة - لا ينتمي أي منهم إلى الإصلاح. في نوفمبر 2011، حُكم عليهم بالسجن عدة سنوات، لكن تم العفو عنهم بعد ذلك بوقت قصير، ليتم إعادة القبض عليهم لاحقًا في بعض الحالات.

لم يبدأ اضطهاد الإخوان المسلمين في جميع الإمارات حتى ربيع 2012، بعد فترة وجيزة من فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في مصر. في مارس / آذار، قُبض على سبعة أعضاء بارزين في الإصلاح وقعوا على العريضة. في نيسان تبعه سلطان بن كايد القاسمي رئيس حزب الإصلاح. بحلول نهاية عام 2012، كانت السلطات قد اعتقلت 94 عضوا في الإصلاح، وحُكم على 69 منهم في يوليو / تموز 2013 بالسجن لمدد تتراوح بين 7 و15 عامًا لمحاولة انقلاب مزعومة. ادعى مكتب المدعي العام أن الأمن القومي للبلاد "يتعرض للتهديد من قبل مجموعة مرتبطة بمنظمات ومكائد أجنبية". كما أعلنت الحكومة أن للتنظيم جناحًا مسلحًا وكان يخطط لانقلاب لإحياء الخلافة. تلا ذلك مزيد من الأحكام ضد الإخوان المسلمين الإماراتيين والمصريين، مصحوبة بحملة عامة واسعة النطاق ضد الإصلاح.

خلال هذه المرحلة، ركزت القيادة في أبو ظبي على التدمير الكامل لجماعة الإخوان المسلمين في الإمارات. أصبح هذا واضحًا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 على أبعد تقدير، عندما نشرت الإمارات قائمة بالإرهاب أدرج فيها حزب الإصلاح وجماعة الإخوان المسلمين المصرية إلى جانب مجموعات مثل القاعدة و "الدولة الإسلامية" (داعش) - على الرغم من ذلك في القضية. من الإصلاح لم تكن هناك مؤشرات على

عنف إرهابي. حتى الأنشطة السياسية للتنظيم ظلت دائمًا معتدلة للغاية، ولم تكن تعمل على الانقلاب. بدلاً من ذلك، كانت الحملة على الإصلاح أحد جوانب جهود أبو ظبي لسحق أي معارضة سياسية في الإمارات العربية المتحدة. استخدمت السلطات الأمنية في الإمارات أحدث تقنيات المراقبة لتعقب المنتقدين وإسكاتهم، وتم توسيع أجهزة المخابرات في البلاد بشكل كبير.

أفكار وآراء ابن زايد السياسية

واقعيا منذ أكثر من عقدين، أصبح صاحب الـ 60 عاماً، القائد الفعلي في الإمارات، على رغم أن أخاه الأكبر خليفة، الذي أُصيب بسكتةٍ دماغية عام 2014، هو الرئيس رسمياً، إلا أن بن زايد هو من يرسم السياسات التعليمية والمالية والثقافية والخارجية للدولة منذ أمد طويل.

تلقى بن زايد تعليمه على يد أحد الإسلاميين المصريين يُدعى "عز الدين إبراهيم". وعلى رغم أن زايد كان على علم بانتماء إبراهيم إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكنه لم يكن يعتبر حينها أن الإخوان تُشكل تهديداً له بعد، ومن غير المعروف طبيعة العلاقة التي كانت تجمع محمد بن زايد بمعلمه الإسلامي، لكن بحسب صحيفة البيان الإماراتية، فعندما توفي إبراهيم عام 2010 كان محمد بن زايد ومعظم إخوانه وأبناء عمومته من الأمراء على رأس الحاضرين لمراسم دفن الدكتور عز الدين إبراهيم بمقبرة البطين بأبو ظبي.

كشفت عدد من وثائق ويكيليكس عن رؤية بن زايد للإصلاح السياسي وأسباب عدائه مع الإسلاميين، الذي كان أحد تلامذتهم في مرحلة ما.

حيث أظهرت هذه الوثائق أن هجمات 11/سبتمبر كانت أحد التواريخ المهمة في حياة محمد بن زايد، فقد رأى فيها مؤشراً على تصاعد التهديد الإسلامي (السلفي والإخواني) على السواء لأنظمة الحكم في الخليج التي كانت تربي هذا النوع من الاسلاميين وترعاهم إبان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان واستخدمتهم بعد زوال هذا الاحتلال في الشيشان مرتين وفي كشمير الهندية وطاجكستان والبوسنة والهرسك، ومع ظهور مشاركة إماراتيين بهجمات أيلول 2001 اتخذت الامارات الخطوات الامنية الاشرس بين ممالك ومشيخات الخليج، ففي خريف هذا العام اعتقلت أجهزة الأمن الإماراتية نحو 200 إماراتي وما يقرب من 1600 شخص أجنبي معظمهم وجهت إليهم الاتهامات بالانتماء إلى الجهاد العالمي وأظهرت الوثائق لاحقاً أن لوائح إسمية زودت بها واشنطن أبو ظبي فقامت أجهزة الأمن الاماراتية بتنفيذ الاعتقالات وفق هذه اللائحة.

بدأت مواجهة بن زايد مع جمعية الإصلاح والإصلاحيين (الفرع الاماراتي من الاخوان المسلمين) عقب أحداث سبتمبر، فبدأ التضييق الأمني على أنشطة الجمعية وأفرادها مما دعا رموز الإصلاحيين بالمبادرة بالتواصل مع الجهات المسؤولة لشرح وجهة نظرها مما تتعرض له من تضييق من جانب المؤسسات الرسمية وبخاصة الأمنية وللوصول إلى نقاط مشتركة، وحين تم اللقاء- وفقاً لمصادر (الاخوان المسلمين) - واستمع كل طرف للآخر، كان مطلب دعاة الإصلاح أن يُعطى لهم هامش من الحرية لممارسة أنشطتهم،

وأن يكون ذلك بمؤسسة رسمية كجمعية الإصلاح، لكون الدعوة إلى الله واجباً شرعياً لا يمكن لدعاة الإصلاح التخلي عنها، ولكن اللقاء انتهى دون أن يتحقق للإصلاحيين ما كانوا يستهدفونه، من تخفيف الاحتقان والعودة بالأنشطة إلى سالف عهدها.

وإثر إخفاق الحوار في الوصول إلى النتائج والحقوق الوطنية المستهدفة، دخلت دعوة الإصلاح والعمل الإسلامي مرحلة جديدة، فقد تفاقمت مظاهر حصارها وأخذت تفقد واجهاتها تباعاً، وازداد التضييق على أفرادها كافة.

وبات موقف بن زايد أكثر تشدداً، فقد صرح عام 2004 في لقائه بوفد أميركي، قائلاً "نحن نخوض حرباً ثقافية مع جماعة الإخوان المسلمين في هذا البلد"، ووفقاً لإحدى البرقيات التي نشرها موقع ويكيليكس. فقد قال خلال زيارة مجموعة من الدبلوماسيين عام 2009، إن أحد أبنائه بدأ في الوقوع تحت تأثير الفكر الإسلامي، وحاول مجابهة ذلك باستخدام أحد الأساليب التي استخدمها والده من قبل وهو إرسال ابنه إلى إثيوبيا برفقة منظمة "الصليب الأحمر" لتقدير المبادئ الأخلاقية التي يتسم بها غير المسلمين.

وفي وثيقة أمريكية أخرى، مؤرخة بتاريخ 2006/04/29 سربتها ويكيليكس "ورد حوار ما بين الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي وأخيه عبد الله بن زايد مع مساعدة الرئيس الأمريكي جورج بوش للشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب، فرانسيس تاونسيند، وعند الحديث عن طريقة التعامل مع تيارات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين، قال محمد بن زايد أن "فوز حماس في الانتخابات يجب أن يكون درسًا للغرب الذي يطالبنا بالديمقراطية والانتخابات الحرة"، ويضيف محمد بن زايد: "أجزم لك لو حدثت انتخابات في دبي غدًا لفاز بها الإخوان المسلمون.. لا نريد الديمقراطية التي تأتي لنا بمثل هؤلاء"، وختم كلامه قائلًا: "إننا في حرب مع هؤلاء وأمام تحدٍّ من أجل إيجاد طريقة ننهيهم فيها للأبد بحيث لا يعودون مرة أخرى، كما أننا نقوم بتغيير المناهج التي وضعها لنا الإخوان في الستينات من القرن الماضي".

في الوقت الذي أبدى فيه محمد بن زايد تشدده ضد الإصلاحيين وحاول تضييق الخناق عليهم، عمل على مشروع أكثر طموحاً، وهو بناء دولة من شأنها أن تواجه الحركة الإسلامية (السنية والشيعية) بأسرها، حيث تم رسخ محمد بن زايد رؤاه وأفكاره السياسية في نظام ليبرالي ديكتاتوري قائم على حكم الفرد.

ووفقاً لوثيقة ويكيليكس فقد اعتبر بن زايد أن نظام التعليم في الإمارات العربية المتحدة اخترق من قبل الإخوان المسلمين، معتبراً أن وزير التربية والتعليم الإماراتي من 1972-1977 "تم تجنيده من الإخوان المسلمين" وكان التعليم يسير في الاتجاه الخاطئ منذ ذلك الحين".

ولم تقتصر انتهاكات النظام الإماراتي على الإسلاميين فقط، فقد طاولت حملات القمع أصواتًا قومية وليبرالية منذ وقت مبكر، ففي العام 2007، حكمت محكمة جنائية في رأس الخيمة عليهما بالسجن لمدة خمسة شهور بتهمة التشهير، كلاً من محمد راشد الشحي، مدير منتدى إلكتروني، وخالد العسلي، الكاتب في المنتدى، وذلك بعد نشر مقال في المنتدى ينتقد التمييز والفساد في المؤسسات الصحية الحكومية.

هذه أهم الملامح حول فكر بن زايد وشخصيته والتي رسم سياسة الدولة خلال العقدين الماضيين، وارتكزت بصفة أساسية على مواجهة الإسلاميين والإصلاحيين في الداخل والخارج، وتركيز السلطات في يديه

وإنهاء أي محاولات إصلاحية داخل الدولة، فحوّل الإمارات لدولة وظيفية تقوم على مواجهة الإصلاحيين وتمكين المشروع الصهيوني بالمنطقة.

ربما هذا هو اللغز الرئيسي في نظام الحكم الذي اعتمده محمد بن زايد: فهو "الإمارات"، وتتغير سياسة بلاده بتغيُّر المنظور الذي يرى بن زايد من خلاله.

ركائز القوة الإماراتية

إن استعراض القوة، أو إثبات الذات، أو القدرة على حفظ الترتيبات الجديدة للإقليم، أو إدارة الحقبة الاقليمية الجيدة، كلها مشروعات تحتاج لركائز قوة لكي تقود لأداء فاعل أو على الأقل كافٍ للإقناع بأنه فاعل. وعليه فسنبدأ بتناول ركائز القوة المؤدية للنفوذ الإماراتي وهل تعكس معناها أو أنها مجموعة مميزات وخصائص يفرضه الدور والوظيفة.

الركائز الذاتية

هي ببساطة تلك الركائز التي تنبع من الموارد الذاتية التي تملكها دولة الإمارات العربية المتحدة، واستعراضها ضروري لبيان حدود الاستقلالية ونسبتها في مباشرة السلوك الدولي التدخلي. ويمكن في هذا المجال التأكيد على 4 ركائز أساسية:

1. **الثروة: في المقام الأول**

تعد الثورة إحدى أهم ركائز القوة التي ساندت الإمارات في مسعاها للعب دور إقليمي نشط. وتحوز الإمارات الرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بتصنيف أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، الذي أصدره معهد "SWF"، المختص بدراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية.

وتبلغ قيمة إجمالي صناديق الثروة السيادية الإمارتية نحو1.173 تريليون دولار، موزعة بين 683 مليار دولار يمتلكها جهاز أبو ظبي للاستثمار الذي تأسس عام 1976، ويحتل بهذه الحيازة المرتبة الثالثة عالميًا بعد صندوق التقاعد النرويجي، ومؤسسة الصين للاستثمار.

وتحل مؤسسة دبي للاستثمار التي تأسست عام 2006 في المرتبة الثانية إماراتيًا والثالثة عشرة عالميًا بحيازة أصول تبلغ نحو 233.8 مليار دولار.

كما تحل شركة مبادلة للاستثمار، التي تأسست عام 2002، ثالثًا ضمن صناديق الثروة الإمارتية ورابع عشر على الصعيد العالمي بما تحوزه من أصول تبلغ قيمتها نحو 226 مليار دولار.

وفي المرتبة الرابعة والأخيرة إماراتيًا، يأتي جهاز الإمارات للاستثمار بحيازة أصول مقومة بنحو 34 مليار دولار، ما أهله ليحتل المرتبة السابعة والعشرين على مستوى صناديق الثروة السيادية العالمية.

من جهة أخرى، فإن حجم الناتج القومي الإماراتي يعد الثاني عربيًا، بعد السعودية، وبلغت قيمته في 2017 وفق بيانات "البنك الدولي" نحو 382.6 مليار دولار، بما يمثل نحو 14.8% من إجمالي الناتج القومي العربي البالغ 2586.3 مليار دولار. وتشكل أرقام العام 2017، نسبة نمو قدرها 3.2% بالأسعار الجارية و2.5% بالأسعار الثابتة مقارنة بعام 2016. ويساهم قطاع النفط والغاز الطبيعي بنسبة 29.5% من إجمالي الناتج المحلي الإماراتي، فيما تنتج القطاعات غير النفطية النسبة المتبقية، وعلى رأسها "قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والأدوات الالكترونية refurbished" بنسبة 11.7%.

وتوقّع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020. كما توقع نمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020.

ويبلغ إجمالي أصول مصرف الإمارات المركزي 417.7 مليار درهم إماراتي (113.7 مليار دولار) في ديسمبر 2018، مقارنة بـ 406.4 مليار درهم إماراتي (110.6 مليار دولار أمريكي) في ديسمبر 2017، ما يشير- بحسب بيانات بوابة حكومة الإمارات - إلى اعتماد السياسة المالية التوسعية. كما ارتفعت الأصول الأجنبية لمصرف الإمارات المركزي إلى 362.55 مليار درهم (98.7 مليار دولار) في ديسمبر 2018 مقارنة بـ 347.66 مليار درهم (94.7 مليار دولار) في ديسمبر 2017.

تمثل الثروة مدخلًا لمراكمة القوة الإماراتية، سواء في ذلك القوة الناعمة (مثل تعميق الحوكمة، وزيادة كفاءة الموارد البشرية، ورسم ملامح صورة ذهنية أكثر إيجابية عن الدولة وأدوارها) أو حتى مراكمة القوة الصلبة، وهو ما سنتحدث عنه تاليًا.

2. القوة الامارتية الناعمة:

كانت القوة الناعمة أحد أهم تجليات حيازة الإمارات للثروة. وتولي الإمارات عناية خاصة لركائز القوة الناعمة، حتى أشرف نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء الاماراتي، حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، على تشكيل "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة" في أبريل 2017، إلى جانب عدد من الأجهزة الضابطة، منها "المجلس الوطني للإعلام".

ويدير المشهد الإعلامي في الإمارات 5 شركات أساسية، هي:

- شركة أبو ظبي للإعلام.
- مؤسسة دبي للإعلام.
- مؤسسة الشارقة للإعلام.
- مجموعة المراد" في عجمان.
- شركة أفق جديد التي تتولى إدارة قناة سكاي نيوز العربية.

وبعيدًا عن قناة سكاي نيوز، تملك المؤسسات الثلاثة الأولى أكثر من 25 علامة تجارية إعلامية بملكيتها وتشغيلها في قطاعات القنوات الفضائية والراديو بين إخبارية وعائلية وترفيهية.

وإلى جانب القنوات الفضائية المملوكة للدولة، يمتلك الإماراتيون نحو 85 قناة فضائية بنسبة 17% من إجمالي 500 قناة يحملها القمر الصناعي المصري نايل سات. كما تصدر في الإمارات 14 صحيفة يومية تتركز ملكيتها بين المؤسسات الإعلامية الكبرى في البلاد، فضلًا عن ملكيتها لحصص في عدد من المواقع الإعلامية العربية والأجنبية.

كما اتجهت الحكومة الإماراتية إلى شراء صحيفة العرب اللندنية، التي كان يمولها الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي، وموقع "ميدل إيست أونلاين"، وغيرها من المواقع والصحف الإلكترونية، بالإضافة لعدد من القنوات أبرزها "قناة الغد العربي" و"قناة الحياة"، كما تشير تقارير دولية إلى سيطرة الإمارات على ما يقرب من 60% من وسائل الإعلام الليبية ولها حصة كبيرة في سوق الإعلام اليمني والأردني أيضًا. ويتولى الشيخ منصور بن زايد، شقيق حاكم الإمارات وولي عهدها الملف الإعلامي بملكياته.

غير أن اتجاه دولة الإمارات لتوظيف المال في مراكمة أدوات القوة الناعمة لا يتوقف عند امتلاك وسائل الإعلام في الداخل والخارج، بل يمتد لتوظيف الثروة في توظيف مراكز التفكير وكذلك شركات العلاقات العامة التي تحفل بها البيئة الغربية.

ونشر تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" في 2014 عن تطور جهود الإمارات للتبرع لمراكز تفكير وبذل منح وعقود للترويج لرؤيتها وسياساتها. وكتب "رايان جريم" لصحيفة "ذا إنترسبت" تقريرًا عن تعاقد سري إماراتي مع معهد دراسات الشرق الأوسط، وهو واحد من أرفع مراكز التفكير في واشنطن لمقاومة توجهات قرار تخص المنطقة وتقديم رؤى داعمة للإمارات لصانع القرار الأمريكي، خلال الترتيب لاجتماعات تخص الإقليم. وتفضّل الإمارات التعامل مع حزمة من الشركات الأمريكية مثل شركة "دي إل إيه بايبر dla paper"، و"أكين جامب ackin jump"، و"كامستول جروب camstol group"، و"كيمب جولدبرج وشركاه camp Goldberg and co"، و"هيل آند نولتون hill and Bolton"، و"كارف للاتصالات carv communication"، و"إيدلمان adlman"، و"جلوفر بارك جروب glover park group".

هذا التوجه ظهر بالخليج عمومًا وبالإمارات خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم اقتصاديًا وعسكريًا، ما دفع الإمارات للتوجه لمراكز التفكير وشركات العلاقات العامة باعتبارها وسيلة لتحسين الصورة، حيث تعمل بمثابة وسيط أو لوبي يعمل لصالحها في مقابل الحكومة والمواطن الأمريكيين، ما يؤدي لتحسين الصورة وتسهيل تسوية النزاعات. لكن يبدو أن الأمر تجاوز تجميل الصورة، حيث تستشعر صحف أمريكية مرموقة أن الأمر بات يسير في طريق الرشوة وتضليل القيادات السياسية، على نحو ما.

ولا يقل السعي الإماراتي وراء شركات العلاقات العامة ومراكز التفكير البريطانية والأوروبية عن نظيره مع الشركات الأمريكية. وفي هذا المجال جرى التداول مؤخراً بنفوذ وتأثير سفير الامارات لدى واشنطن يوسف

العتيبي الذي تميز بعلاقاته الواسعة، وبشهرته، حيث وصفه المسؤولون والنخبة الأمريكان بالبارع والشخص القوي. فور تعيين العتيبة سفيرًا للإمارات في الولايات المتحدة في 21 حزيران، 2008، قام بتعيين إيمي ليتل توماس والتي كانت من بين الأكثر نفوذًا ووصولًا داخل إدارة جورج بوش (وحصلت لاحقًا على منصب مسؤولة المراسم بالسفارة الإماراتية). فتحت إيمي لعتيبة كل الأبواب التي احتاج الدخول إليها، أصبح للعتيبة نفوذًا كبيرًا في العاصمة الأميركية. خلال الكثير من المناسبات، تناول العتيبة عشاءه مع إعلاميين لامعين، أعضاء في الكونغرس وبعض الشخصيات السياسية في مكانه المفضل: فندق فور سيزون في جورج تاون. "هو لا يبحث عن أحد، الناس هم من يتطلعون لمقابلته" هكذا وصف أحدهم هذه اللقاءات. تداولت معلومات عن السفير الإماراتي لدى واشنطن، يوسف العتيبة، عقب اختراق قراصنة لحساباته، من مجموعة من القراصنة تطلق على نفسها اسم "غلوبال ليكس" أرسلت عينة من رسائل إلكترونية تمت قرصنتها من صندوق البريد الوارد من السفير يوسف العتيبة، إلى وسائل إعلام أمريكية تضمّ 55 صفحة من الوثائق. "الديلي بيست" الأمريكية نقلت عن المتحدثة باسم السفارة الإماراتية في واشنطن تأكيدها عملية الاختراق، مشيرة إلى أن عنوان البريد الإلكتروني المخترق يتعلّق بالسفير العتيبة، وأن ما وصل الصحيفة قد يكون وصل لصحف ومواقع إخبارية أخرى.

3. القدرات العسكرية:

لعل أحد توظيفات الصورة الذهنية هو سعي دولة الإمارات لاكتساب سمعة فيما يتعلق بقوتها العسكرية، وهذا يفسر ما سبق وكتبه الصحفي في واشنطن بوست إيشان زارور، واصفًا الإمارات بأنها "إسبرطة الصغيرة"، نقلا عن الجنرال المتقاعد "آنذاك" جيمس ماتيس.

وفق مؤشر Global Fire Power، تقع الإمارات في المرتبة الخامسة والستين (65) من ناحية ترتيب القوة العسكرية من بين 136 دولة يرصد التقرير مؤشرات قوتها العسكرية، كما تحتل المرتبة الثامنة بين دول منطقة الشرق الأوسط بحسب نفس المعيار، يسبقها بالترتيب كل من تركيا في المرتبة الأولى إقليميًا والتاسعة عالميًا، ثم مصر الثانية إقليميًا والثانية عشرة عالميًا، ثم إيران الثالثة إقليميًا والثالثة عشرة عالميًا، ثم إسرائيل الرابعة إقليميًا والسادسة عشرة عالميًا، ثم الجزائر الخامسة إقليميًا بينما تبلغ المرتبة 23 عالميًا، ثم المملكة العربية السعودية السادسة عربيًا وتقبع في المرتبة 26 عالميًا، فالعراق القابع في المرتبة السابعة عربيًا والمرتبة 47 عالميًا، ثم سوريا الثامنة عربيًا والتاسعة والأربعين عالميًا، فالمغرب التاسعة عربيًا والخامسة والخمسين عالميًا، لنصل إلى المرتبة العاشرة Global Fire إقليميًا والخامسة والستين عالميًا التي تحتلها الإمارات. جدير أن تقدير مؤشر Power وضع الإمارات في المرتبة الثامنة وليس العاشرة إقليميًا لتبنيه تعريفًا لمنطقة الشرق الأوسط يستبعد دول المغرب العربي.

جدير أن نذكر أن المؤشر وضع اليمن في المرتبة التاسعة عربيًا والسادسة والستين عالميا، أي أنه يلي الإمارات في الترتيبين العالمي والشرق أوسطي.

ويبلغ قوام الموارد البشرية الموجهة للخدمة العسكرية 64 ألف مواطن إماراتي، يتم اختيارهم تراكميًا من بين 52 ألف إماراتي يبلغون سن التجنيد سنويا. هذه القوة البشرية بأسرها في السلك العسكري، حيث لا يوجد احتياطي خدمة.

غير أن التقرير الميال للتعاطي مع البيانات الرسمية يتجاهل واقع استخدام الإمارات للمرتزقة من جنسيات مختلفة، بما فيها الولايات المتحدة، لتنفيذ عمليات عسكرية.

آخر المتداول معلوماتيًا في هذا الصدد ما نشره موقع "باز فيد" من تأجير الإمارات مرتزقة لتصفية خصوم مشروعها في اليمن.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز، قد نشرت في 2015، تقريرًا حول توظيف الإمارات لمرتزقة كولومبيين لتنفيذ عمليات عسكرية في اليمن. هذان التقريران يشيران إلى نوعية من العمليات تخالف موضوع التعاقد المعلن للإمارات مع الشركة التي كانت تحمل من قبل اسم "بلاك ووتر"، لتغير اسمها ضمن جهود مؤسسها الملياردير الأمريكي، إيريك برينس، لغسل صورة شركته التي باتت سيئة السمعة عبر العالم وفي الولايات المتحدة. وكان التعاقد الأساسي بين الإمارات وهذه الشركة يهدف لحماية أنابيب النفط والأبراج الضخمة وقمع التظاهرات الداخلية.

وإلى جانب القوة البشرية يصف مؤشر "Global Fire Power" ما تمتلكه الإمارات من عناصر القوة العسكرية، مشيرًا لامتلاكها 540 قطعة جوية موزعة بين 97 طائرة مقاتلة، و103 طائرة هجومية 30 مروحية هجومية، و175 طائرة نقل، و166 طائرة تدريب، وتمتلك إلى جانب المروحيات الهجومية 177 مروحية أخرى مختلفة الاستخدامات.

أما عن القوة البرية، فيشير التقرير لامتلاك الإمارات 464 دبابة، و2204 مدرعة عسكرية، و177 آلية مدفعية ذاتية الدفع، و105 مدفعية مقطورة، و54 منظومة صاروخية.

وتتضاءل القوة البحرية الإماراتية على نحو لافت إذ لا تمتلك سوى كاسحتي ألغام وسفينتي عمليات محدودة Corvettes، و12 زورقًا بحريًا وتستفيد الامارات من عقود تشغيل واستئجار سفن أمريكية عسكرية غالبيتها تستخدم للنقل أو لكسح الألغام البحرية.

وتنوع الإمارات مصادر سلاحها، فعززت قواتها الجوية بـ 63 طائرة حربية من طراز "ميراج 9- 2000" و80 طائرة قتالية من طراز "F-16E-F" إلى جانب 30 طائرة من طراز "أباتشي"، كما اتفقت مؤخرًا على شراء 12 طائرة نقل تكتيكية من طراز "C-130" وست طائرات نقل إستراتيجية من طراز c17 "جلوب ماستر". ويدور نقاش بين الكونغرس والبيت الأبيض حول صفقة كبيرة لتزويد الامارات بطائرات F35 الحديثة ومجموعة من الطائرات من دون طيار من طراز RQ9.

ودخلت الإمارات في مشروع عسكري تحصل بمقتضاه على سفن قتالية فرنسية مزودة بصواريخ أمريكية دفاعية، كذلك للروس نصيب من أموال الإماراتيين الذاهبة للتسليح حيث تستورد الإمارات من روسيا أنظمة للدفاع الجوي وأنظمة دفاعية مضادة للصواريخ طويلة وقصيرة المدى.

وتشير رويترز إلى تعاون عسكري "إماراتي - صربي" يتضمن مشتريات سلاح، بينها صواريخ أرض - أرض، اعتبرته الوكالة متواضعًا لكنه يحمل القابلية للنمو.

كما أشارت دراسة إسرائيلية إلى أن الإمارات كانت الدولة الأولى التي تشتري نظام الدفاع الصاروخي المتطور "ثاد"، فيما تسعى الآن للحصول على المقاتلة إف-35، وأنها ربما تسعى للدخول إلى النادي النووي.

ويلفت التقرير إلى أن حجم الإنفاق العسكري الإماراتي يبلغ 14 مليار دولار، وهو رقم يتجاوز ضعف الإنفاق العسكري لغريمها الإقليمي إيران والتي يقل حجم موازنتها العسكرية عن 6.5 مليار دولار.

الفصل الثاني
الدور الاستراتيجي للإمارات

السياسات والعقيدة العسكرية الاماراتية

على الرغم من أن الإمارات ليس لديها وثيقة سياسات متاحة للعامة تشبه استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية، يمكن استنتاج مبادئ سياساتها وعقيدتها من كيفية ظهور إجراءاتها ومشاركتها الدفاعية والأمنية مع مرور الوقت. تتماشى الإمارات بشكل وثيق مع سياسات وأولويات مجلس التعاون الخليجي، وهو كيان يتألف من دول الخليج العربي تأسس عقب انتصار الثورة الإيرانية عام 1979. لدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مصلحة مشتركة في العمل معًا لتشكيل ثقل موازن لطهران ولحماية ملكياتها من الاضطرابات المماثلة.

تقوّض المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي ووجهات نظرها السياسية والأيديولوجية المختلفة تماسكها وقدرتها على التخطيط والعمل معًا.

يمثل الأمن أولوية قصوى بالنسبة إلى دولة الإمارات، التي يقدر إنفاقها الدفاعي بما يتراوح بين 11.9 و14 في المئة من إجمالي ميزانيتها الفيدرالية. وذكرت تقارير في عام 2019 أن إنفاق الميزانية الفيدرالية لدولة الإمارات ارتفع إلى 16.4 مليار دولار، من 13.9 مليار دولار في عام 2018. وبحسب ما ورد في بعض التقارير تم تخصيص 2.3 مليار دولار للإنفاق الدفاعي في عام 2019، مقارنةً مع 1.66 مليار دولار في عام 2018. ففي حين ركزت استثماراتها في رأس المال البشري والتحديث والتكنولوجيا وفي شراكاتها مع أستراليا وفرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، استثمرت دولة الإمارات أيضًا بكثافة في المعدات العسكرية.

من الصعب تحديد التوزيع المتناسب لهذه الاستثمارات بسبب الافتقار إلى الشفافية بشأن ميزانية الدفاع الإماراتية.

نظرًا إلى العلاقات الوثيقة بين الإمارات والولايات المتحدة، تعكس عناصر العقيدة العسكرية الإماراتية العقيدة العسكرية الأمريكية، مع تكييفها مع سياقها المحلي. على سبيل المثال، تم إنشاء الحرس الرئاسي لدولة الإمارات على شكل سلاح مشاة البحرية الأمريكي، مع تقديم الطلب مباشرة من ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد بن زايد آل نهيان إلى قائد القيادة المركزية الأمريكية آنذاك الجنرال جيمس ماتيس.

المعدات

يمكن لدولة الإمارات، باعتبارها دولة خليجية ثرية، شراء قدرات ومعدات متقدمة تتجاوز ما تحتاجه مؤسستها العسكرية على الأرجح.

تُعد الإمارات واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم ومن بين العملاء الرئيسين للمبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة. فقد اشترت الحكومة الإماراتية ما يقارب 7.6 مليارات دولار من الأسلحة من الولايات المتحدة بين عامي 2008 و2018. وتشمل المعدات في محفظة مشترياتها طائرات إف-16 وطائرات إف-35 وطائرات هليكوبتر أباتشي وشينوك وذخائر موجهة بدقة وأنظمة الدفاع الصاروخي ثاد وباتريوت وطائرات بدون طيار وصواريخ مرتبطة بها. وإضافةً إلى الأسلحة التي اشترتها الإمارات من الولايات المتحدة، حصلت أيضًا على ما قيمته 32 مليون دولار من مواد الدفاع الأمريكية الفائضة. ومع ذلك، ليست الإمارات مدينة بالفضل للولايات المتحدة وحدها على أسلحتها، إذ اشترت معدات من الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة ومن كوريا الشمالية كما يُزعم.

بالإضافة إلى شراء المعدات، تتطلّع الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير قدراتها الخاصة في نفس المجال، إلى حد كبير من خلال جهود الصناعة الدفاعية لشركة Edge. وتسعى كذلك إلى العمل مع دول أخرى لتطوير المعدات. والمثير للجدل وجود تقارير تفيد بأن الإمارات دخلت في تعاون مع روسيا لإنتاج طائرات على غرار الطائرة المقاتلة ميغ-29، وهو ما تعتبره واشنطن انتهاكًا محتملًا للعقوبات الأمريكية.

التدريب والتعليم

استثمرت المؤسسة العسكرية الإماراتية بشكل كبير في تدريب وتعليم ضباطها العسكريين، داخل الدولة وخارجها. وتوفر المؤسسات التعليمية العسكرية والدفاعية المحترفة داخل الإمارات مجموعة من التدريبات.

وتشمل هذه الأكاديميات كلية زايد الثاني العسكرية للرجال ومدرسة خولة بنت الأزور العسكرية للبنات، ومدارس التدريب العسكري التقليدية مثل الكلية البحرية والجوية وكلية القيادة والأركان المشتركة وكلية الدفاع الوطني التي تقوم بتعليم كبار القادة العسكريين والمدنيين.

تُعتبر الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة من الدول الموقّعة على اتفاقية التعاون الدفاعي الثنائية لعام 2019، وهي وسيلة لتعزيز التنسيق وقابلية التشغيل البيني والعمليات المشتركة. وتشمل مهمة التدريب الأمريكية داخل الإمارات والولايات المتحدة تدريب الطيران والدفاع الصاروخي وتدريب العمليات الخاصة وتمارين المدفعية والاستطلاع والمناورة.

وتستضيف الإمارات 5000 جندي أمريكي، بينما يذهب ما بين 600 و800 جندي إماراتي سنويًا إلى الولايات المتحدة للتدريب والتعليم.

الجدير ذكره أن سلاح مشاة البحرية الأمريكية يدرّب أفراد مجموعة الاستطلاع التابعة للحرس الرئاسي الإماراتي في مركز القتال الجوي الأرضي التابع لسلاح مشاة البحرية في 29 بالمز، كاليفورنيا.

ولا تتلقى الإمارات العربية المتحدة تمويلًا تعليميًا من برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي للولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك تستخدم أموالها الوطنية لتعليم أفرادها في كليات الحرب والأركان التابعة للقوات المسلحة الأمريكية.

يقدم عدد من العسكريين الأمريكيين المتقاعدين المشورة حول التخطيط والإدارة للمنظمات الهامة مثل القيادة الجوية المشتركة. علاوة على ذلك، يقدم مزيج كبير من العسكريين البريطانيين والأستراليين في الخدمة الفعلية ومن المتقاعدين المشورة للمؤسسة العسكرية الإماراتية.

وبخلاف القوات المسلحة الأمريكية، تذكر بعض التقارير أن حوالي 400 جندي فرنسي و1600 جندي كوري جنوبي يتولّون تدريب القوات المسلحة الإماراتية.

التمارين

تشارك القوات المسلحة الإماراتية في العديد من التدريبات المشتركة مع الولايات المتحدة، بما في ذلك مناورات الاتحاد الحديدي وNative Fury، ويتم إجراء كلاهما في الإمارات.

تهدف هذه التدريبات إلى زيادة قابلية التشغيل البيني وتعزيز العلاقات بين الشريكين، فضلاً عن نقل المهارات والتعلم التجريبي للأفراد في المؤسسات العسكرية المعنية. كما انضمت الإمارات إلى التدريبات متعددة الأطراف وواسعة النطاق التي استضافتها الولايات المتحدة، مثل تدريبات العلم الأحمر الجوية السنوية في نيفادا.

كما شاركت القوات المسلحة الإماراتية في مناورات مشتركة مع شركاء آخرين، مثل مصر وفرنسا والأردن والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.

العمليات

تتمتع المؤسسة العسكرية الإماراتية بخبرة عملياتية في مهام مشتركة عدة ويتم نشرها بانتظام منذ عام 1992 عندما شاركت في عمليات في الصومال. كما خدم العسكريون الإماراتيون مع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو وأفغانستان، وإلى جانب القوات السعودية لقمع الانتفاضة في البحرين خلال الربيع العربي، وكذلك إلى جانب القوات الشريكة لمكافحة القرصنة والإرهاب في شمال إفريقيا.

على الرغم من أن المؤسسة العسكرية الإماراتية تمتلك خبرة عملياتية واسعة، لم تخطط وتنفذ حملة عسكرية بمفردها حتى مشاركتها في الصراع اليمني (رغم أن خبراء عسكريين امريكان وبريطانيين يشككون بذلك)، وقبل ذلك، من خلال الضربات الجوية المحدودة في ليبيا. وبعد خمس سنوات من القتال في اليمن، اكتسبت الإمارات خبرة في العمل في البيئات الحضرية والبرمائية، وإجراء عمليات معقدة تنطوي على قدرات جوية وبرية وبحرية. كما أن اليمن أيضًا هو المكان الذي تكبّدت فيه الإمارات أكبر خسائرها العسكرية، ولا سيما في عام 2015، عندما قُتل 45 جنديًا إماراتيًا في ضربة صاروخية واحدة.

بالإضافة إلى التجربة الأخيرة في اليمن، شاركت الإمارات أيضًا بنشاط في جهود مكافحة الإرهاب ضد تنظيم "داعش" كجزء من التحالف الدولي ضد التنظيم، وأيضًا ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في اليمن.

المؤسسات العسكرية

على الرغم من أن الرئيس الفخري لوزارة الدفاع الإماراتية هو حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، وعلى الرغم من أن لقب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية يحمله خليفة بن زايد آل نهيان، يُعتبر محمد بن زايد، أخ خليفة، وسيط القوة الحقيقي عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية. قاد محمد بن زايد، على مدى عقود عدة بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، تغييرات جوهرية داخل المؤسسة العسكرية، ولا سيما الحرس الرئاسي. فبالإضافة إلى جمع الأموال لشراء أفضل الأسلحة والمعدات المتاحة، صاغ محمد بن زايد أيضًا الثقافة التنظيمية للمؤسسة العسكرية وطور رأس المال البشري لها.

كما ساعدت علاقاته الشخصية مع كبار الضباط العسكريين الأمريكيين، مثل ماتيس والجنرال جون ألين، القائد السابق لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، في تقدم القوات المسلحة الإماراتية. خدم الجنرالان الأمريكيان كمستشارَين للقوات المسلحة الإماراتية بعد تقاعدهما، بالإضافة إلى العديد من الضباط المتقاعدين المرموقين الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والأستراليين.

يقود اللواء مايكل هندمارش، وهو ضابط أسترالي متقاعد، الحرس الرئاسي الاماراتي، وقامت المؤسسة العسكرية الإماراتية بترقية المقدم المتقاعد بالجيش الأمريكي ستيفن توماجان إلى رتبة لواء، وكان يتولى سابقًا قيادة الطيران المشتركة والمركز الوطني للبحث والإنقاذ في الإمارات. كما تمت إعارة بعض الضباط العسكريين الأجانب في الخدمة الفعلية لتولي مناصب في القوات المسلحة الإماراتية.

على الرغم من أن القوات المسلحة الإماراتية كمؤسسة لديها قيادة مركزية قوية وهيكل تحكّم عقائدي مشابه لذلك الموجود في الولايات المتحدة، إلا أنها تفتقر إلى الآليات المؤسسية والرقابة لضمان الاحترافية والمساءلة التي تضعها دول أخرى على قواتها.

يتلقى العدد الكبير من الضباط الإماراتيين الذين يحصلون على تعليم عسكري احترافي في الولايات المتحدة، كما هو معتاد، تدريبًا على حقوق الإنسان والمجالات القانونية مثل حماية المدنيين وقانون النزاعات المسلحة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المؤسسة العسكرية الإماراتية اعتماد هذه المبادئ كمعايير مؤسسية، كما تفتقر إلى عمليات المساءلة لفحص ومعالجة السلوك في حالة انتهاك هذه المعايير.

وثّق مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة انتهاكات وجرائم من قبل الإمارات والجهات المسلحة الأخرى بموجب القانون الدولي. كما أدانت المنظمات الإنسانية وجماعات المناصرة الأعمال الإماراتية في اليمن. تشمل هذه المزاعم استخدام القوة العشوائية التي أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين، وإدارة سجون تعذيب سرية في اليمن، وغض الطرف عن الجماعات التي تعمل بالوكالة على صلة بالقاعدة و "داعش". نظرًا إلى الندرة الظاهرة في العمليات المؤسسية وآليات المساءلة داخل الدولة ومؤسستها العسكرية، لم يتم بعد اتخاذ إجراءات جوهرية لمعالجة هذه الانتقادات أو التحقيق فيها أو معالجتها.

ومع تزايد مشاركتها في السياسة والعمليات الأمنية الإقليمية، تعتمد الإمارات على مساعدين عسكريين أجانب لزيادة حجم قوتها أو لتدريب أفرادها أو تقديم المشورة لهم أو توجيههم. يحدث هذا من خلال القنوات الثنائية الرسمية بين المؤسسات العسكرية الشريكة — فأستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، على سبيل المثال، جميعها لديها قوات عسكرية تؤدي دورًا داخل القوات المسلحة الإماراتية — وكذلك من خلال شركات خاصة مثل Global Aerospace Logistics وهي شركة إماراتية، وAcademi التي كانت تُعرف سابقًا باسم بلاك ووتر. وفي عام 2015، ذكرت تقارير أيضًا أن الإمارات نشرت 450 جنديًا من المرتزقة من أمريكا اللاتينية، معظمهم من كولومبيا، ولكن أيضًا من تشيلي والسلفادور وبنما، لتعزيز الحرب بالوكالة في اليمن، من خلال لواء يتكون من 1800 فرد من أمريكا اللاتينية يتدربون في الإمارات.

ومع وجود ضبابية في المساءلة المؤسسية بالفعل، فإن وجود مساعدين أجانب خارج الهيكل المؤسسي ولا يخضعون لقواعد ومعايير معينة يزيد من غموض استخدام الإمارات لمجموعة من القوات الأمنية لتحقيق أهدافها.

للإمارات تاريخ حافل وطويل في الاستعانة بالمرتزقة لوضع نفسها في موقع القوة المتنفذة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الإفريقي، وهي مناطق الاهتمام لأبو ظبي.

فبالاعتماد على مرتزقة أجانب، تمتد أذرع "الأخطبوط" الإماراتي إلى كل من ليبيا واليمن لضلوعها في الصراع المسلح بالبلدين، وكذلك إلى إريتريا، حيث تنمي طموحاتها بالتمدد عبر قاعدة عسكرية تقيمها هناك، وفي جمهورية أرض الصومال الانفصالية، غير المعترف بها دوليا، إضافة إلى نحو أربعة موانئ في أربع دول على ساحل البحر الأحمر.

ووفقا لموقع "بوزفيد" الأمريكي، استعانت الإمارات بالمرتزقة لتنفيذ حملات تصفية جسدية لقيادات يمنية وليبية وعراقية.

وأوضح الموقع أن الإمارات تسعى من خلال ذلك إلى تصفية الجهات المعارضة لسياساتها الانفصالية في اليمن، والرافضة للهيمنة الإماراتية على موارد جنوبي اليمن، والمناهضة لتعزيز النفوذ العسكري الإماراتي المباشر، أو عبر مرتزقة أجانب في جزيرة سقطرى، الذي تهدف منه إلى تأمين تجارتها عبر المحيط الهندي.

وذكرت مواقع يمنية أن الإمارات وقعت عقدًا بقيمة 529 مليون دولار مع شركة "ريفلكس رسبونسيز" للاستشارات الأمنية، التي يديرها حاليا مؤسس شركة "بلاك ووتر"، الضابط السابق بالجيش الأمريكي، إيريك برنس، الملاحق قضائيًا بتهم عدة، بينها جنائية.

و "ريفلكس رسبونسيز" هي أحد الأسماء الجديدة لـ "بلاك ووتر" سيئة السمعة، بعد إعلان إغلاقها لجرائم ارتكبتها في العراق عام 2007.

وتكشف منذ أوائل العام الجاري أن شركة "الدرع الأسود" للخدمات الأمنية الإماراتية أحضرت المزيد من المجندين السودانيين إلى دبي عام 2019، لإدخالهم معسكرًا للتدريب العسكري لمدة ثلاثة أشهر، على

وعود بنشرهم في منشآت نفطية داخل الإمارات كحراس أمنيين، لكن الشركة أرغمتهم قسرًا على الذهاب للقتال في ليبيا واليمن.

وتفيد تقارير إعلامية غربية بأن شركة "الدرع الأسود" الإماراتية جندت ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سوداني، عن طريق مكاتب سفر سودانية أو وسطاء يعملون لصالحها.

وذكرت وسائل إعلام سودانية أنه منذ 2019، أرسل محمد حمدان دوقلو حميدتي، قائد قوات الدعم السريع (تابعة للجيش)، نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، ما لا يقل عن أربعة آلاف جندي من هذه القوات لحماية المنشآت النفطية في ليبيا، وليتفرغ مقاتلو مليشيا اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، لهجومهم على العاصمة طرابلس (غرب)، مقر الحكومة المعترف بها دوليًا، قبل أن تطردهم الحكومة من كامل الغرب الليبي مؤخرًا.

ويوجد في مدينة بنغازي الليبية، الخاضعة لسيطرة ميليشيا حفتر، ما لا يقل عن ألف مرتزق سوداني من ولاية دارفور (غرب) من ميليشيا "الجنجويد"، المرتبطة بحميدتي.

وسعى "الجنجويد" إلى تعزيز قدرات مليشيا حفتر في الهجوم على طرابلس، العام الماضي، وهو ما كشفت عنه لجنة العقوبات الدولية الخاصة بليبيا، في تقريرها إلى الأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2019، والذي أدانت فيها تجنيد الإمارات لمرتزقة سودانيين يقاتلون في ليبيا واليمن، منذ 2015.

وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان (مستقلة مقرها لندن) إن شركة "الدرع الأسود" الإماراتية استهدفت، في إحدى حملات التجنيد، الشباب السودانيين من الذين تأثروا سلبًا بالصراعات الداخلية والصعوبات الاقتصادية، مستغلة العلاقات الوثيقة بين أبو ظبي وكبار العسكريين في السودان، بعد أن دعمت المجلس العسكري الانتقالي ماليًا، عقب الإطاحة، في 11 أبريل/ نيسان 2019، بعمر البشير من الرئاسة.

وتعتقد المنظمة أن نحو ثلاثة آلاف سوداني وقعوا عقودًا مع الشركة، بعضها خُتمت من السفارة الإماراتية بالخرطوم، ولا تقدم العقود أي تفاصيل حول نشرهم في ليبيا أو اليمن.

ومنذ أوائل العام 2020، ركزت وسائل إعلام على "فضائح" شركة "الدرع الأسود"، حيث جندت المزيد من السودانيين لغرض الحراسة الأمنية داخل الإمارات، ثم دفعت بهم إلى حروبها في ليبيا واليمن.

وأثار بعض هؤلاء السودانيين ضجة إعلامية بعد أن اكتشفوا خداع الشركة، حيث أرسلتهم إلى ليبيا واليمن، خلافًا للعقود المبرمة لتوظيفهم كحراس أمنيين داخل الامارات بأجور شهرية قال بعضهم إنها تتراوح بين 1200 و2000 دولار شهريًا.

ونظم "مرتزقة" عائدون احتجاجًا أمام السفارة الإماراتية في الخرطوم، مطالبين بمحاسبة شركة "الدرع الأسود" الإمارتية ولمطالبة الشركة بالاعتذار للشعب السوداني عن خداعها لمئات السودانيين.

وأعلن محامون سودانيون، في مارس/آذار الماضي، عن إجراءات قانونية ضد وكالات السفر التي ساهمت بخداع الشباب السودانيين.

وتشير أصابع الاتهام إلى أن عسكريين سودانيين وشركات حراسة أمنية سودانية ومكاتب سفر وضباط في الجوازات والهجرة سهلوا مهمة الشركة الإماراتية لخداع ولتجنيد مئات "المرتزقة".

وترفض شركة "الدرع الأسود" الاستجابة لرغبات هؤلاء المجندين بفسخ عقودهم وإعادتهم إلى السودان، ما يجعلهم "رهائن" لدى الشركة، بحسب ما كشف عنه عدد منهم استطاعوا مغادرة ليبيا والوصول إلى السودان، لإثارة القضية أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

وتنفي الشركة الإمارتية الاتهامات الموجهة إليها، وتزعم أنها شركة خدمات أمنية خاصة، ولم تخدع المتعاقدين بشأن طبيعة ولا مكان عملهم، بل وهددت باتخاذ إجراءات قانونية بحق من يتهمها بالخداع.

لكنه، ووفقًا لشهادات نشرتها وسائل إعلام عربية على لسان ضحايا، فإن هؤلاء المرتزقة، الذين صادرت منهم الشركة أوراقهم الثبوتية وهواتفهم ومقتنياتهم الشخصية، كانوا قد وقعوا بالفعل عقودًا مع الشركة تقضي بحصولهم على تدريب عسكري وأمني في الإمارات، قبل إرسالهم لمهام حراسة وحماية منشآت نفطية داخل الدولة الخليجية، لكن أبو ظبي زجت بهم قسرًا في القتال بجانب ميليشيا حفتر في ليبيا، ولدعم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، حليف الإمارات في اليمن.

وفي ظل الضجة الإعلامية حول تجنيد مرتزقة سودانيين، قالت وزارة الخارجية السودانية إنها ناقشت الأمر مع الإمارات، لكنه لن يؤثر على العلاقات بين البلدين، على حد قولها.

ومن المرجح أن تواصل أبو ظبي، رغم كل الانتقادات الموجهة إليها، استغلال حاجة الشباب إلى المال في دول فقيرة لتجنيدهم كمرتزقة بأجور متدنية، لتنفيذ سياساتها الخارجية وتدخلاتها في الصراعات الإقليمية، بهدف تأمين مصالحها وترسيخ نفوذها، في ظل تدني مستويات خبرة جنودها القتالية.

إمكانات الأفراد العسكريين

تستثمر دولة الإمارات مبلغًا كبيرًا في تدريب أفرادها العسكريين، ولا سيما من خلال البرامج التي تُنفَّذ في الولايات المتحدة أو بقيادتها، والتي تشمل التعليم العسكري الاحترافي في كليات الأركان والحرب والتدريب التكتيكي في المنشآت الأمريكية والإماراتية. كما بدأت الدولة بتطوير قدراتها التعليمية الخاصة من خلال إنشاء كلية الدفاع الوطني. ففي حين أن معظم طلابها من المواطنين الإماراتيين، تطمح الكلية إلى تسجيل طلاب أجانب من الولايات المتحدة وغيرها. ويتم تعيين الخريجين الإماراتيين في مناصب ذات سلطة في الحكومة بعد تخرجهم. ومع مرور الوقت، قد يساعد خريجو الكلية في التركيز بشكل أكبر على التخطيط الاستراتيجي والتحليل داخل وزارات الأمن القومي والدفاع في الإمارات العربية المتحدة.

وأدخلت دولة الإمارات في عام 2014 التجنيد الإلزامي الشامل للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا. ولا يهدف ذلك إلى زيادة عدد الأفراد العسكريين النظاميين وتعزيز الاعتماد على الذات في الساحة العسكرية وحسب، بل أيضًا إلى غرس الشعور بالهوية وتعزيز سردية قد تواجه ضغوطًا داخلية وخارجية.

شهدت السنوات الثلاث الأولى من البرنامج خضوع حوالي 50000 رجل لبرنامج التجنيد الإلزامي، بينما تطوعت 850 امرأة. وعلى الرغم من عدم وجود إكراه في الاستمرار في الخدمة العسكرية بعد ستة عشر شهرًا من التجنيد الإلزامي، يساهم البرنامج في تحديد المواهب العسكرية التي ربما لم يكن ليتم اكتشافها في حالة عدم وجود مثل هذا البرنامج. كما يساعد على زيادة القوة العاملة المدنية: أولئك الأفراد الذين يتجاوزون معايير لياقة التجنيد الإلزامي، وهم يُمثّلون حوالي واحد من كل خمسة، فلا يحصلون على إعفاء من الخدمة، ولكن يُتوقع منهم بدلًا من ذلك أن يتدرّبوا على مناصب مدنية في الحكومة.

الفعالية العسكرية والاستفادة من المساعدات الخارجية

تتميز فعالية المؤسسة العسكرية الإماراتية باتباع الفئات الشاملة التالية: السياسات والعقيدة، والمعدات والتدريب والتعليم والتمارين، والعمليات، والمؤسسات. فعلى الرغم من أن الإمارات غالبًا ما يشد بها بشكل خاص مسؤولو الدفاع الأمريكيون باعتبارها تمتلك القوة العسكرية الأكثر قدرة وفعالية من بين دول مجلس التعاون الخليجي، لكي تصبح قوة محترفة تمامًا، يجب عليها الاستثمار في قدرات التخطيط الاستراتيجي وتقييم ودمج الدروس المستفادة من حرب اليمن، ومعالجة المخاوف الدولية بشأن شفافيتها والتزامها بحقوق الإنسان واعتمادها على قوات المرتزقة. لا يمكن إصلاح هذه القضايا بالمال وحده، الأمر الذي يتطلب رغبة القيادة الإماراتية في الاستثمار في هذه الأولويات، والالتزام بمبادئ دعم الاحتراف العسكري، وتغيير جوانب في ثقافتها العملياتية.

الصناعة الدفاعية

تعطي الجهود الإماراتية الأولوية لرفع القدرات العسكرية وتطوير صناعتها الدفاعية إلى الحد الذي يمكن أن تتوقف فيه عن الاعتماد على بعض المبيعات والتدريبات العسكرية الأجنبية من الشركاء، بينما تعمل في الوقت نفسه لتصبح مورّدًا متخصصًا في السوق. ففي أواخر عام 2019، قامت دولة الإمارات بدمج 25 شركة دفاعية محلية في شركة واحدة شاملة اسمها Edge. وتهدف إلى تسريع إنتاج الأسلحة عند "نقاط سعر مجدية من حيث التكلفة"، مع القدرة على التنافس داخل المنطقة على العطاءات المتعلقة على وجه الخصوص بالسفن والمركبات المدرعة والأنظمة الجوية من دون طيار. بالإضافة إلى ذلك، دخلت الإمارات سوق الأسلحة الصغيرة عبر الشركة المصنعة الخاصة بها Caracal علاوةً على ذلك، طورت شركة نمر للسيارات الإماراتية سلسلة من المركبات القتالية الخفيفة.

وتسلط شراكتها مع شركة MIRA الهندسية البريطانية لتطوير مركبات التدخل السريع الضوء على إمكانات التطوير المشترك مع شركاء أجانب.

خلال معرض الدفاع الدولي (آيدكس) في أبو ظبي في 17 شباط 2019، وقّعت الشركة الإماراتية "كاليدوس" مذكّرة تفاهم مع شركة "جي دي سي الشرق الأوسط" لصناعة الطيران والدفاع التي تتخذ من السعودية مقراً لها، بهدف تصدير طائرتها الهجومية الخفيفة الجديدة "بي-250" إلى أسواق أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا المشروع مؤشّرٌ عن التصميم الواضح لدى الإمارات العربية المتحدة والسعودية لتعزيز صناعتهما الدفاعية المحلية.

لقد ترافقت مبيعات الأسلحة الخارجية إلى بلدان الخليج، تقليدياً، مع مقتضيات تُعرَف بـ "بنود التوازن"، حرصاً على قيام المتعاقدين بدعم الاقتصاد المحلي من خلال مشاريع مشتركة مع شركات محلية، واستثمارات، وتوظيف اليد العاملة المحلية – غير أن الحصيلة الاقتصادية ظلت متواضعة حتى تاريخه. بالكاد تَظهر الصناعات الدفاعية الخليجية على رادار أسواق الأسلحة العالمية، وهذا الحضور يُعتبَر متدنّياً بطريقة لافتة بالمقارنة مع حجم الموازنات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد عمدت الإمارات والسعودية، في الأعوام القليلة الماضية، إلى تعزيز جهودهما لزيادة إمكاناتهما العسكرية المحلية. يُحرّك عاملان إقليميان هذا الزخم الجديد. أولاً، أدّى تراجع أسعار النفط في العام 2014 إلى تجدُّد الجهود الحكومية لإصلاح الاقتصادات الوطنية وتنويع مصادر الدخل فيها. في هذا السياق، لا يساهم بناء صناعة عسكرية محلية في استحداث وظائف وحسب، بل يمكن أن يدعم أيضاً التنمية الاقتصادية في المدى الطويل، مثلاً في ميدان التعليم والبحوث. ولهذا السبب يحتلّ تعزيز شركات الدفاع المحلية حيّزاً بارزاً في وثائق مثل "رؤية المملكة 2030" و"الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي". ثانياً، يُتيح تدعيم قاعدة صناعية دفاعية محلية للدول الصغيرة بناء استقلاليتها الاستراتيجية، مع خفض اعتمادها على السلاح الخارجي.

انطلاقاً من هذه الخلفية، تُقدّم الإمارات – وبدرجة أقل السعودية – دراسة حالة مفيدة كونها الدولة التي قطعت الشوط الأبعد بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في تطوير صناعة دفاعية محلية. في العقد الأخير، أطلقت أبو ظبي إصلاحات كبرى لإعادة تنظيم القطاع الدفاعي الإماراتي. ففي العام 2014، دمجت الحكومة ست عشرة شركة صغيرة في إطار شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك)، وهي الجهة الأكبر في البلاد في مجال تصنيع الأسلحة وتأمين الخدمات ذات الصلة. إلى جانب شركة "إديك"، يؤدّي مجلس التوازن الاقتصادي – المعروف سابقاً بمكتب برنامج التوازن الاقتصادي – دوراً أساسياً في تمويل المبادرات الصناعية المحلية. وفي شباط/فبراير الماضي، أعلن المجلس عن إنشاء صندوق تنمية القطاعات الدفاعية والأمنية الذي بلغ رأسماله التأسيسي 680 مليون دولار أميركي.

كان لاستثمارات مجلس التوازن الاقتصادي الفضل في تحقُّق النجاحات الأبرز في القطاع الدفاعي الإماراتي، مثل إنشاء المركز العسكري المتقدم للصيانة والإصلاح والعُمرة (أمرُك)، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين "إديك" و"لوكهيد مارتن" و"سيكورسكي اروسبايس". ركّز مركز "أمرُك" في البداية على خدمات الصيانة العسكرية والإصلاح والعمرة، لا سيما تلك المخصصة لسلاح الجو الإماراتي. ومنذ ذلك الوقت، يعزّز المركز تطلعاته بصورة مطردة. ففي كانون الثاني 2021، عرض نسخة مسلّحة جديدة عن مروحية "سيكورسكي يو إيتش-60 بلاك هوك". على المستوى التقني، ليست هذه المروحية المعدَّلة فريدة من نوعها، وتُشغّل بلدانٌ أخرى نسخاً مماثلة، لكن مركز "أمرُك" استخدم هذا الحدث لتسليط الضوء على إمكاناته التقنية المتنامية ودوره الأساسي في دعم "توطين" الصناعات الدفاعية.

يؤشّر مسار "أمرُك" إلى نمطٍ سائد بين الشركات المحلية. بدورها ركّزت شركة أبو ظبي لبناء السفن، التي أنشئت في العام 1996، على إصلاح السفن وترميمها في المراحل الأولى من انطلاقتها. وبعد ذلك، وسّعت خبراتها في مجال بناء السفن. في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اختار سلاح البحرية

الإماراتي شركة أبو ظبي لبناء السفن كي تتولى بناء ست سفن حربية من طراز "بينونة". لم تُصنَع جميع هذه السفن محلياً، فقد تولّت شركة Constructions Mécaniques de Normandie في فرنسا بناء السفينة الأولى، لكن السفن الخمس الباقية جرى تصنيعها داخل الإمارات. وفي الأعوام الأخيرة، صدّرت شركة أبو ظبي لبناء السفن مراكب إنزال إلى سلطنة عمان والبحرين والكويت.

بالنسبة إلى الحكومة الإماراتية، ليس نجاح شركات مثل شركة أبو ظبي لبناء السفن أو مركز "أمرٌك" وسيلة لبناء منصات محلية وحسب إنما أيضاً للتنافس إقليمياً من أجل الفوز بمناقصات كبرى. أبعد من الآفاق التجارية، تُظهر هذه النزعة إلى أي حد تحوّلت الصناعة الدفاعية إلى أداة للسياسة الخارجية الإماراتية. يساهم الإعلان عن مشاريع سعودية-إماراتية في معرض "آيدكس" في شباط/فبراير، في مأسسة التحالف الثنائي الرسمي بين الدولتَين الذي جرى الإعلان عنه في الخامس من كانون الأول/ديسمبر 2017 عشية القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي. بالمثل، أعلنت الإمارات في العام 2017 عن مشروع مشترك مع روسيا لبناء طائرة مقاتلة، في قرار يؤشّر إلى تطلُّع أبو ظبي إلى تطوير منصّة عسكرية معقّدة تقنياً وتُشكّل في الوقت نفسه رمزاً للقوة العسكرية. وأظهر القرار أيضاً تحسُّن العلاقات مع روسيا التي كانت قد اكتفت، حتى الآونة الأخيرة، بانخراط محدود في أسواق السلاح الخليجية.

غير أن هذه الإنجازات تبقى محدودة النطاق. فالهدف الأشمل الذي تسعى إليه الإمارات ليس استبدال الشركات الغربية الكبرى التي ستبقى على الأرجح المصدر الأساسي للمشتريات العسكرية الخليجية في المستقبل القريب عن طريق صادرات الأسلحة أو المشاريع المشتركة. بل إن الهدف الإماراتي هو تطوير مهارات محدّدة تتيح للشركات المحلية دخول السوق العالمية للسلع المتخصصة، مثل السفن الحربية أو الآليات المدرّعة أو المركبات الجوية غير المأهولة – وهو مجالٌ إضافي أظهرت فيه الإمارات تطلعاتها الصناعية. من المقارنات التي يمكن التوقف عندها في هذا الإطار القطاع الدفاعي التركي: ففي أعقاب حظر السلاح في العام 1974، استثمرت أنقرة في بناء صناعة دفاعية محلية لمساعدة قواتها المسلحة الوطنية على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد نجحت بتحقيق ذلك من خلال البحوث والتنمية، وكذلك الاستراتيجيات الموجَّهة نحو أسواق متخصصة.

ليس واضحاً حتى الآن إلى أي حد يمكن أن تسير الصناعات الدفاعية في باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي على خطى الإمارات التي تتقدّم على البلدان الأخرى في المجلس في مجال بناء قاعدة صناعية دفاعية محلية. وقد انطلقت السعودية التي تُعتبَر المستهلك الأكبر للخدمات والمنتجات العسكرية في المنطقة، في مسار مماثل. فرؤية المملكة 2030 تحدّد هدفاً طموحاً يتمثّل بـ "توطين 50 في المئة من الإنفاق العسكري والأمني" بحلول العام 2030، غير أن السعودية بقاعدتها الصناعية الراهنة قد تجد صعوبة في تحقيق هذا الهدف ضمن المهلة المقررة. ولم تُعطِ بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت وسلطنة عمان والبحرين، أولوية لبناء قاعدة صناعية دفاعية. وفي حين استثمرت قطر مبالغ طائلة في أجهزتها العسكرية في الأعوام القليلة الماضية، لم تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق توطين واسع للصناعة الدفاعية لديها. يبدو أن صعود الصناعة الدفاعية الإماراتية قد يبقى ظاهرة معزولة في نهاية المطاف.

بعد عقدين من الاستثمار، أضحت القوات المسلحة الإماراتية (النظامية والهجينة) التي أُطلق عليها لقب "إسبرطة صغيرة"، أحد الجيوش الرائدة في المنطقة. فمع وجود ما يقرب من 63000 من الجنود النشطين لسكان يبلغ عددهم 9.9 مليون نسمة (1.2 مليون فقط منهم من الإماراتيين)، ووجود تعزيزات لهم من قبل قوات أجنبية مساعدة ومرتزقة، اكتسبت الإمارات اهتمامًا عالميًا لدورها في مواجهة إيران والشبكات المتطرفة العنيفة ولتدخلاتها في اليمن وليبيا. يُضاف إلى ذلك أنها من أقرب الشركاء العسكريين للولايات المتحدة وحليفة أساسية لإسرائيل في المنطقة. ويُقدّر الباحث الأمريكي كينيث بولاك أن القوات المسلحة الإماراتية، إذا نظرنا إليها ككل، هي الأكثر قدرة بين الدول الخليجية، في حين قد يكون هناك تباين داخل وحدات هذه القوة.

وتسعى الإمارات إلى اغتنام الفرصة للاستفادة من هذه الامكانات لتصبح مؤسسة عسكرية محترفة من خلال بناء التخطيط الاستراتيجي وقدرات تطوير القوة، وتمكينها من تحديد أولوياتها الإقليمية وهيكل قوتها، فالاحتراف العسكري يشمل فهم القيادة والاستراتيجية والتاريخ والتكتيكات ومجالات القتال والتنظيم والتكنولوجيا والقدرات. كما يتضمن أيضًا التزامًا بالسلوك الأخلاقي وإدماج الدروس المستفادة لتطبيقها والمضي قدمًا بحيث تصبح جزءًا من المؤسسة.

حيث أن نجاح الامارات في تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي لديها، سيمكّنها من مطابقة أولويات الدفاع بشكل أفضل مع الموارد. فعلى سبيل المثال، إذا الدولة تتصور حملات أخرى لمكافحة التمرد والحروب بالوكالة في المستقبل، فهل تحتاج إلى إنشاء قدرات وإمكانيات داخل القوة الإماراتية لأداء تلك المهام بطريقة أكثر فعالية وتكاملًا؟ أم أن الاعتماد المستمر على قوات المرتزقة سيكون كافيًا، لكنه يفتح الإمارات أمام رقابة دولية ويقوّض "شرعيتها" في أعين الشركاء الرئيسين؟

ويبدو أن انشغالات الامارات في عدد كبير من الازمات لم يمكنها بعد من إجراء مراجعة ملموسة لتدخلاتها في اليمن وليبيا، والتي اختبرت فيهما هيكل قوتها وقدراتها العسكرية، إذ ذكرت تقارير أن الإمارات استأجرت وحشدت مجموعات المرتزقة والوكلاء لاستكمال قوتها.

وهنا تبرز ملاحظة بنيوية مهمة حيث أن تُفاقم الفجوات في قدرات التخطيط الاستراتيجي للإمارات سيزداد مع مخاطر التوسع المفرط والاعتماد على قوات أقل احترافًا وأقل تكاملًا.

يمكن أيضًا ربط الاستثمارات في قدرات التخطيط الاستراتيجي للإمارات بنهج متكامل لتطوير الصناعة الدفاعية والتكنولوجية، ليس لبناء القاعدة الصناعية وحسب، بل أيضًا لإطلاق المزيد من الفرص للإنتاج المشترك والتطوير مع الولايات المتحدة وإسرائيل والشركاء الأجانب الآخرين. ومع ذلك، فإن المخاوف الدولية بشأن القيم التي تقوم عليها القوات المسلحة الإماراتية كمؤسسة، بما في ذلك ما إذا كانت تدعم مبادئ قانون الصراع المسلح واعتمادها على قوات المرتزقة الغامضة، تشير إلى قيود على نموها كقوة عسكرية محترفة وقد تحد من التعاون الدولي مع الإمارات مع مرور الوقت. أدت مثل هذه المخاوف إلى تدقيق الكونجرس الأمريكي وفرض قيود على صفقات السلاح الامريكية للإمارات وتبين أن محاولة بريطانيا وفرنسا تعويض تلك الصفقات بأسلحة من صنعها فاقم من حجم الفجوات ويؤشر دخول اسرائيل على خط بيع الاسلحة والمنظومات العسكرية المتطورة إلى أخطار وأزمات مشابهة حيث أن

السلاح الاسرائيلي لم يفرض فعاليته في حروب لبنان وغزة المتتالية وليس من المعلوم أن يكون مناسباً لمتطلبات الاحتراف العسكري الاماراتي لتحقق به دورها وطموحاتها لتصبح دولة ذات فعالية استراتيجية.

ومن أجل رفع احترافية مؤسستها العسكرية والحفاظ على شراكات التعاون الأمني الرئيسة، لم تلبي الإمارات بعد الشروط المناسبة التي تتطلب اتخاذ خطوات عدة لمطابقة الأولويات بشكل أفضل مع الموارد. كما يتعين عليها الاستثمار في فرص البحث والتطوير الدفاعية المشتركة مع حلفاء الصناعة العسكرية وبناء إطار تنظيمي لأمن التكنولوجيا والرقابة على الصادرات. وأخيرًا، يجب أن تعزز احترافية مؤسستها العسكرية من خلال بناء تدابير الرقابة لضمان الالتزام بقانون النزاعات المسلحة لتنظيم استخدام قوات المرتزقة.

الأولويات والأداء

تسلط أولويات وأداء المؤسسة العسكرية الإماراتية الضوء على أهداف حكومتها لحماية دور الدولة ونفوذها وتطوير نفسها كقوة في حد ذاتها داخل المنطقة الأوسع. لقد اتبعت الإمارات، بالشراكة مع الحلفاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين، استراتيجية أمنية تتضمن تسخير مواردها البشرية والطبيعية للتعويض عن حجمها المتواضع، وبناء أجهزتها العسكرية والأمنية الوطنية، وتأسيس عمق استراتيجي من خلال المنشآت العسكرية الأجنبية والانتشار وتطوير شراكاتها مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وشركاء رئيسيين آخرين كإسرائيل وبريطانيا.

وتحدد المؤسسة العسكرية الإماراتية ثلاث مجالات رئيسة ذات أولوية تعلو على البقية في تطوير استراتيجيتها وهي:

أولاً: مواجهة التهديدات الإيرانية

ثبتت الامارات في استراتيجيتها أن إيران تمثل لها أكبر تحدٍ أمني، إذ أنها تعتبر أن:

1- النزاع الإقليمي الطويل الأمد على ثلاث جزر (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، المتاخمة لممرات الشحن الاستراتيجية الهامة لكلا البلدين أهم القضايا العسكرية.
2- تساور الإمارات مخاوف جدية بشأن أنشطة وكلاء إيران في البحرين والعراق ولبنان وسوريا واليمن.
3- أن قدرات إيران الصاروخية يصل مداها لجميع الإمارات ومواردها الاستراتيجية.
4- تواصل الإمارات مراقبة تطور إيران النووي عن كثب. وأصبحت الإمارات مؤخرًا أول دولة عربية تفتتح محطة للطاقة النووية، على الرغم من إصرارها على أن غايتها توليد الطاقة.
5- تشكّل المنافسة الإيرانية تهديدًا كبيرًا لنفوذ دول الخليج على منطقة غرب آسيا. فعلى الرغم من التوترات الواردة في بعض التقارير بشأن استراتيجية اليمن بين الإمارات والسعودية، كانت الأولى متماشية بشكل وثيق مع الأخيرة في تحديد الأولويات والعمل

على مواجهة التهديدات الإيرانية. وعلى الصعيد العسكري، تجلّى ذلك بشكل بارز في تدخل الإمارات في الصراع في اليمن ومشاركتها في تحالف بحري (أمريكي – بريطاني – إسرائيلي – كوري جنوبي – هندي) لردع إيران في مضيق هرمز والممرات المائية الممتدة من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً: الصراع في اليمن

1- كانت الإمارات لاعبًا رئيسًا في التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن، والذي بدأ في عام 2015 لمواجهة ما اعتبرته الحكومتان "تهديدًا يطرحه المتمردون الحوثيون بدعم إيراني". وعلى الرغم من أن الإمارات لم تكمل رسميًا انسحابها العسكري من اليمن في شباط/فبراير 2020، وضعت مشاركتها الأساس لاستمرار النفوذ الإماراتي داخل البلاد، ما شكّل حصنًا ثابتًا ضد إيران من وجهة نظر الإمارات.
2- نشرت القوات المسلحة الإماراتية آلاف الجنود في اليمن، بالإضافة إلى آلاف الأفراد الآخرين في الجو والبحر الذين لم ينقطعوا عن المشاركة في العدوان منذ اليوم الاول وما زال معظمهم يشاركون مباشرة في العمليات الجوية والبحرية أو يقدّمون الدعم في مسرح العمليات.
3- مكّنت هذه القوة الإمارات من إنشاء سلسلة من نقاط الوصول البحرية في القرن الأفريقي وعلى طول الساحل اليمني، تمكّنها من تشكيل التجارة البحرية وجمع المعلومات حول أنشطة المنافسين والخصوم في المنطقة.
4- وفقًا لمصادر إماراتية، رعت المؤسسة العسكرية أيضًا شبكة من حوالي 150-200 ألف مقاتل يمني، تضم مزيجًا من الميليشيات القبلية والعسكريين السابقين والوحدات شبه العسكرية، مثل قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية والحضرمية.
5- على الرغم من وقوف الإمارات والسعودية في صف واحد خلال العمليات العسكرية في حرب اليمن، إلا أن وقائع الاحداث أظهرت أن لكلٍّ منهما أهداف متضاربة من أجل الوصول إلى نتيجة سياسية، بما في ذلك دعم المجلس الانتقالي الجنوبي هو ما تؤيّده الإمارات، ودور الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المدعوم من السعودية.

ثالثاً: مضيق هرمز

بعد سلسلة التحرشات الاسرائيلية والبريطانية بالسفن الايرانية أو التي تنقل الموارد من موانئ إيرانية إلى الخارج قامت إيران بسلسلة عمليات على ناقلات نفط وسفن (إماراتية – بريطانية – اسرائيلية – كورية جنوبية) في مضيق هرمز ذي الأهمية الحيوية وفي بحر العرب في جنوبي الخليج، انضمت الإمارات إلى تحالف بحري تقوده الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019 بهدف حماية السفن التجارية في المضيق وحوله. فمع مرور خُمس إمدادات النفط في العالم عبر ممر مائي مهم استراتيجيًا يبلغ عرضه 21 ميلًا، ترتدي حماية المضيق من التهديدات الإيرانية غير المتماثلة (مثل الألغام تحت البحر وصواريخ كروز وقوارب الدوريات المحتشدة) أهمية قصوى للإمارات وحلفائها وشركائها. علاوة على ذلك، أظهرت الإمارات إمكانية التشغيل البيني والأداء البحري الفعّال في إطار التحالف الذي شكلته أمريكا وذلك من

خلال دورها الذي لعبته منذ بداية حرب اليمن بقيادة والاستئثار بالنسبة الأكبر من وسائط وقوات الدعم والنقل البحري العسكري لتحالف العدوان على اليمن.

مكافحة التطرف العنيف

يمثل احتواء انتشار التطرف العنيف أولوية قصوى للإمارات. على وجه الخصوص، تم تحديد جماعات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين وجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم "داعش" المُعلن ذاتيًا، باعتبار أنها تشكّل تهديدًا لجهود الإمارات للحفاظ على الوضع الراهن ومكانتها الخاصة والنفوذ التي تتمتع به داخل المنطقة.

أ: الإخوان المسلمون

تنظر المؤسسة العسكرية الإماراتية إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنها تهديد لتوازن القوى في الشرق الأوسط بسبب معارضة الجماعة للحكومات الملكية والسلالية. اشتد التهديد الذي تشكله جماعة الإخوان بعد انتعاشها السياسي السريع، وإن لم يدم في بعض الحالات، في أعقاب الوضع الراهن الذي أدى إلى وأد احتجاجات الربيع العربي. يتجلّى نفور الإمارات من الإخوان في قرارها عام 2014 بإدراج الجماعة كمنظمة إرهابية، على الرغم من أن الإخوان تنصلوا علناً من العنف قبل سنوات، في سبعينيات القرن الماضي. فقد اتهم مسؤولون إماراتيون جمعية الإصلاح الإسلامية المحلية، التي تنتمي إلى جماعة الإخوان، بالتخطيط للتحريض على تمرد مسلح ضد الدولة. كان للحكومة الإماراتية أيضًا دور كبير في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المصري آنذاك وزعيم الإخوان المسلمين محمد مرسي، وهي تدعم القائد المناهض للإخوان في الجيش الليبي، المشير خليفة حفتر.

كانت تجربة الإمارات مع الاحتجاجات المحلية أقل حِدة، إذ اقتصرت إلى حد كبير على خطاب يطلب من الرئيس خليفة بن زايد إجراء إصلاحات، وقّعه ما يقرب من 130 ناشطًا إماراتيًا، منهم أفراد مرتبطين بالإخوان. ومع ذلك، كان رد الفعل القاسي من الحكومة الإماراتية مؤشرًا على خوفها من تعكير الوضع الراهن. وقد سُجن العديد من الموقّعين، وسُحبت الجنسية الإماراتية من بعضهم.

ب: القاعدة و "داعش"

مثلما تشكل جماعة الإخوان المسلمين تهديدًا للوضع الإقليمي الراهن، كذلك تفعل الجماعات الأكثر عنفًا مثل تنظيمي القاعدة و "داعش". ففي إطار جهودها المبذولة، ركزت الإمارات نشاطاتها العسكرية كحليف للولايات المتحدة الامريكية على مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا ولاحقاً اليمن (بعد زج السعودية بعناصر القاعدة وداعش في الحرب اليمنية). وكانت القوات المسلحة الإماراتية عضوًا نشطًا في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لإلحاق الهزيمة بتنظيم "داعش" منذ عام 2014. فقد درّبت المتمردين السوريين لمواجهة تنظيم "داعش" وركزت على الرسائل المضادة من خلال مجموعة عمل التواصل التي تشارك في قيادتها مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة. عقدت مجموعة العمل اجتماعات بين دول التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" (بما في ذلك القوات المسلحة لتلك الدول) والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وشركات التكنولوجيا والأكاديميين لتبادل المعلومات والاستراتيجيات

لمواجهة رسائل المتطرفين على الإنترنت وخارجه ولتعزيز الرسائل البديلة الإيجابية. علاوةً على ذلك، تحتل القوات المسلحة الإماراتية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الطلعات الجوية التي قامت بها فوق الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" خلال العمليات في العراق وسوريا.

وبعد المرحلة الأولى من العمليات الإماراتية لمواجهة قوات صنعاء في اليمن، تحول تركيز المهمة نحو التهديد من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وزعمت الامارات أن جهودها لمكافحة الإرهاب ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، بالشراكة مع الولايات المتحدة — والتي ساهمت بها الامارات في الغالب عبر تنفيذ ضربات جوية من طائرات من دون طيار — إلى تدهور كبير في قدرة التنظيم على تنفيذ هجمات داخل اليمن وخارجه.

السياسة الخارجية للإمارات

العلاقة بالقوى العالمية

يمكن القول بأن القوة العسكرية المحدودة لدولة الإمارات، حتى وإن اتسمت بتتبع أحدث إصدارات الأسلحة وأقواها على الصعيد التقني، لا تغني عن وجود مظلة دفاعية تحتاجها الإمارات للوقاية من الأخطار ومن نوايا الجار الإيراني الذي سبق وأشرنا إلى أنه - وبرغم ما يمر به من حصار، وبرغم محدودية ميزانيته الموجهة للأغراض العسكرية - إلا أنه يمثل القوة العسكرية الثالثة إقليميا والثالثة عشرة على مستوى العالم، في هذا الإطار، كان لابد من غطاء عالمي حام، ما يفتح الباب أمام انخراط قوة بالوكالة عن تلك القوى العالمية. وبرغم سعة شبكة العلاقات الدولية المساندة للدور الإماراتي، إلا أننا سنتناول أبرز قوتين دوليتين داعمتين للإمارات.

العلاقات الاماراتية - البريطانية

لم يتراجع النفوذ البريطاني في الإمارات منذ توقيع اتفاقية مكافحة القرصنة في 1820 حتى اليوم. ولم تكن برقية التاسع من أبريل 1971، والتي أنبأ فيها المقيم السياسي البريطاني شيوخ القبائل الخليجية بنية المملكة المتحدة سحب قواتها من المنطقة إلا بداية مرحلة جديدة من الهيمنة بدون احتلال". وبرغم نمو قوة الولايات المتحدة الذي بدأ يحاصر النفوذ البريطاني المطلق في الخليج منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن العلاقات العسكرية البريطانية في المنطقة عمومًا، ومع دولة الإمارات بصورة خاصة لم تتراجع.

وكان لافتًا أن يصرح وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، من العاصمة البريطانية "لندن" أن "الإمارات مستعدة لتحمل المزيد من عبء الأمن في محيطنا، حيث لم يعد بالإمكان الاعتماد على الولايات المتحدة". هذا التصريح من العاصمة البريطانية، وبعد عامين من انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، راعي الاتفاق النووي 5+1 مع إيران، قد يكون سندًا لما سبق أن اعتبره البعض علاقة "تبعية" أو ما يمكن تسميته "علاقة وكالة خاصة" تقوم بها الإمارات لصالح المملكة المتحدة في مقابل علاقة الوكالة التي تباشرها السعودية لصالح الولايات المتحدة (مع أن ذلك التوصيف فيه مبالغة كبيرة).

ولا ينقص من مكانة الإمارات لدى بريطانيا أن تقدمت دولة الكويت أولا للمملكة المتحدة بطلب لإقامة قاعدة عسكرية دائمة لها بالمنطقة على أراضيها في فبراير 2018، وهو العرض الذي كانت البحرين قد نفذته من قبل في أبريل 2018، وما يتوقع تنفيذه كذلك في سلطنة عمان بحلول مارس 2019.

وبرغم العلاقات الوطيدة بين الإمارات والمملكة المتحدة، إلا أن الأولى تفضّل امتلاك قوات خاصة بها، بدلًا من أن تستدعي قوة كبرى - ولو في منزلة المملكة المتحدة - لحمايتها، وإن كانت تعتمد على الحماية البريطانية في حالة حدوث تطور كبير من الغريم الإقليمي "إيران"، خاصة وأن موقف المملكة المتحدة من المشروع الإقليمي الإيراني معروف، فضلًا عن مؤازرة المملكة المتحدة للإمارات في قضية الجزر الثلاثة، وهي المؤازرة التي لم تتطور بسبب غياب القرار الإماراتي.

ولا ينفي هذا وجود تعاون عسكري تدريبي قوي بين البلدين. ففي يناير 2017، أعلنت الإمارات عن بدء التدريب المشترك لها مع المملكة المتحدة، الذي حمل اسم "خنجر البحر 33"، وهو نموذج لتدريبات تجريها المملكة المتحدة مع كل الدول الخليجية باستثناء السعودية، بينها سلطنة عمان التي أجرت تدريبات "الشموخ 2" و"السيف السريع 3" في نوفمبر 2018، وتدريبات "سكاي" الجوية مع قطر في نوفمبر 2017.

الوضع على الصعيد الاقتصادي لا يقل قوة، فالمملكة المتحدة تعد أكبر مستثمر خارجي في الإمارات، حيث تعمل نحو 384 شركة و859 وكالة تجارية بريطانية بالإمارات حتى نهاية عام 2015، فضلاً عن أكثر من 14250 علامة تجارية مسجلة. وترتبط الإمارات والمملكة المتحدة بعدد من الاتفاقيات الاستراتيجية، أبرزها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار والنقل الجوي وغيرها، وفي عام 2017، بلغ حجم التجارة بين الإمارات والمملكة المتحدة 17.5 مليار جنيه استرليني (22.7 مليار دولار) بزيادة 12.3% عن 2016.

وقد فاتحت المملكة المتحدة الإمارات برغبتها في توقيع اتفاق تجارة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. كما اعتبر البلدان عام 2017 عاما للثقافة الإماراتية - البريطانية، جرى تدشينه بحضور ولي العهد البريطاني، وهو حضور لا يمنع من وجود حضور أعلى للعائلة المالكة البريطانية التي زارت الإمارات مرتين، آخرهما في مايو 2103.

من اللافت كذلك في هذا الإطار أن أبرز الجهات التي تتولى تقديم المشورة لولي عهد الإمارات هي مؤسسة "توني بلير أسوشييتس" التي يديرها رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، وأن أحد كبار مستشاري "محمد بن زايد" هو "ويل تريكس، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات البريطاني (أم آي 6).

لم يكن مستغربًا في هذا السياق أن يتجاوز البلدان سريعًا أزمة طالب الدراسات العليا "ماثيو هيدجز" عام 2021 بعد صيغةٍ تحفظ للطرف الإماراتي ماء وجهه، حيث صدر الحكم عليه، ثم لم يلبث أن تلقى عفوًا رئاسيًا بعد صدور الحكم بأيام في حقه.

العلاقات الاماراتية الامريكية

من بين العوامل التي تؤمن للإمارات حرية نسبية في استعراض القوة الإقليمية علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن وصف هذه العلاقات بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للإمارات، لدرجة أن سفارة أبو ظبي تنفق مئات الملايين من الدولارات على الصيت فقط، ما بلغ درجة وصف قناة "دويتشه فيله" الألمانية سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، بأنه "سيد واشنطن"، وتصفه شبكة "بي بي سي" البريطانية بأنه أكثر من سفير لدى واشنطن"، كما تصفه "هافنجتون بوست" بأنه "الرجل الأكثر سحرًا وتأثيرًا في واشنطن" في مقال يحمل عنوانه دلالة أكبر من دلالة. حيث كان عنوان المقال "إنها مدينته.

لم يكن وصف دويتشه فيله له بأنه "أسرع طريقة للحصول على المال في واشنطن" محض دعاية، فمكالمة هاتفيه منه دفعت الإمارات لتمويل معهد لـ "أمراض قلب الأطفال" في واشنطن بمبلغ 150 مليون دولار.

كما أن الطريق السريع المفتوح أمام "العتيبة" مع كل مراكز التأثير في واشنطن ليس بعيدًا عن هذا الإطار، فالرجل لدى وصوله إلى منصب سفير بلاده في واشنطن، قام بتعيين "إيمي ليتل توماس"، أهم مسؤولة علاقات عامة في إدارة "جورج بوش الابن" للعمل كمسؤولة البروتوكول في سفارة الامارات، وعن السر في فتح جميع الأبواب التي كان يحتاجها السفير. هذه المقدمة ليست سوى أحد المؤشرات على ما تعنيه العلاقات الإماراتية – الأمريكية، حيث أن تلك العلاقات التي بلغت حد حضوره اجتماعات لصناعة القرار في واشنطن لم يكن إلى جانبه فيها من الأجانب سوى السفير البريطاني. والتي بلغ نفوذه فيها أن يتحدث رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ أنه لم يقض وقتًا مع أحد في واشنطن مثل ذلك الذي أمضاه مع "العتيبة". ولعل أحد أبرز التسريبات التي ارتبطت به أنه طلب من مقربين من الرئيس دونالد ترامب، قائمة بأسماء المرشحين لمناصب في إدارته".

العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تقل تميّزًا عن صورة سفارة الإمارات في واشنطن، فحجم الاستثمارات الإماراتية في واشنطن يبلغ 100 مليار دولار، منها 27 مليار دولار في صورة استثمارات مباشرة، تسهم في الحفاظ على نحو 12 ألف فرصة عمل. كما سجلت التجارة الخارجية غير النفطية نحو 24 مليار دولار خلال عام 2017، منهم 4 مليار دولار صادرات إماراتية.

هذا النفوذ ما يجعل الولايات المتحدة في حالة تغطية مستمرة على العدوان الإماراتي الإقليمي، ومستعدة لتحمل المخاطر التي يتسبب بها هذا النوع من الحلفاء على حد توصيف مسؤولين سابقين في الإدارات الأمريكية، وهي مخاطر ترتبط بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، بل وتبلغ حد مشاركة مسؤولين أمريكيين سابقين في أنشطة تجسس على رؤساء دول، ومن بينهم أمير دولة قطر تميم بن حمد نفسه.

التعاون الإماراتي الأمريكي منذ العام 1971[1]:

1971

- رئيس دولة الامارات زايد بن سلطان آل نهيان يوحد ست مقاطعات مستقلة لتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت: أبو ظبي وعجمان ودبي والفجيرة والشارقة وأم القيوين. وانضمت إمارة سابعة هي رأس الخيمة لاحقاً إلى الاتحاد في فبراير 1972.
- أصبحت الولايات المتحدة الدولة الثالثة التي تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع الإمارات.

1972

- إنشاء سفارة الولايات المتحدة في أبو ظبي.
- تم افتتاح فندق هيلتون العين، مما يجعل هيلتون التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها أول علامة تجارية فندقية دولية تعمل في الإمارات.

1974

- الإمارات تؤسس سفارة في واشنطن العاصمة.

1975

- قررت أبو ظبي، عاصمة الإمارات، أن تظل صناعة النفط فيها مفتوحة أمام الاستثمار الخارجي، مما يسمح للشركات الأمريكية بمواصلة مشاركتها. واليوم، تعد الإمارات المنتج الوحيد للنفط في منطقة الخليج الذي يحافظ على مشاركة القطاع الخاص الدولي في صناعة النفط.

1979

- افتتاح جنرال موتورز الشرق الأوسط في دبي.

[1] وكالات صحفية أمريكية وصفحة سفارة الامارات في واشنطن https://www.uae-embassy.org/uae-us-cooperation

1980

- إدخال الإمارات ضمن "عقيدة كارتر" عندما أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن "... محاولة أي قوة خارجية للسيطرة على ... منطقة الخليج العربي ستُعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسيتم صد مثل هذا الهجوم بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية".

1984

- الإمارات تدعم الدور الأمريكي في حرب الناقلات ضد إيران، وهي جزء من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988.
- بعد ذلك، دعمت الإمارات وجود سفن البحرية الأمريكية والأجنبية الأخرى في الخليج لضمان حرية المرور لجميع السفن التجارية.
- رياضيون من الإمارات يشاركون في أول دورة ألعاب أولمبية صيفية لهم في لوس أنجلوس.

1990

- العراق يغزو الكويت في أغسطس. تقدم أبو ظبي مساعدة مالية ولوجستية للولايات المتحدة خلال عملية عاصفة الصحراء. تنشر الإمارات 2000 من جنودها في الصراع.
- تم استخدام قاعدة الظفرة الجوية في أبو ظبي لأول مرة لعمليات القوات الجوية الأمريكية. واليوم، تستخدم القوات الأمريكية منطقة الظفرة للقيام بمهام إعادة التزود بالوقود أثناء الطيران وغيرها من العمليات الإقليمية الهامة بما فيها عمليات الاستطلاع الجوي الاستراتيجي.
- زايد بن سلطان رئيس الدولة يستقبل جيمس بيكر الثالث، أول وزير خارجية أمريكي يزور الإمارات.

1992

- تبرز الإمارات كواحدة من أكبر الأسواق في العالم للمعدات العسكرية والدفاعية الأمريكية الصنع. بين عامي 1992 و1994، أنفقت الإمارات 360 مليون دولار على معدات الدفاع الأمريكية.

1994

- الإمارات والولايات المتحدة توقعان اتفاقية دفاعية تسمح للولايات المتحدة بنشر قوات ومعدات داخل حدود الاتحاد. يعتبر ميناء جبل علي في دبي أمرًا حاسمًا للعمليات البحرية الأمريكية، حيث إنه الميناء الوحيد في الخليج على عمق كافٍ لإرساء حاملة طائرات.

- ماكدونالدز تفتتح أول مطعم لها في الإمارات.

1995

- الإمارات تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.
- تأسست الجامعة الأمريكية في دبي. إنها أول مؤسسة أمريكية للتعليم العالي في الإمارات.

1999

- تشارك القوات الإماراتية في قوة كوسوفو (كفور)، وهي قوة حفظ سلام دولية يقودها الناتو أنشئت بموجب تفويض من الأمم المتحدة. الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي تفعل ذلك بطلب من الرئيس الامريكي كلينتون.
- أسست جونز هوبكنز ميديسن، ومقرها بالتيمور بولاية ماريلاند، مكتبًا في أبو ظبي لإدارة السفر والرعاية لمرضى الشرق الأوسط.
- إنشاء الجامعة الأمريكية في الشارقة.

2000

- اشترت الإمارات 80 طائرة مقاتلة من طراز F-16 من الولايات المتحدة مقابل 7 مليارات دولار تقريبًا.

2001

- أصبحت أبو ظبي وهيوستن، تكساس مدينتين شقيقتين.
- تعرضت الولايات المتحدة للهجوم في 11 سبتمبر / أيلول. سلطات الإمارات كانت من بين أول من أدان القاعدة.
- الإمارات تقطع على الفور العلاقات مع نظام طالبان في أفغانستان.
- الإمارات تأمر البنوك بتجميد أصول عشرات المنظمات والأفراد المشتبه في تمويلهم للإرهاب.

2002

- أصبحت دبي أول إمارة تسمح للأجانب " الامريكيين " بتملك العقارات.
- تم إطلاق الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الأمريكية من قبل وزير الخارجية الأمريكي كولين باول وحمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بالإمارات.

2003

- أصبحت دبي وديترويت بولاية ميشيغان مدينتين توأمتين.
- منح زايد بن سلطان، رئيس الدولة، الجنرال الأمريكي تومي فرانكس، وسام الإمارات العسكري من الدرجة الأولى، وهو أعلى وسام عسكري إماراتي، تقديراً لدوره في تعزيز التعاون والصداقة بين الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.
- تغزو الولايات المتحدة العراق، بمشاركة قوات من المملكة المتحدة وأستراليا والدنمارك وبولندا لم تدخل الامارات هذه المرة في الحلف رغم أنها قدمت كافة التسهيلات اللوجستية لذلك بما في ذلك 3 من قواعدها العسكرية.
- قدمت الإمارات دعماً نقدياً وعتادياً كبيراً للحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة، وتعهدت بتقديم 215 مليون دولار في شكل مساعدات اقتصادية ومساعدات إعادة الإعمار.

2004

- وفاة زايد بن سلطان مؤسس الاتحاد الاماراتي، وزير الخارجية الأمريكي كولن باول يوجه تعازيه، واصفًا مؤسس الإمارات بأنه "نموذج للكرم والحكمة والقيادة". خليفة بن زايد آل نهيان رئيساً للبلاد.
- بدأ البناء في برج خليفة، الذي صممه Skidmore وOwings وMerrill LLP في شيكاغو، إلينوي، والذي تم تصميمه ليكون أطول مبنى من صنع الإنسان في العالم عند اكتماله.
- توقيع اتفاقية إطار التجارة والاستثمار بين الإمارات والولايات المتحدة.
- افتتاح أكبر صالة عرض جنرال موتورز في العالم في الشارقة (ليبرتي للسيارات).

2005

- إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة بين الإمارات والولايات المتحدة. ويركز جدول الأعمال على الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، والصلة بين الإرهاب وتهريب المخدرات، وجهود مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تبدأ الإمارات والولايات المتحدة مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.
- إعصار كاترينا يضرب ساحل الخليج الأمريكي. تقدم الإمارات 100 مليون دولار لمساعدة الضحايا، وهي من أكبر التبرعات التي تقدمها أي دولة.

- تنضم سلطة موانئ دبي إلى مبادرة أمن الحاويات التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية، والتي تسمح لمسؤولي الجمارك الأمريكيين بالعمل في موانئ دبي وتفتيش 100 في المائة من جميع البضائع المتجهة إلى الولايات المتحدة.
- افتتاح بورصة ناسداك دبي في دبي.

2006

- تم إطلاق اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة والإمارات لتنسيق تمويل الإرهاب (JTFCC) لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك حاملو الأموال والجمعيات الخيرية والحوالة ومشاركتهم في تمويل الإرهاب.
- اشترت موانئ دبي العالمية شركة بريطانية تدير بعض الموانئ الأمريكية، مما أثار الجدل في الولايات المتحدة. تبيع DPW عمليات الموانئ الأمريكية إلى طرف ثالث في عام 2007.
- إطلاق الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية للتوعية والأبحاث حول سرطان الثدي، لتوحيد الإمارات والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مكافحة المرض.
- تم تعليق مناقشات اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والإمارات. بدأت مناقشات TIFA plus للبناء على تقدم اتفاقية التجارة الحرة.
- الإمارات تنضم إلى الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية لتشكيل "الرباعية العربية" لدعم الجهود الدولية لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.
- أصبحت دلتا إيرلاينز أول شركة طيران أمريكية لديها خدمة بدون توقف من الولايات المتحدة (أتلانتا) إلى دبي.
- أطلقت غرفة التجارة الأمريكية مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، الذي يضم عددًا من الشركات الرائدة الملتزمة بتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين.

2007

- تم افتتاحTiger Woods Dubai ، أول ملعب جولف صممه Woods.
- تتخذ الإمارات إجراءات صارمة ضد أكثر من 60 شركة بموجب قوانينها الصارمة الجديدة لمراقبة الصادرات الولايات المتحدة الامريكية.
- تفاصيل خطط طيران الإمارات لشراء 12 طائرة بوينج 777 تبلغ قيمتها حوالي 3.2 مليار دولار. كان هذا الطلب، إلى جانب المبيعات السابقة، يعني أن بوينج ستسلم، في المتوسط ، طائرة واحدة شهريًا إلى طيران الإمارات لمدة أربع سنوات على الأقل.

- تعلن جامعة نيويورك عن خطط لإنشاء حرمها الجامعي في أبو ظبي، وهو أول حرم جامعي شامل للفنون الحرة أنشأته في الخارج جامعة بحثية أمريكية كبرى.

- يتعاون معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لإنشاء أول جامعة على مستوى الدراسات العليا في العالم تركز على الطاقة المستقبلية في أبو ظبي.

2008

- الإمارات تستضيف زيارة للرئيس جورج دبليو بوش، يلتقي فيها قادة حكوميون من بينهم خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وحاكم أبو ظبي، ومحمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس وزراء الإمارات وحاكم دبي، ومحمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية. كما شارك في مائدة مستديرة مع القيادات العربية الشابة.

- أبو ظبي تطلق حواراً عالمياً لتوضيح مبادئ الاستثمار في الصناديق المملوكة للحكومة. تضع مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، والتي تضم وزارة الخزانة الأمريكية، اللمسات الأخيرة على "مبادئ سانتياغو" وفي أكتوبر، التزمت 23 دولة بتشغيل أموالها على أساس مبادئ تجارية بحتة واعتماد تدابير الشفافية.

- بمشاركة أمريكية تصدر الإمارات أول تقاريرها المرحلية الشاملة حول الاتجار بالبشر وحقوق العمال وحالة الإنجاب. تشير التقارير إلى التقدم المحرز والأهداف المستقبلية، وتدعم الجهود المبذولة لجعل الحكومة أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة.

- وافق الكونجرس الأمريكي على طلب الإمارات لشراء معدات دفاعية تزيد قيمتها عن 15 مليار دولار، بما في ذلك نظام الدفاع الصاروخي الأكثر تطوراً في العالم. الإمارات هي الدولة الوحيدة، باستثناء الولايات المتحدة، التي تنشر هذه التكنولوجيا.

2009

- أصبحت الإمارات أول دولة في الخليج العربي توقع اتفاقية مع الولايات المتحدة للتعاون في تطوير برنامج للطاقة النووية المدنية. تم إنشاء مؤسسة الإمارات للطاقة النووية(ENEC) وهي الجهة المسؤولة عن الإشراف على البرنامج النووي للإمارات.

- بدأت ناشيونال جيوغرافيك أبو ظبي البث كأول إصدار رسمي باللغة العربية لقناة ناشيونال جيوغرافيك.

- سي إن إن أبو ظبي تفتح أبوابها لتوسيع الانتشار العالمي لشركة الأخبار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها. يقع في المنطقة الإعلامية بأبو ظبي، twofour54، ينسق مكتب CNN جمع

الأخبار لعمليات CNN الإقليمية ويتميز بمرفق إنتاج عالي الدقة وعبر الإنترنت مع إمكانية البث المباشر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

- يشارك طيارو القوات الجوية الإماراتية من طراز F-16 لأول مرة في Red Flag، وهو تدريب قتالي جوي متقدم مع الجيش الأمريكي يقام سنويًا في قاعدة نيليس الجوية في لاس فيغاس.

2010

- انضم محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما وقادة عالميين آخرين في واشنطن العاصمة في قمة الأمن النووي.
- طيران الإمارات تصبح أكبر شركة طيران في العالم تستخدم طائرات بوينج 777 الامريكية.
- جامعة نيويورك أبو ظبي تعترف بالدرجة الأولى لحرمها الجديد في الإمارات.

2011

- تنشر الإمارات عشرات الطائرات المقاتلة في مهام قتالية تحت قيادة الناتو لحماية الشعب الليبي طوال فترة الصراع، ودعم المجلس الوطني الانتقالي.
- الإمارات تشارك لأول مرة في اجتماع مجموعة العشرين.
- لمساعدة مدينة جوبلين، في ولاية ميزوري الامريكية في إعادة البناء بعد إعصار شديد دمر المدينة في عام 2011، تقدم الإمارات منحًا كبيرة لدعم نظام المدارس العامة وبناء جناح رعاية صحية جديد للأطفال في مستشفى سانت جون ميرسي.
- يقضي الفريق الوطني لكرة القدم النسائي الإماراتي ثلاثة أسابيع في الولايات المتحدة للتدريب مع فريق فيلادلفيا إندبندنس من دوري كرة القدم النسائي الوطني. يشتمل البرنامج على دورات تدريبية وتدريبية مشتركة، بالإضافة إلى زيارات إلى العديد من نوادي الشباب في المنطقة وأنشطة خدمة المجتمع.
- تتعاون سفارة الإمارات مع مانشستر سيتي لبناء ملاعب كرة قدم للأطفال في شرق لوس أنجلوس وميامي وهارلم في نيويورك.
- الولايات المتحدة والإمارات تعلنان أن أبو ظبي ستكون مقراً لهداية، المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف، والذي يركز على مكافحة الإرهاب والتطرف.

2012

- ارتفع عدد المدن الأمريكية التي تخدمها الخطوط الجوية الإماراتية برحلات بدون توقف إلى دبي وأبو ظبي إلى ثماني مدن، مع إطلاق طيران الإمارات رحلات جديدة بدون توقف من دالاس وسياتل وواشنطن العاصمة.
- افتتاح برج زايد لرعاية القلب والأوعية الدموية في مركز جونز هوبكنز الطبي في بالتيمور.

2013

- في تاريخ الطيران مع أكبر طلبية تجارية على الإطلاق للطائرات، اشترت شركات الطيران الإماراتية أكثر من 300 طائرة بوينج جديدة بقيمة تزيد عن 120 مليار دولار في معرض دبي للطيران.
- بعد أقل من عقد من بدء الرحلات الجوية الأولى بدون توقف بين الإمارات والولايات المتحدة، واعترافاً بالعلاقات الثنائية القوية، تقدم تسع مدن أمريكية رحلات يومية بدون توقف إلى الإمارات.
- تقدم الإمارات تبرعًا بقيمة 4.5 مليون دولار إلى صندوق إعصار ساندي نيوجيرسي للإغاثة لإصلاح وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية في أكثر من 30 مدرسة عامة دمرتها سوبرستور ساندي.
- في سبتمبر 2013، قدمت لانا نسيبة أوراق اعتمادها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. السفيرة الاماراتية نسيبة هي أول ممثلة دائمة لدى الأمم المتحدة وخامس امرأة في البلاد تعمل كسفيرة.

2014

- أصبحت مدن سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس ودالاس الآن أيضًا موطنًا للرحلات المباشرة بين الإمارات والمدن الأمريكية كل أسبوع، مما يوسع وجود شركات الطيران في الولايات المتحدة.
- خرجت جامعة نيويورك في أبو ظبي أول دفعة لها من 150 طالبًا من 39 دولة. ينتقل الحرم الجامعي أيضًا إلى مقره الدائم في جزيرة السعديات، وهو موقع أكبر لإيواء 2000 طالب.
- في مايو 2014، أطلق مركز ميريديان الدولي وسفارة الإمارات معرض "الماضي إلى الأمام: الفنون المعاصرة للإمارات"، وهو أول معرض متجول رئيسي للفن الإماراتي في العالم. يحكي المعرض قصة ثراء تاريخ الإمارات وثقافتها وتطورها السريع من خلال أعمال 25 فناناً إماراتياً بارزاً.
- في أكتوبر 2014، أطلقت مدرسة هارفارد كينيدي (HKS) وحكومة الإمارات مبادرة القيادة الإماراتية (ELI)، وهو برنامج تعليمي جديد ومبتكر. يعزز البرنامج التبادلات التعليمية بين الإمارات والولايات المتحدة ويساعد في تدريب وتمكين القادة الناشئين والمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء الإمارات والشرق الأوسط.

2015

- في مايو 2015، فتح كليفلاند كلينك أبو ظبي أبوابه للمرضى في جميع وحداته. يعد كليفلاند كلينك أبو ظبي امتدادًا فريدًا لا مثيل له لنموذج كليفلاند كلينك للرعاية ومقره الولايات المتحدة، ويوفر وصولاً مباشرًا إلى أفضل رعاية صحية في العالم، مما يقلل من حاجة المرضى للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج.

- في تموز (يوليو) 2015، أطلقت الولايات المتحدة والإمارات مركز الصواب، وهو برنامج متعدد الجنسيات للرسائل والمشاركة عبر الإنترنت يسعى إلى مكافحة الدعاية المتطرفة. يعمل الخبراء الإماراتيون والأمريكيون في المركز جنبًا إلى جنب باللغتين العربية والإنجليزية.

- في ديسمبر 2015، حرب النجوم: الحلقة السابعة The Force Awakens - العرض الأول، مضيفًا فصلًا آخر إلى سلسلة الأفلام الأمريكية. تم تصوير أجزاء مهمة من الفيلم في صحراء أبو ظبي، بدعم من لجنة أبو ظبي للأفلام.

2016

- في أبريل 2016، خصص مركز إم دي أندرسون للسرطان بجامعة تكساس مبنى زايد بن سلطان آل نهيان للعناية الشخصية بالسرطان. أصبح تشييد المبنى ممكناً من خلال منحة قدرها 150 مليون دولار من مؤسسة خليفة لتسريع وتيرة علاجات السرطان الشخصية وأبحاث سرطان البنكرياس.

- في مايو 2016، يختتم معرض "Past Forward" جولته في الولايات المتحدة. وزار المعرض، الذي أقامته سفارة الإمارات في واشنطن بالشراكة مع مركز ميريديان الدولي، سبع مدن أمريكية على مدار عامين. قدم هذا التبادل الثنائي للأمريكيين الثقافة الإماراتية وتاريخ الإمارات من خلال الأعمال الفنية والتبادلات الشخصية وورش العمل وحلقات النقاش وزيارات المعرض مع الفنانين الإماراتيين.

- في سبتمبر 2016، أعلنت شركة GlobalFoundries المملوكة لمبادلة عن خطط لاستثمار أكثر من 2 مليار دولار في إنتاج رقائق 7 نانومتر في مصنعها في شمال ولاية نيويورك، مما يساهم بشكل أكبر في الاقتصاد المحلي ودعم فرص العمل للعمال الأمريكيين.

- القنصلية العامة للإمارات في لوس أنجلوس هي الراعي المقدم لسباق لوس أنجلوس تركيا 2016 الذي أقيم في يوم عيد الشكر. أصبحت هذه الرعاية تقليدًا سنويًا منذ عام 2016. السباق الذي يقام سنويًا، جمع المتسابقين معًا لجمع الأموال لـ - Midnight Mission وهي منظمة تعمل على مواجهة تحدي التشرد في لوس أنجلوس.

- الإمارات تفتتح قنصليتيها في نيويورك وبوسطن. توفر القنصليات الموارد للمواطنين الإماراتيين المقيمين في شرق الولايات المتحدة أو الذين يزورونها، بينما تسعى أيضًا إلى تعزيز العلاقات مع الشركاء الأمريكيين في منطقة نيويورك الكبرى ونيو إنجلاند.

2017

- أطلقت مؤسسة الإمارات ومؤسسة غيتس "صندوق بلوغ الميل الأخير" لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الأمراض التي يمكن علاجها مثل شلل الأطفال والملاريا في جميع أنحاء العالم.
- ينضم السفير العتيبة إلى قادة العالم للإعلان عن هدية بقيمة 30 مليون دولار من حكومة الإمارات للمساعدة في خفض مستوى الإصابات العالمية بشلل الأطفال إلى الصفر.
- تعهدت حكومة الإمارات بتقديم 10 ملايين دولار لتكساس وفلوريدا، على التوالي، للمساعدة في جهود التعافي المحلية والخاصة بالولاية، في أعقاب الدمار الناجم عن إعصاري هارفي وإيرما.
- تعلن سفارة الإمارات، بالشراكة مع الجمعية الأمريكية للسرطان (ACS)، عن إطلاق النسخة الأولى من أطلس السرطان باللغة العربية.
- بدأت الإمارات في دعم سوزان جي كومن "سباق كومن من أجل العلاج" (يسمى الآن DC More Than Pink Walk) في مكافحة سرطان الثدي، وتحديداً تمويل برامج التثقيف الصحي لسرطان الثدي وفحص سرطان الثدي وبرامج العلاج في منطقة العاصمة الوطنية.
- توقع سفارة الإمارات ومؤسسة سميثسونيان مذكرة تفاهم لتعزيز التبادلات الثقافية وخلق فرص جديدة للتعاون بين مؤسسة سميثسونيان والمنظمات الثقافية والبحثية التي تتخذ من الإمارات مقراً لها.

2018

- في عام 2018، أعلنت جونز هوبكنز ميديسن عن هدية بقيمة 50 مليون دولار من الإمارات لإنشاء معهد خليفة للسكتة الدماغية.
- وفد إماراتي رفيع المستوى من الحكومة والقادة الدينيين يحضر الاجتماع الوزاري لوزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز الحرية الدينية.
- أطلقت الإمارات بنجاح "خليفة سات"، أول قمر صناعي إماراتي بالكامل يصل إلى الفضاء.
- قام فريق الهوكي النسائي الإماراتي بجولات في أمريكا الشمالية في فبراير 2018، كجزء من شهر "الهوكي للجميع" لدوري الهوكي الوطني، والتقى بفرق الهوكي المحترفة والمحلية، والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع في واشنطن العاصمة وشيكاغو وأوتاوا.

2019

- هزاع المنصوري، أول رائد فضاء إماراتي، يصل إلى محطة الفضاء الدولية في سبتمبر 2019. يجري تجارب مختلفة نيابة عن مركز محمد بن راشد للفضاء بمعدات قدمتها شركة Nanoracks الأمريكية ويستضيف عشاءً إماراتيًا تقليديًا لزملائه.

- قام قداسة البابا فرنسيس بزيارة تاريخية للإمارات. إنها أول زيارة يقوم بها البابا إلى شبه الجزيرة العربية - مهد الإسلام.

- في مارس 2019، استضافت الإمارات دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص في أبو ظبي، حيث تنافس 7500 رياضي من أكثر من 190 دولة في 24 رياضة على الطراز الأولمبي.

2020

- استجابةً لتداعيات وباء COVID-19، تعمل الإمارات عن كثب مع شركاء الولايات المتحدة لتوسيع نطاق اختبارات فيروس كورونا ودعم البحث العلمي ودراسة الفيروس وتطوير حلول مبتكرة لتعزيز رعاية مرضى COVID.

- في يوليو 2020، أطلقت وكالة الفضاء الإماراتية بنجاح مسبار الأمل، أول مركبة فضائية بين الكواكب في العالم العربي، إلى المريخ. من خلال العمل عن كثب مع العلماء في المؤسسات التعليمية الأمريكية مثل جامعة كولورادو وجامعة كاليفورنيا - بيركلي وجامعة ولاية أريزونا، أكمل المهندسون الإماراتيون أول مسبار فضائي بين الكواكب في العالم العربي مع وضع الأسس لصناعة استكشاف الفضاء المستدامة والديناميكية في الإمارات.

- في سبتمبر 2020، وقعت الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة على اتفاقيات ابراهام. وقد أدى الاتفاق إلى تطبيع كامل للعلاقات بين إسرائيل والإمارات، مما يمثل اختراقًا دبلوماسيًا كبيرًا لدفع السلام في المنطقة.

- نيابة عن شعب الإمارات، تعهد ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان بمبلغ 25 مليون دولار لتوسيع برنامج مدارس البطل الموحد للأولمبياد الخاص ليشمل ستة بلدان جديدة هي الأرجنتين ومصر والهند وباكستان ورومانيا ورواندا.

- في ديسمبر 2020، وصلت الوحدة الأولى من محطة براكة للطاقة النووية إلى طاقة 100٪ لتصبح أكبر مصدر منفرد للكهرباء النظيفة في الإمارات، تماشياً مع "اتفاقية 123" التاريخية الموقعة في عام 2009، تدعم الولايات المتحدة بنشاط تطوير برنامج الإمارات للطاقة النووية السلمية.

القواعد العسكرية الاجنبية في الامارات

"تستضيف" الإمارات على أراضيها قواعد عسكرية خاصة بثلاث دول، هي: الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا ويمكن التفصيل في هذه القواعد على النحو التالي:

قاعدة الظفرة: تأسست في العام 1992 وتقع هذه القاعدة على بعد نحو 32 كيلومترًا جنوب غرب أبو ظبي، وتشكل المركز الرئيسي للقوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي الإماراتية. تحتضن قاعدة الظفرة اليوم الفرقة الجوية الأميركية 380، وسرب الاستطلاع 99 المسؤول عن توفير المعلومات الاستخبارية الحرجة لأعلى مستويات القيادة الأميركية، وما يقدر ب 3500 -3800 جندي أميركي، مع أكثر من 60 طائرة، بينها طائرات استطلاع من طراز " يو-2"، وطائرات "أواكس"، وطائرات إعادة تزود بالوقود مختلفة الطرز، وسرب من مقاتلات ا"إف-15 إس"، وطائرات من طراز "إف-22"، وهي القاعدة العسكرية الوحيدة خارج حدود الولايات المتحدة الأميركية التي تضم هذا النوع المتطور من الطائرات الحربية، بالإضافة إلى مستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجيستي.

معسكر السلام (القاعدة الفرنسية) أو Camp de la Paix: ويعد معسكر السلام أول قاعدة عسكرية فرنسية بحرية دائمة في منطقة الخليج، تم تدشينها بميناء "زايد" في العاصمة الإمارتية في 2009، ويضم المعسكر قاعدة بحرية مستقلة ومعسكر تدريبي، ومرافق لجمع المعلومات الاستخبارية، وفيها 500 جندي فرنسي. ويبلغ إجمالي الجنود الفرنسيين بالإمارات نحو 700 عسكري فرنسي في الإمارات موزعين بين معسكر السلام بميناء أبو ظبي، والقاعدة الجوية بالظفرة، والتي يوجد بها قوات أمريكية أيضا.

قاعدة المنهاد الجوية (القاعدة الأسترالية): وتقع هذه القاعدة على بعد 24 كيلومترًا جنوب إمارة دبي، وتضم قاعدة أسترالية تعرف باسم "معسكر بايرد" الذي تمركزت فيه القوات الأسترالية بعد انسحابها من العراق عام 2008. وتشهد القاعدة تمركزًا لقوات دائمة يبلغ قوامها 500 جندي. وأضيف لهذه القوة وحدة أخرى من قوات الدفاع قوامها 600 مقاتل أعلنت الحكومة الأسترالية في 2014 نشرها أنه جزء من التحالف الدولي للحرب على "تنظيم الدولة". وتتواجد في "المنهاد" طائرات أسترالية من طراز "سي- 130" و"سي-17"، وطائرات "سوبر هورنتيس" وطائرات للتزود بالوقود وطائرات إنذار مبكر وطائرات تستخدم في عمليات الإنقاذ.

السياسة الاماراتية في منطقة غرب آسيا

ملامح السلوك التدخلي الاقليمي الاماراتي:

الدور الإقليمي لدولة الإمارات ينطوي على عدة ملامح، يمكن إضاءة أبرزها في المحور التالي:

1. توظيف القوة: من أبرز سمات السلوك التدخلي الإماراتي مباشرته للاستعراض غير الاخلاقي للقوة العسكرية، وهي ممارسة لا يبدو أنها تفيد الإمارات في ذاتها، وإنما تفيد في تصويرها كدولة قادرة على مباشرة المهام بالوكالة لصالح القوى الكبرى التي ربما لا تريد مزيدًا من التورط بنفسها في الصراعات الدائرة في المنطقة، وهو توجه لمسته المنطقة مع تراجع اهتمام الولايات المتحدة بها في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، أو الخطاب الابتزازي الذي باشره الرئيس السابق دونالد ترامب. أحد أهم الملاحظات على السلوك التدخلي الإماراتي ما يتمثل في اهتمامها بالسيطرة على المضايق على سبيل المثال، وتسيطر الإمارات على مضيق باب المندب من خلال خمس قواعد عسكرية، وهو أمر من شأنه إثارة قلق القوى الكبرى، ما لم تكن هذه القواعد تعمل بالتنسيق مع القوى الكبرى نفسها. ومثال آخر لتدخل الإمارات لملء الفراغ الذي قد ينجم عن رغبة الدول الغربية في الانسحاب من سوريا، مع رغبتهم في عدم ترك الساحة لتركيا.

2. تصفية نشاط الإسلاميين واحتواء الشارع العربي: من أهم بواعث النشاط التدخلي للإمارات في النطاق الإقليمي، العمل على احتواء تمدد الإسلاميين سياسيًا، خاصة بعد أن شهدت الإمارات بالتزامن مع الربيع العربي محاولة من إسلاميي الإمارات أنفسهم تقديم طرح إصلاحي في الإمارات. ويحمل ولي عهد الإمارات، محمد بن زايد، مزيجًا من الخوف والغضب حيال التيار الإسلامي، يفسره البعض لتخوفه من قدرتهم على إنتاج حالة تعبئة تهز العروش المحافظة في العالم العربي، وبخاصة في الخليج، وقد تأثر هذا التوجه بالمشورات الامنية المصرية المهاجرة للخليج. كما أن ثمة من يطرح تصورًا مفاده أن التوجه الهوياتي لدى التيار الإسلامي يمثل عائقًا أمام المشروع الإماراتي الذي يمكن تسميته بـ "الكولونيالية الجديدة"، والتي تنطوي على خلق علاقة تطبيع واضحة مع القوى العالمية والكيان الصهيوني بالمنطقة، ولهذا يربط ديفيد هيرست بين عداء ولي العهد الإماراتي للإسلاميين وبين تخوفات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون، وتخوفات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب المعبر عن اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، ويمكن إضافة تخوفات الكيان الصهيوني الذي يمثل الشريك الأمني الأساسي للإمارات.

3. التخطيط لحقبة ما بعد النفط: النزوع الكولونيالي الجديد الذي تباشره دولة الإمارات يمثل في أحد أبعاده رغبة في توسيع بدائلها لما بعد عصر النفط. صحيح أن البيانات الصادرة عن الوزارات الاقتصادية في الإمارات تشي بأن النفط لم يعد يساهم في الناتج القومي بأكثر من 30%، إلا أن الاكتفاء بتحويل الدولة إلى منصة للأعمال الاقتصادية ربما ليس كافيًا من وجهة نظر حكام الإمارات الذين يرغبون في تحويل الفائض المالي الضخم لديهم إلى مضخة لتوليد المال، وفي هذا الإطار يعمدون للسيطرة على الدول الضعيفة، أو الفاشلة للاستفادة من مواقعها ومن طاقتها البشرية ومن مواردها وربما من مشروعاتها،

وهو نشاط يمتد من أفغانستان إلى صربيا والجبل الأسود مرورًا باليمن وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والسودان ومصر. ويبدأ "البيزنس" بالعمل المصرفي مقابل النفوذ والفائدة، والحصول على الأرض والموارد البخسة لإنشاء المشروعات، وربما المشاركة في مشروعات قائمة تمهيدًا للاستيلاء عليها، فضلًا عن إقامة مشروعات الخدمات ذات الوظائف الجيوستراتيجية كإنشاء الموانئ ومحطات تموين السفن وصيانتها...، وربما تطور الأمر لتجارة السلاح واحتمال إنتاجه على نحو ما تشهده العلاقات الإماراتية - الصربية.

سمات التحرك الاماراتي الاقليمي

الدور الإقليمي للإمارات يتمحور حول رؤية القيادة الإماراتية، سواء أكانت تلك الرؤية تتعلق بالمصالح أو تتعلق بالميول والأفكار، ومع هذا التمحور تغيب عدة اعتبارات كانت حاكمة للرؤية الإماراتية حيال محيطها العربي. وفي هذا الإطار يتسم الدور الإماراتي بعدة سمات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **التنكر للتحالفات الخليجية وعدم احترامها:** رغم وجود علاقات تحالف جمعت الإمارات بدول الخليج جميعها، إلا أن السلوك الإماراتي خلال الخمسية الماضية يتسم بالتنكر لكل هذه العلاقات. فمن جهة، لم يمثل مجلس التعاون الخليجي أية قيمة للإمارات عندما بدا أنه يمثل قيدا على تصورات قياداتها السياسية، فجرى العصف به لصالح علاقات ثنائية مع المملكة السعودية. ومن جهة ثانية، فإن العلاقات مع السعودية لم تمثل ثابتًا يمكن الاستناد إليه في فهم السلوك الخارجي الإماراتي، وهو ما تبدى جليًا في الحرب الدائرة في اليمن، حيث بدا للقيادة الإماراتية مواجهة حلفاء السعودية في اليمن بالأسلحة الثقيلة متى بدا أن تلك المواجهة تخدم رؤيتها الخاصة في اليمن، حتى لو كانت على حساب السعودية نفسها، وهو ما تبدى في تحذير رئيس اليمن الراحل، علي عبد الله صالح، وميليشياته قبيل هجمات التحالف على صنعاء. كما تتحرك الإمارات كذلك ضد الأمن الإقليمي لسلطنة عمان برغم ما بين الدولتين من تفاهمات حول إدارة الصراع في شبه الجزيرة، حيث تتحرك الإمارات لشراء ولاءات قبلية وأراضٍ عمانية متاخمة للخط الحدودي بين البلدين، وفي أراض عمانية تقع داخل الخط الحدودي الإماراتي، وهو ما يشير لنوايا باحتمال إعلان ضم هذه الأراضي.

2- **تجاهل البعد الهوياتي:** ومن جهة ثانية، فإن التحرك الإماراتي إقليميًا لا يتم في إطار من احترام أي سياق هوياتي سبق أن التزمت به الإمارات، حيث تباشر الإمارات أدوارها التدخلية في دول عربية في تحدٍ واضح للهوية، كما أن تحركاتها في سوريا ومصر تتضمن نمط عداء واضح ضد أيران وتركيا بلغ حد "حرب العملة" الذي واجهته تركيا خلال عام 2018، وهو ما يمثل تحديًا لكل صِيغ الجامعة الإسلامية التي طرحت خلال القرن الماضي. وتمثل العلاقات الإماراتية بالكيان الصهيوني ضد دول عربية وإسلامية، من بينها قطر وفلسطين وتركيا تحديًا لمنظومتي الهوية التين سلفت الإشارة إليهما، وهو ما يدخل بالسلوك التدخلي الإماراتي في حالة من السيولة التي لا يمكن معها التنبؤ بوجود معيار لتطور سياستها الخارجية، باستثناء معيار وحيد، هو معيار الاصطدام بقوة أكبر من قدرة الإمارات على مواجهتها.

3- **غياب منظومة الحقوق:** من أبرز سمات السلوك الإقليمي الإماراتي أنه سلوك لا يلتزم بقواعد الحقوق المقررة في الأعراف والمواثيق الدولية، فضلًا عن أن تكون منظومة حقوق أقرتها أطر الهوية العربية والإسلامية. فالقوات الإماراتية لم تتردد في استعداء اليمنيين على بعضهم، ولم تتردد في التسبب بجائحة الكوليرا جراء قصف المستشفيات وأماكن التطبب في اليمن، ولم تبال خلال حصارها للموانئ اليمنية بحاجات السكان للقوت والغذاء والأدوية التي توقف تزويد اليمن بها بسبب الحروب والقصف الذي تتعرض له السفن الحاملة للمؤن الغذائية والأدوية، كما لم تتردد في التسبب في معاناة المواطن التركي جراء التضخم الذي أصاب الاقتصاد التركي جراء "حرب العملة".

أنماط العلاقات الإقليمية للإمارات

السلوك التدخلي الإقليمي للإمارات يقوم على عدة أسس، منها مواجهة التيار الإسلامي الذي تكن له قيادات الإمارات عداءً واضحًا، فضلًا عن رغبتها في تقديم نفسها كلاعب إقليمي يمكنه المشاركة في ترتيبات أمن الإقليم بالوكالة عن القوى الكبرى، هذا فضلًا عن رغبتها الذاتية في بدء خبرة جديدة تستفيد فيها من موارد الدول الإقليمية الضعيفة أو الفاشلة بحد تعبير الخبير الأمريكي مارك لينش. وفيما يلي نتناول ملامح هذه الادوار عبر اشتباكاتها في حالات مختلفة.

الفصل الثالث
التطبيع مع الكيان الصهيوني المؤقت

الديانة الإبراهيمية.. المصطلح والنشأة

الابراهيمية مصطلح ديني غامض كثر استخدامه في السنوات الأخيرة، حيث يتم تسويقه كرمز للسلام والتسامح والتقارب بين الأديان الثلاثة (الإسلام – النصرانية –اليهودية)، وتم تدشينه والإعلان عنه بشكل رسمي حينما أطلق على اتفاق التطبيع بين الكيان الصهيوني ودولتي الإمارات والبحرين، وتبنته الامارات لاحقاً وعملت عليه بكامل قوتها الناعمة حيث فسرت البروباغندا الاماراتية الحديث عن الابراهيمية بأنه دعوة لنبذ الخلافات بين أتباع الديانات السماوية الثلاث والبحث عن المشتركات من أجل تجسيد قيم الاخوة والتسامح والتعايش في المنطقة بهدف انهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي المستمرة وبدا ملفتاً أن قسماً كبيراً من الترويج للمصطلح عملت عليه منصات اعلامية اماراتية وامريكية ضخمة وهنا يكمن أحد أسرار إشهاره الآن مع إطلاق صافرة قطار التطبيع حيث يخدم خطة الطرفين في محاصرة أي دعوة دينية قد تتمايز ضد اعطاء الاحقية للمشروع الصهيوني في الحياة ومن المفيد ذكره أن رافضي المشروع الصهيوني يتوزعون على الديانات الثلاث وإن بدا المسلمون والمسيحيون أكثر بروزاً في محاربة الفكرة والمشروع الصهيوني.

ليس بخافٍ أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أعلنت وبصورة مستمرة أن من أهم أولويات سياستها الخارجية المحافظة على أمن حليفتها إسرائيل وضمان تفوقها الإقليمي، ويرى بعض الباحثين أن هذه الدعوة هي استمرار لهذا النهج الأمريكي، وهذا المصطلح ليس بجديد ولكنه قديم تم تناوله في مراحل زمنية مختلفة، ولكن اختلف توظيفه من مرحلة إلى أخرى.

نشأة المصطلح وتطوره

عندما يشار إلى الديانات الإبراهيمية يفهم بأن المقصود عادة هي الديانات (الإسلام واليهودية والمسيحية) ويسلط مصطلح "إبراهيم" الضوء على الدور المهم لشخصية النبي ابراهيم عليه السلام (أبو الأنبياء) كشخصية محورية في كل من هذه الأديان وتختلف نظرة المسلمين واليهود والمسيحيون نحو سيدنا إبراهيم عليه السلام ولكنها تجتمع جميعها على تقديره واحترامه واتباعه.

وكان أول من طرحه دهاقنة الماسونية العالمية وأولهم المستشرق الفرنسي "لويس ماسينون" في مقالة نشرها عام 1949 تحت عنوان "الصلوات الثلاث فإبراهيم أب كل المؤمنين" ثم تحولت "الديانات الإبراهيمية" إلى حقل دراسات مستقلة بنفسها.

وكذلك يُعد المفكر الفرنسيُّ روجيه جارودي (1913-2012م)، من أبرز منظِّري (وَحدة الأديان)، وإن بطريقة مخالفة لما يعمل عليه الآن فقد كان غارودي أحد أشرس المهاجمين للصهيونية في الغرب إلا أن دعوته للإبراهيمية مختلفة وهو يطرح نوعين مِن الوحدة:

أحدهما: وَحدة صغرى، وهي (الإبراهيمية)، ويهدف من ورائها إلى توحيد الأديان التي تُعلن انتماءَها إلى أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، أي (الإسلام والنصرانية واليهودية).

والآخر: وَحدة كبرى، تشمل جميع الأديان والملل الوثنية، بل والملحدين، بجانب أنّه اعتبر تلك الوثنيات آثار لنبواتٍ سابقة، وأن الملحدين يؤمنون بـ (الإنسان) وأن للحياة (معنى).

كما برز المصطلح عندما قاد الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" اتفاقية التطبيع بين مصر و(إسرائيل)، في عامي 1978 و1979، والتي جاءت تحت اسم "اتفاقية كامب ديفيد"، ووقعها "أنور السادات" و"مناحيم بيجن"، أعلن "كارتر" قائلًا: "دعونا الآن نضع الحرب جانبًا لنكافئ جميع أبناء إبراهيم المتعطشين لسلام شامل في الشرق الأوسط، فلنستمتع الآن بمغامرة أن نصبح بشرًا كاملين، وجيرانًا كاملين، وحتى إخوة وأخوات". وكان الرئيس المصريُّ الأسبق "أنور السادات" ممن يتبنى "الإبراهيمية"، ويرددها في أحاديثه، ويتكلم عن "أخوّة العرب واليهود" لأنهم أبناء إبراهيم، ويدعو إلى ضرورة الصلح بينهم، بل إنه سعى لترجمة فكرته على أرض الواقع، حيث قرر إنشاء مجمعٍ للأديان في سيناء.

وترى الباحثة هبه جمال الدين، أن الديانات الإبراهيمية مصطلح تم إطلاقه في الألفية الثالثة ليشير إلى الأديان السماوية الثلاثة، وطرحه جاء ضمن مفهوم جديد لحل النزاعات والصراعات الممتدة والقائمة على أبعاد دينية مشتركة وهو مفهوم "الدبلوماسية الروحية" لتمثل خلاله الأديان الإبراهيمية أحد أبرز أركان هذا المفهوم الجديد، وفي هذا الإطار، يرى جيمس روزينوه أن مستقبل العالم سيرتكز على السلام العالمي الذي سيتحقق عبر الديانات الإبراهيمية والعقائد المتداخلة، كمدخل جديد لحل النزاعات في العلاقات الدولية، وكطرح بديل لنظرية "هنتنغون" حول صدام الحضارات ونظرية "فوكوياما" حول نهاية التاريخ، بل ليعكس نهجاً جديداً داخل علم العلاقات الدولية كانت أهم ملامحه ظهور مفاهيم جديدة، كالتسامح العالمي، والأخوة الإنسانية والحب والوئام كمفاهيم جديدة مطروحة داخل هذا الحقل

إذاً فقد بدأ التخطيط لمشروع الديانة الإبراهيمية (توحيد الأديان الثلاثة وصهرِها في دين عالميّ جديد) عام 1990، وبدأ تنفيذه عام 2000، وبدأت مأسستُه داخل وزارة الخارجية الأمريكية عام 2013، كما أشار الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى الدين الإبراهيمي الواحد، خلال تقرير الدين والدبلوماسية الصادر عن معهد "بروكنجز" الدوحة 2013.

هذه أهم المراحل التي مر بها مصطلح "الإبراهيمية" قبل أن يتم تدشينه بشكل رسمي خلال اتفاقية التطبيع بين الكيان الصهيوني ودولتي الإمارات والبحرين برعاية أمريكية.

من أخطر التحديات الفكرية التي تواجهها المجتمعات وخاصة تلك المجتمعات التي تعاني من تبعية سياسية وثقافية مثل مجتمعات غرب آسيا، فتنة المصطلحات التي تحمل أكثر من وجه، ذلك أن بريق المصطلح واعتياده غالباً ما يخفي وراءه الوجه القبيح الذي يحمله، ومع كثرة استعماله تختلط الأوراق، وتمرر المشاريع الهدامة.

وقد سعي الغرب على فترات سابقة لتسويق بعض المصطلحات التي يهدف من خلالها تغيير القناعات والأفكار في الشرق الأوسط، على سبيل المثال مصطلح "الإرهاب" أو "التجديد الديني" أو "الشرق الأوسط الجديد" وغيرها من تلك المصطلحات التي تخفي وراءها أكثر مما يبدو من ظاهرها، وكذلك يأتي مصطلح " الديانة الإبراهيمية" في هذا الإطار.

فمصطلحات مثل "الديانات الإبراهيمية" و"الدين الإبراهيمي الجديد" التي ظهرت على الساحة في السنوات الأخيرة تحمل في طياتها معان حسنة ومقبولة في الظاهر ولا تتعارض مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية في جوهرها من قبيل التعايش والتسامح والسلام، لكن تخفي في باطنها معانٍ باطلة تخفي الحقيقة وأهداف مروجيها المتمثلة في طمس الهوية الإسلامية، والتطبيع الكامل مع إسرائيل بما يضمن لها التحكم الكامل والسيطرة على شعوب المنطقة.

وعندما نطالع بعض الدراسات التي تناولت "الإبراهيمية"، ومن ينادون بها، نجد أننا أمام صورتين، لكل منهما مفهومُه، ودلالتُه الخطيرة:

إحداهما: تتمثل في الدعوة إلى الوَحدة أو التقريب أو التوفيق بين اليهودية والنصرانية والإسلام، وإسقاط الفوارق الجوهرية فيما بينها، والالتقاء على القواسم المشتركة فيها، والاعتراف بصحتها جميعاً، تحت مظلة الانتساب إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام، دون الحاجة إلى أن يتخلى المنتسبون لأي من هذه الأديان عن دينهم الخاص بهم. وانطلاقًا من هذا تقام مُجمّعات "روحية" للأديان الثلاثة، مثلما فعلت الإمارات، حيث تقوم ببناء مجمع أو معبد الديانات الإبراهيمية الثلاث في أبو ظبي، باسم "البيت الإبراهيميّ"، يضم مسجدًا للمسلمين وكنيسةً للنصارى ومعبدًا لليهود، وتنوي افتتاحه هذا العام (2022).

ثم تبع ذلك فكرة إقامة صلاة مشتركة تجمع اليهود والنصارى والمسلمين، زعموها "الصلاة الإبراهيمية"، أو "صلاة أبناء إبراهيم"، ففي شهر مارس 2021، وفي زيارته إلى الشرق، وفي العراق، قام بابا الفاتيكان بأداء ما زعموها "صلاة أبناء إبراهيم"، مع ممثلين عن اليهود والمسلمين.

الصورة الثانية لـ "الإبراهيمية": تتمثل في الدعوة إلى توحيد الأديان ودمجها في دين عالميٍّ جديد، وهو ما يزعمونه "الدين الإبراهيميّ"، وكما يقول أحد الباحثين: هي بوتقة لصهر الأديان السماوية الثلاثة، الإسلام واليهودية والمسيحية، لينتج عنها ديانة جديدة، يزعمون أنه من خلالها يَعُمّ السلامُ، والأخوّة الإنسانية، والمشترك الدينيّ، وذلك من خلال جمع نقاط الاشتراك بين الديانات الثلاث، وتنحية النقاط المختلف فيها جانبًا، وبالطبع ستكون نقاط الالتقاء على اليهودية فقط، حيث إن المسلمين يعترفون بالديانات الثلاث،

بينما النصارى يعترفون باليهودية والمسيحية فقط، أما اليهود فلا يعترفون إلا باليهودية، لذا فلن تكون نقاط اتفاق إلا ما وُجد في اليهودية.

وهكذا يتبين لنا وجهان أو صورتان للإبراهيمية:

الأولى: تقر بوجود ثلاثة أديان إبراهيمية، وكلها صحيحة، وتدعو إلى الوحدة بينها، على أساس ما هو مشترك بينها.

الثانية: تُلغي الوجود الفعلي للأديان الثلاثة، وتدعو إلى كتابة دين جديد واحد للعالم، وتكون عناصره ومكوناته مستمدة من الأديان التي أُلغيت.

وسواءٌ أكانت "الإبراهيمية" دعوة إلى التقارب والوحدة بين اليهودية والنصرانية والإسلام، تحت مظلة الانتساب إلى إبراهيم عليه السلام، أم دعوة إلى دمجها وإذابتها في دين جديد قائم بذاته، فكلاهما فيما يظهر وجهان لعملة واحدة، ومساران متطابقان لخدمة مخطط واحد، وتوجّه واحد، وهو تفريغ الأديان من مضمونها، وفضّ الناس عنها، وبخاصة الإسلام، حيث ينتُج عن الأولى إسلامٌ مفرّغ من حقيقته، منزوع منه خصائصه، يجافي تماما الدين الحقّ، بما يتوافق مع مسارات التطبيع واندماج وهيمنة الصهاينة على المنطقة.

أهداف الدعوة إلى (الإبراهيمية)

تتعدد أهداف الدعوة إلى "الديانة الإبراهيمية" ولكنها تسعي إلى هدف رئيسي وهو دمج الكيان الصهيوني في المجتمعات المشرقية وإنهاء الصراع مع إسرائيل، ويرى د. ناجي خليفة الدهان أن من أهم أهداف هذا المشروع:

1. إدراك الصهيونية أن استمرار بقاء إسرائيل في المنطقة مرهون بتغيير عميق في ثقافة شعوبها التي تعتبر الدولة العبرية كيانًا غريبًا ومعاديًا لها، ولأن شعوب المنطقة تشكل فيها العقيدة الدينية والموروث الثقافي العقائدي الثقافة العامة والجمعية، فإن أي تغيير في تلك الثقافة الجمعية هو مرهون بتغيير في العقيدة الدينية لتلك الشعوب، وبالطبع تغييراً من هذا القبيل لا يبدو أمراً سهل التحقق على المدى المنظور، ولكن إنشاء نموذج عقائدي موازٍ يبدو أمراً ممكناً خاصة لو كان هذا النموذج نابعاً في الأساس من الأديان والمذاهب القائمة على أرض الواقع في المنطقة، وهي أديان ومذاهب متقاربة في كثير من المفاهيم الأخلاقية والإنسانية وفي أحيان أخرى المفاهيم العقائدية.
2. تفتيت ما تبقى من هوية جامعة، ودمج إسرائيل عضويًا في المنطقة، وفتح المجال أمامها للسيطرة والتحكم بدول وشعوب ومقدرات هذه المنطقة.

3. فتح الباب على مصراعيه للتطبيع السياسي والثقافي مع إسرائيل، والتهيئة للتنازل المستقبلي عن مناطق أوسع من غرب آسيا وتدويلها بحجة أنها مناطق إبراهيمية، ليست حكرًا على جهة معينة.
4. تزييف التاريخ وتشويه وعي الأجيال الجديدة، حيث حاولت منظمة الأونروا فور وصول ترامب إلى السلطة حذف عبارة "القدس عاصمة فلسطين" من المقررات الدراسية للصف الأول إلى الرابع الابتدائي بمدارسها لتحل محلها عبارة "القدس المدينة الإبراهيمية"، كمحاولة لتغيير وتغييب هوية الأطفال خلال مرحلة التشكيل ليكونوا نواة التطبيق للمخطط المستقبلي، وتمهيدًا لزرع مصطلح الإبراهيمية.

دلالات تسمية اتفاق التطبيع الإسرائيلي الاماراتي البحريني بـ إبراهيم

لم تكن فكرة الاتفاقيات الإبراهيمية وليدة التحولات الراهنة إنما هي تجسيد لطرح قديم تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الستينات، ويأتي تحقيق هذا الهدف مع توافر ما بدا أنه ظروف ملائمة وتشكل قواعد إقليمية جديدة فرضتها تحديات متواترة أتاحت فرصاً حاولت أطراف الاتفاق استغلالها، كما أن الصراع مع إسرائيل لم يعد القضية التي تهم مختلف القوي الإقليمية باستثناء "ايران" عدوة كل المشاركين في الترويج لهذا المصطلح وهذه العقيدة وثمة من يقول بأن حصار إيران والمناخ الملائم للصراع العربي – العربي في عدد من الساحات (سوريا، واليمن، ليبيا، العراق) سمح للعرابين الأساسيين لهذا المشروع (عراب الظل إسرائيل) وعراب العلن الامارات باغتنام الفرصة والتوقيع على اتفاق ابراهام ليجسد هذا التحول.

وخلافاً عن الاتفاقيات السابقة بين الكيان الصهيوني والدول العربية والتي كانت تُسمي بأسماء المدن التي وقعت بها الاتفاقية مثل اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر والكيان الصهيوني، أطلق اسم اتفاق ابراهام على الاتفاقية الثلاثية بين الكيان الصهيوني والإمارات والبحرين (تفصيل لا يعتد به فيه المشهد الكبير الذي تصوغه الامارات واسرائيل)، وإطلاق هذا الاسم أثار أسئلة كثيرة حول دلالات تلك التسمية وخلفياتها، إذ لا يمكن النظر إليها بعيدًا من جذورها وخلفياتها الدينية، التي تكشف بوضوح مدى توظيف السياسي للأبعاد الدينية والتاريخية ما يسهل عليه تمرير أجنداته السياسية تحت غطاء ديني.

وتنص اتفاقيات إبراهيم المنشورة على موقع وزارة الخارجية الأمريكية بأن الموقعين على الاتفاقية يدركون أهمية الحفاظ على السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط وحول العالم على أساس التفاهم المتبادل والتعايش، وكذلك احترام كرامة الإنسان وحريته، بما في ذلك الحرية الدينية، كما نشجع الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات للنهوض بثقافة السلام بين الديانات الإبراهيمية الثلاثة والبشرية جمعاء.

كما تشير بنود المعاهدة إلى تطلّع حكومتي البلدين (إسرائيل والإمارات) إلى "تحقيق رؤية منطقة شرق أوسط مستقرة وسلمية ومزدهرة لصالح جميع دول وشعوب المنطقة"، ورغبتهما في "إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والودية والتعاون والتطبيع الكامل للعلاقات بينها وبين شعوبها".

فلم يكن استدعاء اسم النبي إبراهيم عليه السلام وإطلاقه على الاتفاقية عبثاً، فتشير أستاذة العلوم السياسية بمعهد التخطيط القومي، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، هبة جمال الدين إلى أن "المصطلح لم يخلق من أجل الدين والتسامح وإنما خُلق ليسيّس بالأساس".

وعلى مقربة من تلك الاستدعاءات الدينية، المثيرة للجدل، كان ترامب واضحًا في كلمته آنذاك بالقول: "نجتمع هنا لتغيير مسار التاريخ بعد عقود من الصراع ونشهد فجراً لشرق أوسط جديد ودولاً عدة ستنضمّ لاحقاً إلى اتفاقات السلام".

وقبل عام تقريباً من توقيع تلك الاتفاقية، في ديسمبر 2019، مهّد وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد لهذه الخطوة، بنشره تغريده على تويتر لتقرير لمجلة The Spectator البريطانية بعنوان "إصلاح الإسلام، تحالف عربي إسرائيلي يتشكل في الشرق الأوسط" وأعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو نشرها على حسابه على "تويتر"، معرباً فيه عن سعادته لما "يتمّ من تنسيق بين إسرائيل وبعض الدول العربية".

وجاءت الاتفاقية بعد أقل من عام على تغريدة بن زايد لتوضح ماذا كان يقصد بقوله "إصلاح الإسلام"، حين حملت الاتفاقية اسم (اتفاقيات إبراهيم)، وجاءت بصيغة الجمع إشارة إلى مجموع ما يفترض أن يتم توقيعه مع عدد من الدول العربية في المدى المنظور.

ويعود استخدام "السلام الإبراهيمي" إلى مناخات "كامب ديفيد"، وإلى دراسة نشرها الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، تحت عنوان "دم إبراهيم". يقول كارتر، خلال مقابلاتي الطويلة مع رئيس الوزراء بيجين ومقابلاتي الأطول مع الرئيس السادات، تناقشنا في الديانات الثلاث المؤمنة بوجود الله، وتأثير تلك الديانات على العلاقات القديمة والحديثة بين شعوب الشرق الأوسط، وكذلك تأثيرها علينا كأفراد: فنحن الثلاثة نمثل اليهود والمسيحية والإسلام، ونحن نسعى لتحقيق السلام.

أهم دلالات إطلاق اتفاق ابراهام

يندرج حرص الإدارة الأمريكية على نعت اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، والاتفاقات التي تبشر بإنجازها في القريب العاجل بـ "اتفاق ابراهام" في إطار استراتيجية واضحة تهدف إلى محاولة بناء واختلاق رواية جديدة للصراع العربي –الإسرائيلي، واختلاق واقع جديد يقوم على إعادة تموضع "العدو" و"الحليف" في شبكة العلاقات التي تحكم العلاقات الإقليمية في المنطقة، ويشير إطلاق هذا المصطلح إلى عدة دلالات هامة منها:

- بناء شكل جديد للعلاقة بين العالم العربي والكيان الصهيوني، دون النظر إلى تاريخ الصراع بين العرب والصهاينة، وتقديمها على أنها علاقة بين الأديان الثلاثة، دون أن تتأثر هذه العلاقة بالظروف والتطورات التي قادت إلى ولادة الكيان الصهيوني على هذه الأرض، ودون النظر إلى

سياساته ومخططاته التوسعية في المنطقة والتي تهدف إلى التوسع المكاني والاندماج المجتمعي والهيمنة السياسية والاقتصادية في المنطقة.

- التسويق بأن الصراع في المنطقة هو صراع أديان ومذاهب، صراع مسلمين ويهود ومسيحيين، سنة وشيعة، وهكذا، وهي فكرة مستمدة من كتابات هنتنغتون، وخصوصاً "صراع الحضارات والثقافات"، وقبله برنارد لويس، ويمكن تسويته عبر أفكار من طينته، مثل الإبراهيمية، ومشاريع مختلفة، مثل كونفدرالية الأراضي المقدسة.

باختصار، يندرج حرص الرئيس الأمريكي السابق ترامب على نعت اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، والاتفاقات التي تبشر بإنجازها في القريب العاجل بـ "اتفاقات إبراهام" في إطار استراتيجية واضحة وخطيرة تهدف إلى محاولة فبركة رواية جديدة للصراع، واختلاق سردية له تقوم على إعادة تموضع العدو والحليف في شبكة العلاقات التي تحكم العلاقات الإقليمية في المنطقة ككل.

الإبراهيمية والتطور الصهيوني من اقامة الدولة إلى الاندماج

مر الكيان الصهيوني بمراحل عديدة وفق استراتيجية ورؤية واضحة لبناء الدولة وفق رؤية مؤسسيها، فكانت البداية بأفراد ثم مليشيات وعصابات ثم جيش ثم دولة، وتسعى لتوسعة هذا المخطط من خلال الانتشار والاندماج بين دول الشرق الأوسط، لذا تنتهج الآن ما يطلق عليه الدبلوماسية الروحية واستخدام مشروع الديانة الابراهيمية لتحقيق هذا الاندماج، وتغيير النظرة السلبية من الشعوب العربية والإسلامية.

فالتحوّلات الكبيرة التي ألمّت بالعالم وبالمنطقة، إلى جانب التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية الإسرائيلية قد دشّنت عهداً جديداً في العالم. فإذا كان انهيار الاتّحاد السوفياتي قد فتح أمام إسرائيل خزّان الهجرة اليهودية الروسية، فإن نتائج حرب الخليج الأولى عزّزت الخلل الحاصل في موازين القوى لصالح إسرائيل، إلى جانب أن هذه التحوّلات الكبرى قد ألغت ظروف الحرب الباردة، ومعادلة قطبي الصراع، وكرّست في الوقت نفسه معادلة عالم أحادي القطب، كان له الأثر المباشر على الاستراتيجية العالمية بشكل عام والاستراتيجية الأميركية في المنطقة بوجه خاص.

مسارات الاندماج الصهيوني

انتهج الكيان الصهيوني مداخل ووسائل عديدة للاندماج في المجتمعات العربية بدءاً من استخدام القوة عبر الحروب العديدة التي خاضتها، ثم السعي لتوظيف الاقتصاد ورأس المال ثم اتفاقيات السلام لتنفيذ

أجندتها التوسعية في المنطقة، ويحصر الباحث عماد الدين الشناوي أهم آليات الاستراتيجية الصهيونية للاندماج والانتشار في عدة نقاط أهمها:

1 -التطبيع السياسي والأمني مع الحكومات العربية، والعمل من خلاله على عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي والإسلامي والإنساني.

2 -التطبيع الثقافي، من خلال تطوير قنوات للتواصل مع الجمهور العربي لتغيير صورة الكيان الصهيوني العدوانية.

3 -التطبيع الاقتصادي، من خلال الترويج لنظريات "السلام الاقتصادي".

4 -التطبيع الإعلامي، من خلال تصوير الصراع العربي "الإسرائيلي" على أنه صراع فلسطيني "إسرائيلي".

5 -التطبيع التكنولوجي، من خلال الترويج للتعاون التقني الذي تتفوق فيه إسرائيل وما يحققه من مكاسب للأنظمة الحاكمة العربية، وخصوصًا البرمجيات التي تمكن هذه الأنظمة من البقاء، حيث يشكل بقاؤها مصلحة استراتيجية لإسرائيل.

اتفاقيات التطبيع كمسار للاندماج

نجح الكيان الصهيوني في تحقيق اختراقات عديدة على مستوى الأنظمة السياسية في الدول العربي، فوقّعت مع بعض الدول اتفاقيات للتطبيع فكانت اتفاقية كامب ديفيد، في سبتمبر عام 1978، وكان من نتائج هذه الاتفاقية، تحييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي، ثم اتفاقية أوسلو في أغسطس عام 1993، والتزمت فيها منظمة التحرير باعترافها بحق إسرائيل بالعيش الآمن في مقابل اعتراف الأخيرة بمنظمة التحرير ممثلًا للشعب الفلسطيني، اتفاقية وادي عربة مع الأردن طبّعت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين وتناولت النزاعات الحدودية بينهما.

وفي أغسطس 2020، وقع اتفاق ابراهام بين الكيان الصهيوني والإمارات والبحرين، وما أن أعلن التطبيع رسمياً، حتى توالت الاتفاقيات التي تترجم هذا التطبيع عملياً في قطاعات عديدة، من الاستثمار والسياحة والطاقة إلى النقل والمصارف والتجارة والدفاع والزراعة وأسواق المال والتكنولوجيا.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية لإسرائيل، فإنَّ هذا الاتفاق لا يمثل سوى محطة في مسار توسُّع متكامل تطلَّب إنجازه عقودًا من الزمن، إذ انطلق مع معاهدة التطبيع الأولى، سنة 1978، مع مصر، ثم بعد ستّ وعشرين سنة مع الأردن، وبعد ستّ وعشرين سنة أخرى مع الإمارات التي اتخذت حجة لذلك إنقاذ الأراضي الفلسطينية من الضم. إلَّا أنَّها بذلك أسهمت في إضعاف القضية بسحب البساط من المبادرة العربية للسلام، وإخراج القضية الفلسطينية من معادلة السلام في الشرق الأوسط.

كما أنَّ انضمام البحرين لم يكن سوى رسالة للمترددين من بقية الدول العربية، بأنَّ الإمارات ليست الوحيدة التي تسير في هذا المضمار، وأنَّ البحرين لم يكن لها أن تـقدم على هذه الخطوة لولا نيلها الضوء الأخضر من المملكة العربية السعودية.

الديانة الابراهيمية مرحلة من مراحل الاندماج

كما ذكرنا سابقاً أن الكيان الصهيوني يهدف من تطبيق مشروع الديانة الابراهيمية بمعاونة حليفتها الإمارات إلى محاولة الاندماج المجتمعي والثقافي في دول الخليج ومنطقة الشرق الوسط، ويبدو هذا جلياً من الاحتفاء الشديد من قبل إسرائيل من الزيارات التي يقوم بها بعض المواطنين من دول الخليج أو الالتحاق بجامعة إسرائيلية أو غيرها من المظاهر التي تسعى إسرائيل لجعلها أمراً طبيعيًا واعتيادياً في المنطقة، فبعد أن حققت استراتيجيتها في التطبيع مع الحكومات تسعى الى البقية الباقية من الشعوب، من خلال بوابة وحدة الأديان والدين الابراهيمي

العلاقات مع السعودية:

إن العلاقات المتميزة بين كل من الحكام الفعليين للإمارات والسعودية باتت معلومة للكافة، وإلى جانب التحالف الوثيق بين البلدين فيما عرف باسم "محور الثورة المضادة" الخصم اللدود لتطلعات الشعوب العربية للحرية، فقد أثمرت "خلوة العزم" التي استمرت بين خبراء البلدين في مدينة جدة لمدة عام عن تمزيق مجلس التعاون الخليجي لصالح استراتيجية "مشروع العزم" التي تنقل مركز الثقل المؤسسي الخليجي من "مجلس التعاون" إلى مجلس مشترك "سعودي - إماراتي" بديل. وأدت الشراكة بين الطرفين - قبل المشروع وخلاله - للانخراط المشترك في تدبير الانقلاب العسكري في مصر، ثم "حرب اليمن" وما يختلجها من أكبر مأساة إنسانية في التاريخ المعاصر وصولاً إلى العبث باستقرار لبنان وتخريبه سياسياً واقتصادياً بعدما فشلتا في تحقيق شيء في انتخابات أيار عام 2018 البرلمانية التي أتت بأغلبية قريبة من حزب الله وهذا ما لم يرق للطرفين الذَين ساهما بتمويل الحراك اللبناني الكبير في 17 تشرين اول عام 2019.

شاركت الإمارات في عملية "عاصفة الحزم" على اليمن مع المملكة العربية السعودية منذ تدشين العملية في مارس 2015، مع توفر غطاء من أكثر من خمس دول هي الأردن والسودان والمغرب ومصر وباكستان، إلى جانب جميع الدول الخليجية باستثناء سلطنة عمان، مع تعهد من الإدارة الأمريكية بتقديم الدعم الاستخباراتي للتحالف.

وبرغم الشراكة الإماراتية السعودية، يرى خبراء أن ثمة فارق بين رؤية الطرفين لعملية "عاصفة الحزم"، حيث كانت السعودية ترى إدارة العملية من خلال القصف الجوي والضغط على "أنصار الله" لدفعهم للتفاوض والانخراط في ترتيبات سياسية تؤمن الباحة الخلفية للسعودية في اليمن، بينما دخلت الإمارات

الحرب وفي جعبتها أجندة أخرى تعلقت باستئصال الإسلاميين في اليمن، ورفضت سحق حزب المؤتمر، الذي مثل التهديد الأكبر للسعودية بتحالفه مع "أنصار الله"، بل وسربت أنباء عمليات قصف عدة لتأمين "علي عبد الله صالح" ونجله، الذي انتقل للإقامة في الإمارات. كما ترفض أبو ظبي استلام عبد ربه هادي منصور السلطة لما ترى من خطورة في طرحه لاستيعاب حزب "التجمع اليمني للإصلاح" المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين. تبنت الإمارات خطًا مغايرًا لأغلب دول الخليج، وهو دعم تقسيم اليمن إلى شمالي، وجنوبي علماني بعيد عن الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح، فاختارت الإمارات اليمن الجنوبي كمركز لعملياتها وأهدافها، وجندت ميليشيات يمنية وأشرفت على تدريبها وتسليحها ودعمتها في مواجهة قوات صنعاء وقوات "هادي" على حد سواء، كما استأجرت فرق اغتيالات أجنبية، بينها أمريكية لاغتيال خصومها من قيادات في المناطق التي ترغب في الاحتفاظ بها.

وبعيدًا عن السياسة الصغرى، فإن الإمارات تنظر لليمن نظرة ذات بعد جيو إستراتيجي. فرغبتها في تقسيم اليمن، والاستئثار بالجزء الجنوبي يعكس رغبة في السيطرة على الموانئ الجنوبية ومضيق باب المندب، وتعزيز حلقة السيطرة على مدخل البحر الأحمر، وعرقلة مشروع "مدينة النور" السعودي الذي تخطط له السعودية لربط اليمن بأفريقيا عبر جسر معلق.

هذا المدخل الجيوستراتيجي هو ما دفع الإمارات للمخاطرة في الأسابيع الأولى بالتواجد البري في الخطوط الأمامية للمواجهة، وتحويل المواجهات حول الموانئ اليمنية الإستراتيجية لمواجهات استثنائية، دعمًا لخطة التقسيم التي تسعى لها في اليمن، ومحاصرة لنفوذ التجمع اليمني في الجنوب. وأعدت الإمارات خطة لإعادة تأهيل المناطق التي تسيطر عليها، لتعزيز نفوذها وتأييدها الشعبي، مع الحفاظ على قواعدها العسكرية في المنطقة ودعمها.

إن الوفاق الظاهري بين الامارات والسعودية الذي يغطي أو يخفي تناقضًا في المصالح بين الطرفين، تبدى - بصورة أساسية - في اليمن، لتنكشف معه تخوفات الطرف الإماراتي من الطموح الإقليمي السعودي، وبخاصة في جيبوتي والمنطقة الجنوبية من اليمن التي ترغب الإمارات في الانفراد بها وإدارتها من خلال حكومة علمانية تهمش الإسلاميين وتتجنب إعادة تنظيم القاعدة. وقد أدت الخلافات الإماراتية السعودية إلى إطالة أمد الصراع في اليمن.

الإمارات والديانة الإبراهيمية

لم يكن إطلاق "اتفاق أبراهام" على تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل عبثاً، فالاتفاق الذي أُعلن في 13 (أغسطس) 2020، وجرى توقيعه بين الإمارات والبحرين وإسرائيل في البيت الأبيض، برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والذي أوضح خلاله السفير الأمريكي لدى إسرائيل أن سبب إطلاق تلك التسمية على الاتفاق يرجع إلى أن "إبراهيم كان أبا لجميع الديانات الثلاثة العظيمة، فيشار إليه باسم (أبراهام) في المسيحية، و(إبراهيم) في الإسلام، و(أبرام) في اليهودية، لافتا إلى أنه "لا يوجد شخص يرمز إلى إمكانية الوحدة بين جميع هذه الديانات أفضل من إبراهيم، ولهذا السبب تمت تسمية هذا الاتفاق بهذا

الاسم". وأثارت تلك التسمية تساؤلات عديدة حول دلالات تلك التسمية، إذ لا يمكن النظر إليها بعيدًا عن جذورها وخلفياتها الدينية، التي تكشف بوضوح مدى التوظيف السياسي للأبعاد الدينية والتاريخية ما يسهل عليه تمرير أجنداته السياسية تحت غطاء ديني.

ويأتي إعلان الإمارات عن خطط لبناء صرح يجمع بين الديانات السماوية الرئيسية الثلاثة، أي المسيحية، واليهودية، والإسلامية، والذي أُطلق عليه "بيت العائلة الإبراهيمية". ومن المقرر تشييده في جزيرة السعديات بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي، استمراراً لهذا النهج، والذي تسعى الإمارات من خلاله إلى تدشين مرحلة جديدة في المنطقة من خلال تفتيت ما تبقى من هوية عربية إسلامية، ودمج إسرائيل عضويًا في المنطقة العربية، عبر تمييع الهوية الدينية لشعوب المنطقة، فلا يكون الدمج سياسي فقط، بل ديني ومجتمعي.

ولأن الدين يُعد مكوّناً رئيسياً في المجتمعات العربية، سعت الإمارات لتوظيفه بما يخدم رؤاها وأهدافها، فاتجهت إلى تبني نمط ديني معاكس تماماً لروح الإسلام الفاعلة أو (الحركي) كما يطلق عليه البعض، متبنيه النهج الصوفي، المتسامح مع أي تغيير جذري تتبناه الحكومات، والذي لا تخرج خطاباته عن عباءة السلطة السياسية مهما ضاقت العباءة وخرجت عن محددات التشريع ومقاصد الدين.

وسعت الإمارات لتوظيف نماذج مختلفة من الدين، فدعمت الجامية ووظفت الصوفية وسوقت للإبراهيمية.

العلاقة مع إسرائيل

لم تكن الإمارات في وضع يسمح لها بتقديم تبريرات لاندفاعها نحو إسرائيل، مثلما فعل السادات، الذي لم يجرؤ أن يذهب إلى ما ذهبت إليه، إلى حد أن مفهوم التطبيع أخذ يتبلور في الذهن الإسرائيلي على ضوء التجربة المصرية، بعد أن وجدت نفسها معزولة ضمن علاقة باردة في أوساط رسمية ضيقة.

إن الخطوات النوعية العلنية التي قطعتها الإمارات بعد أيلول 2019 أي بعد توقيع اتفاقيات "أبراهام" وخلال أقل من شهر، والتي شملت كافة المستويات، تطرح سؤالًا جديًا حول موقعها في هذه العلاقة، فهل اختارت التطبيع لتحقيق مصلحة محددة دون أن تحدوها الرغبة في تطويره؟ أم أنها طبعت في سياق قيامها بدور وظيفي يخدم استراتيجية إسرائيل على المستوى الإقليمي؟

كل المؤشرات تقول إن الإمارات قد اختارت التوجه الثاني، وسارت في الطريق الذي حدد لها كتابع وظيفي "لإسرائيل" صوره الاعلام على أنه وكيل، للأسباب التالية:

أولًا: الحاجة إلى "دولة خنجر" كوكيل وظيفي إقليمي مؤقت

إن "ظاهرة" التطبيع بشكل مبسط والتي لم تحسم بعد كظاهرة، هي مجموعة أحداث متراكمة تصل عند مرحلة معينة إلى كيفية جديدة، وبالنتيجة فإن تراكم أحداث التطبيع (وخروجها من مرحلة السرية

الطويلة إلى العلن) التي بدت في مرحلة معينة كأحداث متفرقة، كان لابد أن تصل إلى كيفية جديدة اتخذت شكل التموضع الصهيوني الجديد في المنطقة، لكن السمة الرئيسية لهذه الظاهرة التي تتركب من طرفين (عربي ــ إسرائيلي) أنها في لحظة تحولها إلى مستوى جديد، يتحول معها طرفاها، ومن موقع القوة ذاتها، المُهيمن، والمهيمَن عليه، خاصة بالنسبة للطرف الأول (المُهيمن) الذي لا يعود كما هو، ومفصل تحوله أنه يكتسب مساحات جديدة وتفتح أمامه آفاق جديدة أيضًا. فإسرائيل التي كانت محصورة من الناحية الموضوعية في الجغرافيا الفلسطينية، لم تعد حبيسة تلك الجغرافيا، فقد أتاح لها التطبيع فرصة الانتشار في الجغرافيات التي لعب بعضها دورًا ــ سابقًا ــ في حصرها بالجغرافيا الفلسطينية، وبإمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية تسمح لها أن تكون مهيمنة في تلك الجغرافيات، وبما يسمح لها أن تكون شكلًا من القوة المهيمنة في النطاق الإقليمي. وبهذه الصفة فهي لا تفقد دورها كأداة وظيفية للإمبراطورية الامريكية، بل تمارس ذلك الدور الوظيفي وبمستويات أرقى بصفتها الجديدة. ومن هذا الموقع فهي تستنسخ إلية العلاقة بينها وبين المركز العالمي في علاقتها مع الفضاء الذي تتبدى فيه كقوة مهيمنة إقليمية، وبمعنى أدق فهي تقوم في هذا الفضاء وتمارس دورها كقوة مهيمنة لابد لها من أداة مساعدة في الإقليم أو وكيل وظيفي، يقوم بجميع الأدوار المطلوبة منه من أجل ترسيخ حضور (القوة المهيمنة = إسرائيل) بصفتها الجديدة، وهنا يبرز دور الإمارات كوكيل وظيفي تحددت مهمته فقط في فتح الطريق أمام تغلغل وانتشار وهيمنة الحضور الإقليمي الإسرائيلي على الفضاء الإقليمي المحيط.

ثانيًا: اختيار وتحضير الوكيل الوظيفي المؤقت

السؤال الذي يطرح في هذا المستوى: لماذا الإمارات؟ لاسيما وأن هناك من مارس التطبيع قبلها وأقام علاقات رسمية مع إسرائيل، فلماذا لم يقع عليه الاختيار؟ أو لم يستطع القيام بهذا الدور؟

كمصر على سبيل المثال فقد سبقت الإمارات بسنوات، وهي دولة كبيرة، وقد تكون أكثر تأثيرًا؟ والسؤال الأهم: هل يمكن لدولة عربية أخرى إذا ركبت قطار التطبيع أن تقوم بهذا الدور؟ الإجابة على هذه الأسئلة تعيد إلى الذهن كيفية اختيار الحركة الصهيونية من قبل المركز النفوذ العالمي (المنتقل من فرنسا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة الامريكية) كوكيل وظيفي في الإقليم. وبغض النظر عن التفاصيل وهي كثيرة، إلا أن قطع طريق العودة على الوكيل، تبدو كأمر حاسم في هذا الصدد، ويبدو أن الإمارات قد خضعت إلى ذات الأمر، مع اختلاف كبير في التفاصيل الأخرى، والتي لابد أن تكون مختلفة،

هناك عاملان لعبا دور الحسم في أن تكون المهمة حصراً موكلة للإمارات دون غيرها من قبل أو بعد، ويتحدد هذان العاملان في:

أ: عامل موضوعي: يتمثل في طبيعة البنية السكانية الإماراتية التي تتميز بانخفاض عدد المواطنين الإماراتيين من أصل إماراتي قياسًا للسكان الوافدين من أقطار مختلفة خاصة من آسيا، وهؤلاء هم الذين يديرون دولاب الحياة في الإمارات، ويمسكون بكل مفاصل الدولة بما في ذلك الجيش والبوليس.

إن الميل الديمغرافي لصالح الوافدين يجعل منهم ورقة ضغط دائمة يحتاج الأمر فقط إلى تحريك بؤر توتر، ليتم طرح شعار الإمارات دولة لكل سكانها، والتفاصيل المترتبة يمكن للمرء ان يتوقعها. كما يتمثل في تدفق رؤوس أموال ضخمة وعالمية يهودية بالأساس في شرايين الاقتصاد الإماراتي الخدماتي، والذي بات بدوره منتشرًا في أكثر من بلد، ليصبح بدوره رهينة لقوى خارجية تستطيع أن تشله في اللحظة التي تريد. كما يتمثل أيضًا في أنها وبحكم وضعيتها المالية لا تحتاج إلى مساعدات اقتصادية، أي لن تكلف شيئًا، بل يمكن الاستعانة بأموالها عند الحاجة.

ب: عامل ذاتي: يتمثل في التناقضات الذاتية بين أفراد الأسرة الحاكمة المرتبطة بالطموح الذاتي المحكوم ببنية وراثية محددة، لا يمكن الانقلاب عليها، إلا بالاعتماد على دعم خارجي. وفي هذا الصدد من غير المستبعد أن اختراقًا عميقًا قد تم لشخصيات إماراتية حاكمة، ومن اللافت ما ورد على لسان نتنياهو عند عرضه الاتفاق على الكنيست للمصادقة عليه، حيث أشار أن هذا الاتفاق استغرق التحضير له 25 عامًا، فهذه المدة لم تكن مدة اشتغال على مواد اتفاق، وانما اشتغال على أشخاصه، كما يتمثل في الطموحات الذاتية المتجاوزة للحدود والناجمة عن تلميع صورة الأمارات، ومحاولة تكثيف الدور وتضخيمه وفرضه خارج حدود البلد.

ثالثًا: الوكيل الوظيفي ومرحلة الإعداد

إن المراجعة الدقيقة لحركة الإمارات السياسية والاقتصادية منذ ظهور نظام الأحادية القطبية، تلفت النظر إلى توجهها للانتشار على أوسع نطاق بما يتجاوز حدودها السيادية، في أربعة مستويات:

1 ــ المستوى الاقتصادي: ويتبدى في الاستثمار الاقتصادي الكبير خارج الحدود، والتركيز على الحضور في مفاصل هامة، مثل الاستثمار في إدارة الموانئ الاستراتيجية، وتميز استثماراتها في البلدان العربية، خاصة بالطابع الخدمي الذي يركز على جني الأرباح السريعة على حساب بناء اقتصاد حقيقي وواقعي، بل ممارسة نوع من التخريب والتآكل البطيء في تلك البلدان ليس اقتصادًا فقط، وإنما أشخاصًا أيضًا.

2 ــ المستوى العسكري: ويتمثل في بناء القواعد العسكرية، ومنها قاعدة عسكرية في جزيرة ميون الواقعة بين اليمن وجيبوتي، وقاعدة عسكرية في مدينة بربرة الصومالية، وأخرى في مدينة عصب الارتيرية، بهدف تعزيز سيطرتها على مضيق باب المندب، والتوسع في القرن الأفريقي، حيث تتلاقى مع الأجندة الإسرائيلية في تلك المنطقة. هذا إضافة إلى شركات الأمن، والدخول كشريك في الصناعات العسكرية في بلدان عربية، ناهيك عن اشعال الحروب والدخول في حرب اليمن. كل ذلك وجيشها جيش هجين يتكون من جنسيات متعددة ومختلفة.

3 ــ المستوى المجتمعي: ويتجلى في التركيز على بناء منظمات مجتمع مدني في دول عربية عديدة، يكشف التدقيق في برامجها عن عملية تخريب منظمة للوعي، وكذلك محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من المثقفين العرب والمبدعين والصحفيين والمشتغلين في صناعة (السينما والتلفزيون والميديا) والفنانين والمطربين وربطهم بعجلتها، عن طريق الكم الهائل من

الجوائز ودعوات المشاركة في مؤتمرات وندوات شكلية ومنح هويات الـ vip، إضافة الى النهم في امتلاك الفضائيات والأندية الرياضية.

4 ـ المستوى التطبيعي: ويتمثل في الإقدام على خطوات تطبيع متلاحقة تبدو في الظاهر كأحداث متفرقة، ولكنها في الجوهر تتساوق والمفاصل الثلاثة المشار إليها، ولكنها متقطعة وترتبط غالبًا بمناسبات يتم التبرير لها، لكنها في مجملها جعلت من الحضور الإسرائيلي في الإمارات أمرًا مألوفًا وعاديًا حتى أن بناء معبد يهودي على أراضيها لم يثر أي انتباه.

رابعًا: الوجه السافر للوكيل الوظيفي

لم يمر وقت طويل على توقيع الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، حتى كانت الإمارات قد ذهبت إلى الحدود القصوى في العلاقة، كاستكمال علني ومركز للمستويات الثلاثة التي سبق الإشارة إليها، الأمر الذي يتبدى من خلال أشكال وأنماط الاتفاقات اللاحقة لتوقيع الاتفاق في ثلاثة مستويات أيضًا:

1. **مستوى الوعي**، حيث لامست في هذا الجانب كل ما له تأثير على وعي الإنسان ومفاهيمه، بشأن رؤيته لإسرائيل، حيث بدأ المشهد:
   - إضاءة برج زايد بالعلمين الإماراتي والإسرائيلي.
   - توقيع اتفاقيات التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بوعي الإنسان ومدركاته، من السينما والبحث، إلى بث الحلقات المشتركة بين تلفزيون دبي والقناة العاشرة الإسرائيلية.
   - زيارة وزيرة الثقافة للبيت الإسرائيلي راجية أن يقبلوها كطالبة لتتعلم التقاليد اليهودية.
   - زيارة وزير خارجية الامارات لمتحف المحرقة في ألمانيا، وذرف الدموع هناك، والوعد بأن المحرقة لن تعود ثانية.
   - إنتاج أغاني تتغنى بإسرائيل وتمجدها وتدعو إلى زيارة تل أبيب.
   - إلزام الفنادق الإماراتية بتقديم الطعام اليهودي التقليدي (الكوشير).
   - إطلاق عملية تهويد كبرى لبلدان الجزيرة العربية في المحتويات المنشورة، في مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام الالكتروني.
   - محاصرة المحتوى الفلسطيني في مواقع التواصل الاجتماعي وفي الفضاء الافتراضي، وغير ذلك الكثير.
2. **مستوى المادة،** وهي القضايا المتعلقة بالاقتصاد وخطوط المواصلات والبنية التحتية:
   - توقيع اتفاق بين بنك أبو ظبي وبنك لئومي الإسرائيلي.
   - اتفاق بين مجموعات شركات إماراتية وإسرائيلية يتضمن فتح فروع في البلدين.
   - اتفاق لمنع الازدواجية الضريبية.
   - اتفاق يتعلق بالبورصة.
   - اتفاق يتعلق بالاستثمار في الأندية الرياضية الإسرائيلية.
   - اتفاقات على مستوى المواصلات (البحرية والبرية والجوية) ومرور طيران الإمارات عبر الأجواء الإسرائيلية والقيام بثمانية وعشرين رحلة جوية شهريًا بين مطاري بن غوريون وأبو ظبي، وكذلك وصول بواخرها إلى ميناء حيفا.

- الاستثمار الإماراتي في مشاريع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تساهم في حصار القدس وتهويدها وطمس هوية فلسطينيي الارض المحتلة عام 1948.

3. **سقف السيطرة،** كل ما يتعلق بالقضايا العسكرية، حيث تم الذهاب مباشرة إلى:
   - إقامة قواعد مراقبة عسكرية في أرض اليمن وتحديدًا في جزيرة سقطرى.
   - ترتيب حضور إسرائيلي في اليمن، وهو أمر لا ينفصل عن خطوات سابقة.

تكشف الاتفاقات الموقعة عن أن الإمارات قد مضت في ذات الاتجاه الذي سارت عليه سابقًا قبل توقيع الاتفاق، لكنها انتقلت في مسارها من عمليات التطبيع المتفرقة إلى كيفية جديدة أخذت صيغة السياسة الرسمية الممارسة، بما يتجاوز حدود الإمارات والهادفة إلى فتح الباب لإسرائيل للتغلغل في المنطقة العربية.

خامسًا: المهام المستقبلية للوكيل الإماراتي الوظيفي السؤال الذي يطرح نفسه: هل سيقف دور الإمارات عند هذا الحد؟

الإجابة المنطقية تقول إن الخطوة القادمة تتمثل في نقل وتعميم ما قامت به على المستوى الإقليمي، وذلك في سياق تجسيد الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية، وفي هذا الصدد يمكن توقع التوجهات الآتية:

- **العمل على تغلغل الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاديات في غرب آسيا،** عبر قنوات التمويل والقروض والشركات والمشاريع الإماراتية، ومن ناحية ثانية دعم الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال القيام والمشاركة في مشاريع تساهم وتدفع في هذا الاتجاه.
- **التركيز على الانكشاف الكلي للأمن القومي العربي والاسلامي في غرب آسيا أمام إسرائيل،** من خلال تسلل الخبراء الإسرائيليين ضمن الطواقم الإدارية للموانئ استثمرت فيها الإمارات والقواعد التي بنتها، بل والاطلاع الدقيق على الصناعات العسكرية التي تشارك فيها في بعض البلدان العربية والاسلامية، إضافة إلى ذلك فتح المجال لإسرائيل للتمركز بالقرب من خاصرة إيران، وقد جاء قانون تجنيس رجال الأعمال والمستثمرين والموهوبين الذي أصدرته الإمارات بعد توقيع الاتفاق ليطرح علامات استفهام كبيرة.
- **العمل على جر دول عربية واسلامية أخرى في غرب آسيا إلى باحة التطبيع** والانصياع للإرادة الإسرائيلية، والضغط على أخرى، بل والانخراط في تفتيت دول أخرى. وفي هذا الجانب وعلى الرغم مما يبدو على السطح من طيب علاقات بين السعودية والإمارات، فإن العمق غير ذلك، لاسيما وأن الامارات باتت تستشعر قوة تجعلها لا تقبل بجار كبير، وبينهما خلافات حتى فيما يخص ترتيب الحدود. وبالنسبة لمصر فقد كان لافتًا كلام وزير الدفاع الاسرائيلي غانتس رئيس تحالف أزرق أبيض، خلال طرح الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي أمام الكنيست للمصادقة عليه، حيث أشار إلى أن الاهتمام بالإمارات، قد أدى إلى تجاهل ونسيان مصر والأردن وعدم الاهتمام بهما، وطالب بالاهتمام بالبلدين إلى جانب الإمارات.

الفصل الرابع
الدور الإماراتي في الحرب على اليمن

دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره

يغلب على الدور الإماراتي في هذه الحرب، تغليب مصالحه الخاصة على مصالح شركاء التعاون القائم، وتحرص الإمارات في اليمن على تغليب أجندتها على أجندات حلفائها، فسيطرت على موانئ اليمن الجنوبي، وشكَّلت قوات أمنية تابعة لها، ورعت القوى الانفصالية الجنوبية التي تضمن لها السيطرة على اليمن المفيد، وترك الشمال لصراعاته المزمنة.

تتقاسم دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، النصيب الأكبر من أعباء الحرب الدائرة في اليمن، ضمن تحالف عسكري يضم عشر دول، وتُناط بكل من السعودية والإمارات، تحديدًا، أدوار مختلفة، في المهام، ومسارح العمليات، فيما تتفقان، ظاهريًّا، وبحسب ما هو معلن عنه، في الأهداف والغايات.

الأهداف الاستراتيجية من خوض الإمارات الحرب

لا شك أن هناك حسابات دولية وإقليمية تقف خلف الحرب المشتعلة في اليمن، سواء من قبل بعض دول التحالف العربي أو سواها، وقد أشار المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ، إلى أن أطرافًا إقليمية "تستغل الوضع في اليمن لبسط نفوذها في المنطقة"، وبالتالي لا يمكن تصور جهود الإمارات، وإسهاماتها المادية والبشرية الكبيرة في هذه الحرب، بأنها تهدف، بشكل حصري، إلى ما تقول أنه: "دعم للسلطة الشرعية، دون تحقيق أهداف ومصالح خاصة بها".

ولذلك فإن أقل ما يمكن تفسيره عن مقاصد الإمارات من هذه الحرب، ما ذهب إليه البعض، وهو "الوصول السهل إلى المحيط الهندي عبر ميناء عدن، الذي ينظر إليه كبار الساسة في الإمارات كامتداد طبيعي لميناء دبي".

فضلًا عن أن الجزء الجنوبي من اليمن، يتمتع بموقع استراتيجي، ما مكَّنه من لعب دور فاعل في أحداث تاريخية كثيرة، اقتصاديًّا وعسكريًّا، وتزايد السخط الشعبي فيه تجاه حزب الإصلاح المنتشر في الشمال، بوصفه الخصم الأيديولوجي لتيارات اليسار المنتشرة في الجنوب، الذي عملت الإمارات خلال العامين

الماضيين على إذكاء هذا السخط وشيطنة قيادات حزب الإصلاح بما يخدم سياستها التوسعية التي يعارضها هذا الحزب بقوة.

كما يتيح النفوذ الإماراتي في الموانئ اليمنية الجنوبية، إحكام السيطرة الملاحية في بحر العرب وخليج عدن، بالقدر الذي يعمل على تحجيم وإضعاف الدور الملاحي الريادي لسلطنة عُمان، في هذه المناطق، التي تعد بالنسبة لها مدعِّمات شديدة الحساسية لأمنها البحري والاقتصادي والعسكري، وبما يضاعف، كذلك، من تأثير اختراق الأراضي الإماراتية للجغرافيا العمانية على بحر عمان، وانعكاس كل ذلك على حدة التنافس بينهما، الذي بلغ ذروته نتيجة إمساك مسقط، عام 2011، لشبكة تجسس داخل البلد تعمل لصالح (أبو ظبي)، ولم تنته الأزمة إلا بوساطة كويتية.

مع تجلِّي الكثير من شواهد النفوذ الإماراتي، سياسيًّا، واقتصاديًّا، وعسكريًّا، يتضح سعيها إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب الخاصة، وعلى نحو مطلق، بما يعزِّز طموحها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، ودورها كقوة متنامية، ذات تطلع إقليمي، تسابق منافسيها نحو حقبة جديدة. وبناء على ذلك، فإن أبرز الأهداف الاستراتيجية، التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها في اليمن ومن خلال اليمن، تتبلور فيما يلي:

1- تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي فيما وراء بحر العرب، حتى خليج السويس، شاملًا ذلك خليج عدن، وغربي المحيط الهندي، بما يحقق الآتي:
أ- تقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، التي تشهد تنافسًا شديدًا مع إيران، والسعودية، وتركيا.
ب- دعم مركزها السياسي في مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والعالم العربي السُّنِّي، في مواجهة السعودية، ومصر، وتركيا.
ج- توسيع مشاركتها في "مكافحة الإرهاب"، بوصفها ورقة صعود إلى العالمية، وطريقًا مخمليًّا لكسب ود القوى الكبرى، وتبرئة ساحتها من التهم الموجهة إليها بشأن دعمها بعض الجماعات الإرهابية.
2- إرساء نظام اتحادي فيدرالي يمني من إقليمين أو ثلاثة، يحاكي، نسبيًّا، نظامها الاتحادي، في حال تعذر "ترتيب البلاد في دولتين منفصلتين على نحو ما كان قبل عام 1990" لتسخير الفوائد الجيوبوليتيكية للمناطق اليمنية الواقعة تحت نفوذها، خدمة لمصالحها في المنطقة، باستغلال التأثير الملحوظ لهذه المكاسب في مضمار التنافس الدولي، في إطار الشراكة، التي قسَّمت اليمن، فعليًّا، إلى مناطق نفوذ بينها وبين المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ما يلي:
أ- الاستغلال العسكري للمضائق، والجزر، والإطلالات البحرية المتعددة والمتنوعة.
ب- السعي لإيجاد وضع خاص لميناء عدن، أو إلحاقه بموانئ دبي العالمية، من خلال إحياء اتفاقية تشغيله، التي ألغيت عام 2012.
ج- التحكم في ست قطاعات نفطية بحرية مغمورة، يقع ثلاثة منها قبالة السواحل اليمنية المشاطئة للبحر الأحمر، وثلاثة في خليج عدن، التي سبق أن منحت الحكومة اليمنية عام 2013، امتيازات التنقيب فيها لشركة توتال الفرنسية.

د- إضعاف قوى ثورة 11 فبراير/شباط 2011، باستهداف حركة" أنصار الله" بوصفها من أبرز هذه القوى.

رغم أن هذه الأهداف تبدو عسيرة المنال، إلا أن الإمارات تمكَّنت من تحقيق معظمها، من خلال اختراق بعض دول القرن الإفريقي، ودول غربي المحيط الهندي، التي تعاني ظروفًا سياسية واقتصادية مضطربة، محققة من وراء ذلك مكاسب وامتيازات استثمارية كثيرة في مجال النقل البحري، يصل بعضها إلى ثلاثين سنة قادمة.

الاستراتيجية المتبعة في تنفيذ الأهداف

اعتمدت الإمارات في هذه الحرب استراتيجية خاصة يمكن أن نطلق عليها "استراتيجية الهيمنة"، ولعل أقرب توصيف جزئي لها، أشار إليه منذ وقت مبكر، أحد خبراء التحليل الاستراتيجي، بأنها "استراتيجية عسكرية أكثر عدوانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في محاولة للحدِّ من الفوضى، التي أطلقتها الثورات الإخوانية في عدد من الدول العربية، التي بدأت في أواخر عام 2010". وهذه الاستراتيجية، في ملمحها الخشن، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشار إليها، وفقًا لمبدأ "المكاسب المطلقة" المتعارف عليه في مجال التعاون الدولي.

لقد بادرت الإمارات، بعد خروج الجيش واللجان الشعبية من عدن، إلى تحقيق قدر مرتفع من مكاسب التعاون العسكري القائم بينها وبين السعودية، وكذا الطرف اليمني المعني بهذا التعاون، ممثَّلًا بعبد ربه منصور هادي، الذي حاول، مرارًا بضغط سعودي، إفشال سياسة الهيمنة الإماراتية في اليمن، ودعا الامارات إلى التقيد بحدود مكاسب هذا التعاون، التي لا ينبغي أن تتعدى مبدأ "المكاسب النسبية"، كأعلى حدٍّ مع شريكيه، لأن السماح بمبدأ "المكاسب المطلقة"، يُحدث خللًا في ميزان الشركاء، لاسيما في بيئة التعاون الدولي، التي يكتنفها التنافس، ولا تفارق أطرافها الريبة والشك، بفعل الخداع الذي قد يلجأ إليه بعض الشركاء، وهو الحاصل فعلًا، في هذا التحالف البادي أثره في التنافس بين الإمارات والسعودية، في مقابل مكاسب متدنية للطرف اليمني، الذي تكبله في مواجهتها، قيود مادية وأدبية.

أدوات وأساليب الاستراتيجية

تقوم الاستراتيجية الإماراتية على مجموعة من الأدوات والأساليب، الرامية إلى تحقيق الأهداف، والغاية النهائية من مشاركة قواتها في الحرب اليمنية. وتتضح هذه الأدوات والأساليب فيما يلي:

أولًا: أدوات الاستراتيجية

تتخلص أدوات الاستراتيجية في الآتي:

1- أدوات النفوذ الخشنة، حيث يتجلى ذلك في بعدين، هما:

- **القوة العسكرية في إطار دعم سلطة " هادي"**

تتيح الحروب فرض إرادة الطرف القوي لتحقيق أهدافه وغاياته. وفي ضوء مفهوم الأمن الخشن تعد القوات المسلحة أداة لفرض هذه الإرادات. ومنذ عام 1991 انتهجت الإمارات هذا المسلك بانخراطها في عدد من الحروب التي نشبت في الشرق الأوسط، بمعية الجيش الأميركي، باستثناء غزو العراق عام 2003، في خطوة تُمازِج فيها الإمارات بين القوة الصلبة والقوة الناعمة التي تتمتع بها، بوصفها الدولة العربية الوحيدة، التي تنخرط قواتها في مجال العمل الإنساني، ودعم العمليات العسكرية، التي تنفذها القوات الأميركية وقوات حلف الأطلسي.

على هذا النحو، يبرز دور الإمارات في الحرب الناشبة في اليمن. فحتى أغسطس/آب 2015، كان نحو 2800 جندي إماراتي من القوات الخاصة والعاملين في الخدمات اللوجستية، يتخللهم بضع مئات من الجنود السعوديين، متمركزين في عدن، فيما بلغ عدد الجنود الإماراتيين في اليمن، بشكل عام، حتى سبتمبر/أيلول 2017، نحو أربعة آلاف جندي، يجري استبدالهم بين وقت وآخر. وتكشف مجريات الحرب أن الجزء الأكبر منهم ينتشرون في عدن ولحج، فيما تنتشر أعداد محدودة في مناطق بحضرموت، وشبوة (أعاودوا الانتشار بكثافة في تشرين الثاني 2021)، وأبْيَن، ومأرب، وباب المندب، والمخاء، جنبًا إلى جنب قوات من جيش هادي والمرتزقة، وقوات من الجيش السوداني، وعدد من الضباط وضباط الصف من الجيش السعودي.

على صعيد القوات الجوية، دفعت الإمارات بنحو ثلاثين طائرة مقاتلة، لتحتل المركز الثاني بعد السعودية، في عدد الطائرات المشاركة، والمهام المنفَّذة، ومهام أخرى نُفِّذت مع الطيران الحربي القطري من طراز "سي-17" و"سي-130"، أثناء استئناف عمل وتأمين الرحلات الجوية المدنية والإنسانية إلى مطار عدن. ومع تعطُّل قدرات القوات الجوية اليمنية ودفاعاتها في المناطق الخاضعة لقوات صنعاء، وعدم إعادة بناء وتأهيل ما دُمِّر منها في المناطق المحتلة (إماراتيًا وسعودياً)، لا يزال الطيران الحربي الإماراتي والسعودي، يفرضان سيادة مطلقة على المجال الجوي اليمني وإن اختلف الأمر في السنوات الثلاثة الأخيرة حيث أصبحت طلعات عدد من طرازات الطائرات المقاتلة كالأباتشي وطائرات النقل وطائرات حربية أخرى مهددة فعلياً وعرضة للاصطياد بفعل تطور القوة الصاروخية للجيش واللجان الشعبية التابعين لحكومة صنعاء.

على الصعيد البحري والساحلي، دفعت القوات البحرية الإماراتية، بعدد من القطع البحرية المحمَّلة بالعتاد العسكري إلى عدن، مثل: سفن إنزال الدبابات، والسفن الحربية البرمائية، بما فيها سفينة "سويفت" اللوجستية، من طراز (إتش إس في-2)، التي كانت فيما سبق ضمن تشكيل القوات البحرية الأميركية التابعة للأسطول الخامس، وقد تعرضت في أكتوبر/تشرين الأول 2016، لقصف صاروخي قبالة الساحل الغربي لليمن، من قبل عناصر من القوات البحرية في الجيش واللجان الشعبية اليمنيين. كما دفعت بعدد من قطعها البحرية إلى سواحل مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، لإسناد مقاتلي النخبة الحضرمية، أثناء تحرير المدينة من قبضة مقاتلي جماعة أنصار الشريعة التابعة لتنظيم قاعدة الجهاد في

جزيرة العرب في أبريل/نيسان 2016، ودعمت بالمثل، قوات النخبة الشبْويَّة، التي انتشرت في ديسمبر/كانون الأول 2016، على طول ساحل المحافظة لتأمين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، الواقعة بمنطقة بلحاف.

مع مرور الوقت، أصبحت السواحل اليمنية، وبعض الجزر، على طول بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، حتى ميناء المخاء، باستثناء مينائي الحديدة والدريهمي تحت السيطرة والإشراف الفعلي للقوات الإماراتية، ولا تزال كذلك حتى اللحظة، حيث توقفت العمليات العسكرية للتحالف، عند ميناء المخاء، منذ مطلع مايو/أيار 2017، في ظل نفوذ غير متكافئ بين سلطة هادي وسلطة القيادة العسكرية الإماراتية.

- **القوة العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب**

مثَّل التعاون على مكافحة الإرهاب، أداة أخرى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإمارات، حيث تخطَّى وجود قواتها في اليمن، تحقيق الأهداف المعلنة لعملية عاصفة الحزم، إلى تعقب عناصر القاعدة في معاقلهم، وليس إخراجهم من المدن، التي يسيطرون عليها فقط، ومع ذلك فقد يقال: إن الأمر يدخل في صميم تمكين سلطة هادي من هذه المناطق وتعزيز نفوذها فيها. لقد تجلَّى ذلك من خلال مشاركة القوات الأميركية في العملية العسكرية الموسومة بـ "أسود البحر"، التي استهدفت بلدة يكلا بمحافظة البيضاء، في 29 يناير/كانون الثاني 2017، التي خلَّفت ضحايا مدنيين، بينهم طفلة وبضع نساء، مع أن هذه المناطق تشهد مواجهات مسلحة ضارية بين مقاتلي أنصار الله والمرتزقة. وعلاوة على ذلك، قامت بإعداد قوات جنوبية ذات مهام خاصة أسمتها ألوية العمالقة، ودعمتها بالمعدات اللازمة لمواجهة تنظيم القاعدة في بعض المحافظات الجنوبية.

سيكون من المهم الإشارة إلى أن دور الإمارات في محاربة الإرهاب، ظل لفترة طويلة قبل الحرب اليمنية، محلَّ شك من قبل الأميركيين، فبحسب ما أفاد به أحد خبراء مكافحة الإرهاب الأميركيين لوكالة أنباء رويترز، في منتصف عام 2016، "أن البعض في الحكومة الأميركية لم يكن يصدِّق، في البداية، جدية وقدرة الإمارات على مكافحة الإرهاب"، لكن، على ما يبدو، أن الفرصة أضحت مواتية لها لتبديد هذه النظرة، فضلًا عن كونها مبرِّرًا للوصول إلى الخصوم والمناوئين لسياستها في اليمن، على غرار مشجب "أخطاء النيران الصديقة"، التي قتلت وتقتل الكثير من قادة وجنود جيش هادي والمرتزقة، في مأرب، ولحج، وتعز، ممن يتخذون مواقف مناوئة لسياستها.

2- أدوات النفوذ الناعمة حيث تتمثل هذه الأدوات بالآتي:

- **مراكز النفوذ الموالية**

سعت الإمارات، منذ وقت مبكر، إلى إيجاد زعامات وقوى سياسية بديلة للقوى المناوئة لهيمنتها في الجنوب، ودعم قوى أخرى سابقة مناوئة لهادي، الذي ساءت علاقته بقيادتها السياسية، بعد تنحيته خالد بحاح من منصبه، الذي كان يشغل منصبي رئيس الحكومة ونائب الرئيس حتى أبريل/نيسان 2016، وذلك على خلفية تجاوزات تمس مركز وسلطة هادي، وتقليصًا لنفوذ الإمارات، التي حاولت استمالته

لمصالحها وإبعاده عن السعودية. وبالمثل، ولأسباب مشابهة، أقال هادي محافظ عدن، عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة المسؤول عن قوات الحزام الأمني في عدن هاني بن بريك أواخر أبريل/نيسان 2017، بعد أن صارا أداتين طيعتين بيد القيادة الإماراتية، لم يستطع هادي بوجودهما الاستقرار في عدن، ثم كانت آخر إطاحة بمراكز النفوذ الإماراتي، قرارات هادي بتنحية بعض المحافظين، مثل محافظي حضرموت، وشبوة، وأبين، الذين شملهم تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي "الاماراتي"، أو باركوا ذلك.

استثمارًا لهذا النفوذ، صعَّدت الإمارات هجومًا شرسًا ضد هادي، عن طريق الحراك الجنوبي الانفصالي، وحشدت قادة عسكريين وسياسيين من المناوئين له، ممن يقيمون في الإمارات ومن دول أخرى، وكذا آخرين من الداخل، فتبلور هذا الجهد في الإعلان عن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، المشار إليه سلفًا، والمعلن عنه في مايو/أيار 2017، لإدارة المحافظات الجنوبية، برئاسة المحافظ المُقال وعضوية عدد من القادة السياسيين والعسكريين، ليبدو الأمر كما لو أنه انقلاب ناعم تديره وتدعمه القيادة الإماراتية، التي التزمت الصمت المريب، فيما ذهب بعض المحللين إلى القول بأنه محاولة عاجلة للاقتراب أكثر من نهاية الحرب في محافظات الجنوب تحديدًا، للمضي في تقرير مصيرها بالانفصال التام، وما يترتب عليه من ضمان للأهداف الإماراتية، التي تثابر لأجلها بشتى الوسائل.

مع استفراد القوات الإماراتية بمدينة عدن، بمعية المئات من المرتزقة الكولومبيين، الذين تلقوا تدريبات مختلفة في قاعدة زايد العسكرية، ضمن مشروع بدأته الإمارات عام 2010، ومشاركة متواضعة للقوات البرية السعودية، وانخراط قوات سودانية، أدمجت عناصر قيادية سلفية موالية للإمارات داخل قوات الحزام الأمني، الذي تشكَّل في هذه الظروف، فتصاعد دور الجماعة السلفية الموالية لها، تمهيدًا لاستغلالها في أدوار مستقبلية، ضمن أحزاب سياسية قد تشهدها الساحة الجنوبية، لتعمل كندٍّ سياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وحزب الرشاد السلفي القريب منه، اللذين لا وفاق يُذكر بينهما وبين الإمارات، رغم ما تبديه قيادتا هذين الحزبين من مرونة تجاهها. وقد لوحظ أنه منذ أن سيطرت القوات الإماراتية على عدن، يواجه حزب الإصلاح هجمة شرسة، طالت قياداته، وقواعده، ومقراته، دون سواه من الأحزاب.

في ذات الاتجاه، يُلمَس، بحسب ما يُثار داخل حزب المؤتمر الشعبي العام، دور الإمارات في إبراز العميد أحمد علي صالح، النجل الأكبر للرئيس السابق، الذي يقيم حاليًا على أراضيها، والواقع تحت طائلة قرار مجلس الأمن 2216 لعام 2015، وذلك بقصد ترتيب إعادته إلى السلطة ضمن عملية سياسية مرتقبة، ليلتحق الكثير من رموز النظام السياسي المنهار، بالذين تسلَّلوا إلى صفوف السُّلطة الشرعية، وباتوا عمليًّا، متحكمين في أهم مراكزها، كحال رئيس الحكومة الحالي، القيادي في المؤتمر الشعبي أحمد بن دغر.

- **الآلة الإعلامية الموجهة**

في السياق العام للحرب، لعبت الآلة الإعلامية الإماراتية دورًا بارزًا في توجيه متابعي الأحداث نحو الأهداف، التي أعلن عنها التحالف العربي، وقد حُشد في سبيل ذلك مجموعة من الحيل الإعلامية، التي عادة ما توظَّف في كثير من الحروب، ولعل من أبرز ذلك ما يلي:

- **صرف الأنظار عن الأهداف الاستراتيجية**

وقع متابعو الأحداث، من اليمنيين وغيرهم، في شراك ما يصدر عن الإعلام المساند للتحالف العربي عمومًا، والإعلام الإماراتي خصوصًا، الذي خاطب مشاعرهم القومية، وهو يثير لديهم نشوة الاعتزاز والفخر، حين يتردد على المسامع أن الجيش الإماراتي وغيره من جيوش دول التحالف جاؤوا "للدفاع عن أرض الأجداد"، في إشارة إلى أصول حكام الإمارات من آل زايد، التي تعود إلى محافظة مأرب التاريخية كما يدّعون، فضلًا عن القول: إن الحرب تستهدف النفوذ الإيراني في المنطقة، الذي يمثِّله، في اليمن من يصفهم إعلان الامارات الموجه أنهم " المتمردون الحوثيون".

في هذا الاتجاه، كانت الأهداف المعلنة للتحالف، لصيقة بأغلب الأخبار، التي تتناول أحداث الحرب، إلا أن أيًّا من تلك الأهداف لم يتحقق، رغم مرور أكثر من7 أعوام، إذ لم يتمكن "هادي وحكومته" من إيجاد موطئ قدم آمن لممارسة مهامهما رغم زعم التحالف أنه شن الحرب لإعادتهما إلى الحكم.

أما ما تحقق فعلًا، فإنما يصب في أجندات قطبي التحالف، وبدرجة أولى الإمارات، التي تعد الصوت الأعلى في محافظات الجنوب.

- **إيجاد منطقة ظلام معلوماتي**

لتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية، اكتنف الغموض المتعمد والسرية التامة، الكثير من الأحداث المأساوية، التي رافقت الحرب، بفعل ضربات طيران التحالف، أو إفراغ محافظات الجنوب من الوجود الشمالي، الذي كان طاغيًا فيها، فحالت منطقة الظلام المعلوماتي هذه دون إيجاد تفسير واضح لتلك الأحداث، وتحديد من يقف وراءها، لكن عادة، كان أغلبها يشير إلى الإمارات، اعتمادًا على قرائن مفسرة، لا معلومات أو أدلة متاحة.

من أبرز ما يمكن الاستشهاد به، الاستهداف المتكرر للطيران على معسكرات الجيش المساند لهادي ومقاتلي المرتزقة، التي كان أولها استهداف معسكر في منطقة العَبر بحضرموت، في يوليو/تموز 2015، مخلِّفًا وراءه أكثر من سبعين قتيلًا، ينتمي أغلبهم إلى التجمع اليمني للإصلاح (الاخواني). وعلى نحو ذلك مسألة المعتقلات الإماراتية في عدن والمكلا بحضرموت، التي يُتَّهم فيها، إلى جانب الإمارات، قوات الحزام الأمني المدعومة منها، وهي مسألة ظلت طيلة عامين في منطقة الظلام المعلوماتي المصطنعة، لارتباط ذلك بالأهداف الاستراتيجية للإمارات، وأهداف القوى الداخلية الموالية لها، ولربما كان جانب من هذا التعتيم ضمن خطط القتال لدى قيادة التحالف العربي.

- **المال السياسي**

لم يُتَح، حتى الآن، الكشف عن دور المال والامتيازات، التي تقدمها الإمارات لشخصيات عسكرية، أو سياسية، أو إعلامية، أو نحو ذلك، ممن يجري توظيفها كأذرع نفوذ في معركتها ضد المناوئين لمشاريعها في اليمن، وذلك على نحو ما كشفت عنه تقارير دولية من ممارسات مماثلة لها في ليبيا، لكن الملاحظ من تردد بعض أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي ومحافظي المحافظات، على (أبو ظبي)، والحفاوة البالغة،

التي يُقابَلون بها، التي لم يحظَ بها هادي نفسه، أنها تشير، بما لا يدع مجالًا للشك، إلى أن الإمارات التي استعملت المال في كسب الولاءات في ليبيا لن تتصرف بخلاف ذلك في اليمن.

ثانيًا: أساليب الاستراتيجية

كشفت بعض المواقف والوقائع الصاخبة، التي جمعت بين الطرف الجنوبي الذي يمثله هادي، والطرف الإماراتي، حجم الاحتقان الناشئ عن تعارض المصالح بينهما، جرَّاء ما تمارسه الإمارات من أعمال تستهدف إضعاف موقف هادي في المحافظات الجنوبية، وردَّة فعله إزاء ذلك. ولا تخرج الممارسات الإماراتية الموجهة ضد هادي وحكومته، عن أن تكون وسائل مدروسة لتنفيذ أهدافٍ محددة.

يمكن الإلمام ببعض هذه الأساليب من خلال النقاط التالية:

1- التركيز على إضعاف موقف هادي وحكومته، من خلال ما يلي:

- خلق ظروف غير آمنة في مدينة عدن، تحول دون استقرار هادي وحكومته فيها.
- التمادي في الحطِّ من مكانة هادي، والإعلاء من شأن مناوئيه العسكريين والسياسيين.
- تشجيع التمرد على هادي، وتعريض حياته للخطر.
- تقييد صلاحيات هادي، والتدخل في قراراته، في العزل والتعيين.

2- دعم النزعة الانفصالية، التي تهدد الوحدة الوطنية لليمن.
3- استقطاب قادة عسكريين وزعماء سياسيين بمعايير وجاهية وسياسية.
4- الاهتمام المفرط بجزيرة سقطرى، ومنح سكانها امتيازات خاصة داخل الأراضي الإماراتية.
5- كسب ولاء الجماعات السلفية المنخرطة (كمرتزقة) في مدينة تعز الشمالية.
6- التركيز على تموضع القوات الإماراتية في المناطق الساحلية، والجزر، ومضيق باب المندب.

التداعيات المتوقعة للدور الإماراتي

تعتقد القيادة الإماراتية أن توغّلها في مدن الجنوب، وتغوّلها في مواجهة مناوئيها من القوى السياسية الداعمة لهادي، أمر مرضيٌّ عنه شعبيًّا، وليكن ذلك، على الأقل في محافظات: عدن ولحج والضالع. وأن ذلك السلوك سيُعلي من مكاسبها، ويعزز نفوذها جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن، إلا أنه وعلى افتراض وقوعه، لن يُكتب له البقاء، إذ من المعلوم أنه مهما كانت خسائر المتحالف مع أي بلد، فلن يُسمح له بتجاوز حدود المصالح الوطنية، ولعل تجربة الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني (1839-1967)، والتدخل المصري في الشمال (1962-1967)، مع مراعاة الفارق بينهما، أوضح مثالين، وأقوى عبرتين لمن يعتبر، رغم الخسائر الفادحة، التي لحقت بكل منهما.

حتى الآن، تتعرض الإمارات لقدر كبير من اللوم، بسبب إخفاق التحالف في تحقيق أهدافه، وممارساتها غير المقبولة، بناء على دورها المغاير، الذي يبتعد عن جميع الحلفاء. وبناء على ذلك، يشار إلى أن سياستها تمثل عقبة أمام الحسم العسكري، أو التسوية السياسية العادلة، لكنها تحاول مواجهة ذلك

بإثبات حُسن النية، وهي تتولى، مثلًا، قيادة العمليات العسكرية في الساحل الغربي لليمن، غير أنه يعتري ذلك النشاط، بعض التوجهات الخطرة داخليًّا، مثل: الطابع المناطقي للتشكيلات المقاتلة، التي يغلب عليها المناطقية والمذهبية، فمعظم القادة والمقاتلين من محافظات الجنوب، وهو إفراز طبيعي لدورها في تشكيل تلك القوى وإدارة مجريات الحرب، إذ لم يتح المجال لأي شمالي للانخراط في الجيش المكون في الجنوب، خلافًا لما يجري في الشمال، وبالتالي، فإن القوات التي تستخدم على الساحل الغربي تحت قيادة عسكرية إماراتية، أضفت على الحرب طابعًا مذهبيًّا وجهويًّا، وسيزداد ذلك كلما تقدمت شمالًا باتجاه مناطق الهضبة الزيدية.

في الآفاق المنظورة لتداعيات الدور الإماراتي في الحرب، ثمة ما يشير إلى أن دورها بات خطرًا على سلطة هادي، من خلال مساعيها للإطاحة، به، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار اليمن، وانعكاس ذلك على محيطه الإقليمي، لاسيما في ظل تنامي نزعات مناطقية جنوبية تستقوي بالآلة العسكرية، التي أسستها ودعمتها الإمارات داخل محافظات الجنوب، الواقعة خارج السيطرة الحقيقية لسلطة هادي، لتتحول البلاد إلى كانتونات قبلية تُذكِّر بعهد الاحتلال البريطاني. وعلى النقيض من ذلك قد تتعرض هذه المناطق، مجددًا، إلى اجتياح شمالي وفق تحالفات جديدة، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع تصاعد نشاط جماعات القاعدة وفروعها، التي يزداد حضورها مع ضعف مركز الدولة وتجزُّء سلطاتها.

في إطار العلاقة بين قطبي التحالف، ثمة من يرى أنه قد تدفع الأطماع الإماراتية المتزايدة نظيرتها السعودية إلى نقطة حرجة يسقط فيها التحالف القائم، وتسقط فيها كل المنجزات، التي حققها أطراف التحالف، وبالتالي لن يخدم ذلك سوى " المتربصين" بالتحالف داخل اليمن وخارجه.

أمام ما تواجهه الإمارات من سخط شعبي عارم في محافظات الشمال، وهيمنتها المرفوضة في محافظات الجنوب من قبل أطراف جنوبية فاعلة، يبدو أن ما ذهب إليه، أحد المحللين الغربيين في شؤون الشرق الأوسط، والمتخصص في شؤون الخليج، يقترب من التحقق، وهو أن الإماراتيين باتوا مدركين أنهم في مأزق، وأن شأنهم، في ذلك، شأن من دخل حربًا دون استراتيجية خروج واضحة المعالم، ولذلك فالخيار الأنسب لهم، الآن، أنهم مثلما أحسنوا حساب التكلفة، ينبغي عليهم التفكير جيدًا، في كيفية التقليل من الخسائر، والتوقيت المناسب للقيام بذلك.

مستقبل الدور الاماراتي في اليمن

(بعد تطورات 17 و24 كانون ثاني 2022)

في الخلاصة لم تكن مشاركة الإمارات في التحالف، بدافع إعادة الشرعية ولا إعادة السلام لليمن، ولا حتى محاربة النفوذ الإيراني، بل كان جل اهتمامها محصورًا في تحقيق عدة أهداف أهمها:

أولًا: عدن، لما لها من أهمية استراتيجية جغرافية متمثلة بمضيق باب المندب في البحر الأحمر، وثانيًا الموانئ اليمنية ذات الأهمية الاستراتيجية وتخوف أبو ظبي على ريادة موانئها المهمة عالميًا، وثالثا الجزر

والسواحل اليمنية وأهمها جزيرة سقطرى التي تملك موقعًا استراتيجيًّا في بحر العرب وجزيرة ميون الواقعة في مضيق باب المندب، وأخيرًا محاربة الإسلام السياسي السني المتمثل بحزب الإصلاح، والذي كان يعتبر قبل بداية حرب "عاصفة الحزم" قوة لا يستهان بها.

وللحصول على ما تصبو إليه، لم تُدخل الإمارات في حساباتها دعم قوات هادي، بل قامت بتشكيل ميليشيات عسكرية تابعة لها واشترت بمالها الولاءات والألوية العسكرية، وشكلت قوة عسكرية تعتبر القوة الثانية بعد الجيش واللجان الشعبية، وبهذا تمكنت الإمارات من بسط نفوذها عبر ذراعها المسلح المعروف باسم "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي تمكن من السيطرة على عدة مدن ومساحات كبيرة من اليمن الجنوبي.

وفي يوليو 2019 أعلنت الإمارات خفض قواتها العسكرية في اليمن، فأرادات أن تنأى بنفسها شكليًّا من الحرب في اليمن، وأوكلت تحقيق أهدافها للأدوات التي صنعتها للاستمرار في لعب نفس الدور، وفي شباط 2020 أعلنت الإمارات انسحاب قواتها من اليمن، وبالرغم من انسحابها فإنها لم تسلم أي موقع عسكري أو منشأة مدنية من تلك التي سيطرت عليها لحكومة هادي، بل إن الإمارات بعد إعلان انسحابها من اليمن توغلت أكثر، وتمكنت من دعم المتمردين في سقطرى اليمنية طرد قوات هادي من الجزيرة، وفصلها عن الدولة اليمنية بشكل نهائي.

نجحت الإمارات في تحقيق أهدافها في الانتشار في مناطق استراتيجية باليمن بالرغم من الإعلان عن انسحابها، فعلى الأرض كانت القوات الإماراتية القتالية قد انسحبت فعلياً، وانحصر دور المتبقي منها في الإشراف على ما يقارب من 200 ألف مقاتل يمني يدينون بالولاء لها، بعد أن أنشأت لهم كيانات عسكرية، سيطرت بها على مدينة عدن، والمحافظات الجنوبية.

وعبر قوات الحزام الأمني وقوات النخب والقوات التي يقودها طارق صالح نجل علي عبد الله صالح، فرضت الإمارات هيمنتها على أجزاء واسعة من المناطق اليمنية التي لا تسيطر عليها قوات صنعاء.

ويسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، على كامل محافظة عدن (جنوب)، التي أعلنت من قبل التحالف عاصمة مؤقتة للبلاد بدلًا من صنعاء، ويسيطر عليها المجلس منذ أغسطس 2019 بعد مواجهات مع قوات هادي، وتعد ثاني أهم المحافظات بعد صنعاء، حيث كانت توصف قبل الحرب بأنها العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد. كما يسيطر المجلس على محافظة أرخبيل سقطرى الاستراتيجية الحيوية، على المحيط الهندي، جنوب شرقي اليمن، منذ يونيو /حزيران 2020.

وإضافة إلى ذلك، يتقاسم المجلس الانتقالي مع حكومة هادي السيطرة على محافظة أبين (جنوب - مسقط رأس عبدربه منصور هادي)، ويحظى بامتياز السيطرة على مدينة زنجبار عاصمة المحافظة، ويتمتع المجلس الانتقالي الجنوبي أيضًا بحضور عسكري وشعبي في محافظتي الضالع ولحج جنوبي اليمن، وإضافة إلى ذلك، تتواجد أيضا قوات إماراتية في محافظة شبوة، تحديدًا في "منشأة بلحاف الغازية" التي تعد من أهم موارد البلاد الاقتصادية.

تجنبت الامارات في السنوات القليلة الماضية التدخل العسكري المباشر في اليمن فابتعدت القوات المدعومة من الإمارات، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، والقوات المشتركة، بقيادة العميد طارق محمد عبدالله صالح، إلى حد كبير عن الهجمات ضد الجيش واللجان الشعبية، ولكن في الأسابيع القليلة الماضية، وجهت تلك القوات بنادقها إليهما، حيث قامت ألوية وكتائب العمالقة، المدعومة إماراتياً، والتي كانت تقاتل كجزء من القوات المشتركة على ساحل البحر الأحمر، بتحريك وحداتها شرقًا إلى شبوة في أواخر كانون الأول الماضي، وأجبرت الجيش واللجان الشعبية على ترك المناطق المفتوحة. واتجهت تلك القوات إلى داخل الأراضي التي تسيطر عليها حكومة صنعاء في محافظتي البيضاء ومأرب المجاورتين.

خسارة شبوة مثلت لصنعاء التهديد بخسارة ورقة مهمة، فالمحافظة من المدن الرئيسية الرافدة لاقتصاد اليمن بحوالي 25% من الموازنة العامة، حيث تنتج ما يقارب 50 ألف برميل من النفط يومياً، ويمثل حقل العقلة بالمحافظة ثاني أكبر حقول النفط بالبلاد، إضافة إلى امتلاكها منفذًا بحرياً يمتد لأكثر من 300 كيلومتر.

أما محافظة مأرب، التي حاولت "ألوية العمالة" التحرش بها مؤخرًا، فتكتسب أهمية اقتصادية واستراتيجية بين المدن اليمنية، لكونها تزخر بالثروات المعدنية، مثل البترول والغاز.

مثلت هذه التطورات تحولاً في المعركة في اليمن، حيث شهد عام 2021 تحقيق مكاسب كبيرة بالنسبة للحكومة اليمنية في صنعاء، مما دفعها إلى الضغط على الامارات لإخراجها من حلبة الصراع الدائرة الآن.

ليس من قبيل المصادفة أن آخر هجمات صاروخية على العمق الإماراتي كانت في عام 2018، وهو العام الذي حاولت فيه القوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة التقدم بسرعة باتجاه محافظتي الدريهمي والحديدة على ساحل البحر الأحمر اليمني.

فالهدف الرئيسي هو إخراج القوات المدعومة إماراتياً من مواجهتها مع الجيش واللحان الشعبية في مأرب والبيضاء وغيرها من نقاط الصراع.

ويعكس هجومي 17-1-2022 و 24-1-2022 حقيقة أن تفاهمات مع الإمارات مازالت هشة ولا يترتب عليها حصانة، ويعكس أيضًا الاستقلالية التي تتمتع بها صنعاء في انتقاء أهدافها.

ورغم أن الاماراتيين حاولوا زج إيران في القضية حيث زعم أحد المقربين من ابن زايد الدكتور عبد الخالق عبد الله، أستاذ العلوم السياسية الإماراتي في تصريح لفايننشال تايمز: إن الهجوم "سيعرقل جهود التقارب" و "نحن نتعامل مع إيران صعبة، ولا تزال إيران تهديدًا، ولا تزال تهديدًا لأمن الخليج". إلا أن الخبراء الامريكيين والبريطانيين وغيرهم كان لهم رأي آخر، فقد قال ديفيد روبرتس، وهو خبير في شؤون الخليج في كينجز كوليدج بلندن "سقطت المقاييس عن أعين قادة الخليج ولذا فقد أدركوا المدى الكلي لمدى ضآلة مساهمة الولايات المتحدة حقًا (كضامن للأمن) بهذه الطريقة الأولية"، وغذت تلك الحادثة إحباط الإمارات من التقلبات في التغطية الأمريكية على مدى العقد الماضي، وما تعتبره عدم القدرة على التنبؤ بالإدارات المتعاقبة في واشنطن وطريقة لفك ارتباط الولايات المتحدة التدريجي بالمنطقة، كما يقول المحللون.

تداعيات استهداف الإمارات

عمليات القصف الصاروخي للعمق الاماراتي كان لها بعد تكرارها تداعيات سلبية ضخمة على الإمارات، فنتيجة لتحول الموقف الذي سيضعها في مهب رياح المسيرات والصواريخ الدقيقة التي تطلقها صنعاء وهو آخر ما تريده الإمارات التي تعتمد بشكل رئيسي في تسويق نفسها كبيئة استثمارية آمنة، وربما يفسر هذه الرؤية طبيعة الأهداف المستهدفة وهي اهداف مختارة بعناية، فتم استهداف أهم ثلاث ركائز اقتصادية وركيزة عسكرية تعتمد عليها الإمارات بشكل كبير (استهداف النقل البحري والموانئ بمصادرة السفينة روابي – استهداف السياحة من خلال استهداف مطار أبو ظبي – استهداف النفط من خلال استهداف صهاريج لنقل المواد البترولية في منطقة مصفح الصناعية بالقرب من خزانات شركة بترول أبو ظبي (أدنوك)، واستهداف قاعدة الظفرة التي تأوي جنوداً أمريكيين وفرنسيين ويمكن تصنيف تلك التداعيات إلى تداعيات داخلية وأخرى إقليمية ودولية.

أولاً: التداعيات الداخلية

ينتظر الإمارات الكثير من الخسائر في حال تكرار تلك الهجمات، خاصة على صعيد الاستثمارات الأجنبية، التي تُعد ركيزة أساسية في الاقتصاد الإماراتي وتعتمد عليها في مرحلة ما بعد النفط، وكذلك والهيمنة الاقتصادية والإقليمية التي تسعى لها في ظل منافستها الإقليمية مع السعودية. فأصحاب رؤوس الأموال عادة ما يبحثون عن المناطق الأكثر أمناً حول العالم لضخ أموالهم فيها ويهربون فور حدوث أي توتر قد يؤثر على استثماراتهم.

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الإمارات، حسب أحدث الإحصائيات الرسمية، نحو 174 مليار دولار، يتركز معظمها في قطاعات النفط والغاز والاقتصاد الرقمي والعقارات والطاقة المتجددة والزراعة والابتكار والتكنولوجيا. وحلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والـ 15 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، متقدمة 9 مراكز عن ترتيبها في تقرير العام 2020، وأوضح التقرير أن دولة الإمارات جذبت استثمارات أجنبية مباشرة في العام 2020 تصل قيمتها إلى 19.9 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 11.24% عن العام 2019، كما احتلت الإمارات المرتبة الأولى على مستوى غرب آسيا مستحوذة على ما نسبته 54.4% من إجمالي التدفقات الواردة إلى هذه المنطقة البالغة 36.5 مليار دولار.

وإضافةً إلى ذلك فإن قطاع السياحة كذلك يواجه ذات التهديد، وتفوقت الإمارات على أبرز 10 وجهات سياحية في العالم خلال النصف الأول من 2021، مسجلة نسبة إشغال في المنشآت الفندقية والسياحية 62%، وخلال النصف الأول من العام 2021، حققت المنشآت الفندقية والسياحية في الإمارات نمواً نسبته 15%، مستقطبة 8.3 ملايين سائح، ووصلت عائدات المنشآت الفندقية خلال النصف الأول من 2021 إلى 11.3 مليار درهم (ما يزيد على 3 مليارات دولار)، محققة نمواً نسبته 31%. فصورة الإمارات وسمعتها باعتبارها دولة رفاهية عالية واقتصاد وخدمات رفيعة المستوى ستتضرر بشدة إذا تواصلت هذه الهجمات.

ثانياً: التداعيات الإقليمية والدولية

سيكون لهذه الضربة تأثيرات إقليمية ودولية، فالإقليم الذي شهد خلال الفترة الماضية أجواء من إعادة المصالحة السياسية المتسارعة بين العديد من الأطراف، من المتوقع وفقًا لوكالة "بلومبرج" أن يعكر هذا الهجوم صفو الجهود الدبلوماسية الرامية لتخفيف التوترات في الخليج، فضلًا عن جهود إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني مع طهران. فالهجوم يعكس التهديد المستمر لكل من البنية التحتية المدنية والبنية التحتية الخاصة بالطاقة في المنطقة، وسط تصاعد التوترات الإقليمية.

كما سيكون لها تداعياتها على أسعار النفط، فقد واصلت أسعار العقود الآجلة للنفط ارتفاعها خلال تعاملات الثلاثاء 18 يناير عقب الضربة ليصل خام برنت إلى أعلى مستوياته منذ سبع سنوات في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن تستفيد إسرائيل بصورة أو أخرى من هذه الضربة، فستلجأ الإمارات إلى زيادة علاقاتها الأمنية مع إسرائيل، ويبدو هذا بوضوح من خلال ما نشره رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت على حسابه على تويتر، فقد تعهد بالعمل عن كثب مع الإمارات "لهزيمة أعدائنا المشتركين". وأضاف "نحن مستعدون لنقدم لكم دعمًا أمنيًا ومخابراتيًا كي نساعدكم في حماية مواطنيكم من هجمات مماثلة. لقد أمرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأن تقدم لنظيرتها في الإمارات أي مساعدة إذا ما رغبتم في ذلك".

وفي وقت سابق ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن الإمارات طلبت من إسرائيل تزويدها بمنظومة "القبة الحديدية" التي تستخدم في اعتراض الصواريخ قصيرة المدى، لكن إسرائيل رفضت، كما أعلنت شركة "ألبيت" الإسرائيلية للأسلحة المتطورة، أنها ستوفر لسلاح الجو الإماراتي أنظمة دفاع تعمل بالليزر والأشعة تحت الحمراء.

فسترغب إسرائيل في محاولة جذب الإمارات إلى حلفها ضد إيران كتمهيد لضربة إسرائيلية موجهة إلى إيران في حل فشل الاتفاق النووي، وهو العرض الذي رفضته الإمارات حتى الآن، بالإضافة إلى صفقات السلاح التي ستسعى الامارات لزيادتها مع حليفها الجديد.

وفي ظل حاجة الامارات إلى المزيد من التسليح وخاصة الطائرات المسيرة فقد يعزز ذلك التعاون الأمني مع تركيا في ظل التفوق التركي في الطائرات المسيرة.

العلاقات مع إيران:

إن العلاقات الإماراتية بإيران تشهد حالة من "الفصام". فبينما تثير الجزر الثلاث (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى)، حنق الإمارات، ما يدفعها للارتماء في أحضان أية دولة تعاند إيران، بما في ذلك السعودية ومصر والمغرب، فضلًا عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تبدو مزدهرة على نحو يثير العجب. وتشير تقديرات شبه رسمية، إلى أن عدد الإيرانيين الذين يعيشون في الإمارات يقترب من نصف مليون شخص، بينهم نسبة كبيرة من التجار ورجال الأعمال الذين

ينشطون بشكل رئيس في قطاعات المواد الغذائية والمواد الخام والحديد والفولاذ والإلكترونيات والإطارات والمعدات المنزلية وغيرها من المواد.

وفيما يخص التبادل التجاري بين البلدين، أعلن وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري، في تصريحات له في يونيو 2015، أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين بلده وإيران بلغ نحو17 مليار دولار في عام 2014، فيما قدّر حجم هذا التبادل التجاري بين البلدين بنحو 15.7 مليار دولار في عام 2013 و17.8 مليار دولار في عام 2012، و23 مليار دولار في عام 2011 و20 مليار دولار في عام 2010.

وبرغم عدم وجود بيانات اقتصادية تتعلق بفترة ما بعد رفع العقوبات إثر اتفاق 1+5 النووي، الذي يتوقع معه مراقبون أن ترتفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن المؤشر عاد للتهاوي مجددًا بعد إعلان الرئيس السابق ترامب تعليق العمل بالاتفاق وفرض عقوبات قصوى على إيران بسبب إعلان التزام الإمارات بالعقوبات الأمريكية على إيران دون أن تنضم للدول المستثناة من الحظر التجاري.

العلاقات مع مصر

أما النمط الاغرب للعلاقات الإقليمية فيتمثل في إنتاج حالة من التبعية المصرية الكاملة للإمارات، وذلك بعد نجاح الأولى في تدبير انقلاب عسكري ضد اول رئيس مدني منتخب في مصر شاءت الأقدار أن يكون من جماعة الإخوان المسلمين، ما ادى لإنتاج نظام يدين في وجوده واستمراريته للدعم الإماراتي المالي والدبلوماسي. ويمكن لمراقب المشهد المصري أن يلحظ جهود الإمارات لجني ثمار علاقة التبعية الجديدة في مصر رغم أنف مصريين يجبرون على الهجرة من بيوتهم لإخلائها لصالح استثمارات إماراتية.

يعد الدور الإماراتي في مصر أحد أبرز الأدوار التي تلخص ملمحين من ملامح توجه الامارات الإقليمي، حيث يشترك في هذه الحالة الهدفين المتعلقين بمواجهة التيار الإسلامي من جهة، والاستفادة من موارد مصر من جهة ثانية.

أحد أهم أهداف الإمارات من الوجود في مصر هي إنهاك التيار الإسلامي، ونعني به هنا التيار الإسلامي غير الثوري، أو التيار الذي لا نية لديه للانسحاب من المجال العام على النحو الذي تريده الملكيات العربية المحافظة، والتي يبدو أنها لا تريد سوى ذلك التيار من التدين الذي لا علاقة له بالسياسة سوى الانصياع والاستسلام للسلطة. وكان التحرك المحموم للإمارات منذ قرار جماعة الإخوان المسلمين ترشيح أحد أعضائها لمنصب رئيس الجمهورية، ثم فوز محمد مرسي بهذا المنصب من أهم الدلائل على تخوفات الإمارات، التي أنفقت بسخاء على المجلس العسكري المصري وعلى رؤيته للإطاحة بالرئيس المنتخب، ثم إنفاقها بسخاء كذلك على المنظومة التي قامت بالانقلاب في محاولة لإصلاح ما قد يعتري أداءها الاقتصادي الاجتماعي من خلل، وهو ما بلغ أكثر من 50% من حجم المعونات التي وجهتها الإمارات للخارج في 2013 و2014 -2015، التي قدرها البعض بنحو 66 مليار درهم إماراتي.

ربما كانت التبعية المصرية الكاملة للإمارات وراء تجرؤ أبو ظبي على ممارسة ضغوط على كل من تركيا وقطر، بلغت حد تدبير انقلاب في تركيا، والتنسيق مع السعودية لغزو قطر، وكلاهما لم يتحقق على الأرض، فضلًا عن دعم مساعي التيار المسيحي السياسي في الولايات المتحدة وأوروبا للضغط من أجل دفع الحكومات الغربية لتسمية الإخوان المسلمين جماعة إرهابية. هذه المساعي تمثل امتدادًا لحالة العداء للتيار الإسلامي، ورغبة في استئصاله تمامًا من الحياة السياسية العربية وليس المصرية وحدها.

وفي هذا الإطار، لا يمكن القول بأن جهود الإمارات للقضاء على التيار الإسلامي وقفت عند الحدود المصرية. ففي دول الخليج اعتبرت جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا في كل من الإمارات والسعودية. وتدخلت الإمارات في ليبيا داعمة العسكري المتقاعد خليفة حفتر، على أرضية مواجهة الوجود الإخواني في ليبيا، وإهمال قضية مواجهة "تنظيم داعش" هناك. وفي دول المغرب العربي، ضغطت الإمارات بصورة خاصة على المشهد التونسي لإخراج حكومة النهضة "الاخوانية" من السلطة، ودعمت تيار ما قبل "ثورة الياسمين" الذي انتهى بتشكيل حزب نداء تونس من تيارات مختلفة لا همّ لها إلا الإطاحة بحزب النهضة، كما يدعي الاخوان المسلمون. وهو ما أدى لتفكك حزب النداء بعد تعذر تنفيذ هذا الهدف. نفس الأمر تشهده كل من الجزائر ثم المغرب التي استدعت سفيرها في الإمارات، بعد أيام من استدعاء سفيرها من المملكة العربية السعودية، وانسحابها من التحالف العربي المشارك في حرب اليمن، على إثر ضغوط تباشرها الدولتين على الحكومة " الاخوانية " في المغرب، وهي الضغوط التي بلغت حد تهديد الوحدة الترابية المغربية في تقرير نشرته "قناة العربية" السعودية وقد تمكنت الامارات والسعودية بدعم مرشحي الملك لإطاحة حكومة العدل والاحسان واسقاط الاخوان المسلمين وخسارتهم في الانتخابات.

ومن جهة أخرى، فإن الوجود الإماراتي في مصر يتجه وجهة أخرى بالترافق مع مواجهة التيار الإسلامي، إذ تتجه الإمارات لجني عوائد دعمها لإدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وذلك عبر آليات نفوذ مختلفة.

ومع غموض البيانات حول الاستثمارات الإماراتية في مصر، فإن أحد أبرز مظاهر التوجه الإماراتي لاستغلال نفوذها في مصر ما يتمثل في اتفاقات بين الحكومتين الإمارتية والمصرية على تهجير اهالي منطقتين، هما "الوراق" و"نزلة السمان" لتسليمهما لشركات إماراتية بغرض الاستثمار العقاري. وتنظر الإمارات للمنطقتين باعتبارهما واعدتين سياحيًا حيث تقع إحداهما في قلب "النيل"، بينما الثانية تواجه "الأهرامات".

وتخضع البيانات المتعلقة بالنفوذ الإماراتي في مصر لحجب وتدقيق شديدين، بالإضافة إلى حجب مئات المواقع الإلكترونية، من بينها مواقع تهتم بمتابعة النفوذ الإماراتي في مصر.

العلاقات مع تركيا

دخلت الإمارات في مواجهة شرسة مع تركيا خلال السنوات القليلة الماضية، ما يمكن إيعازه لعوامل عدة، بينها حماية تركيا أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين فروا إليها في أعقاب الفض الدموي لاعتصام

ميدانَي رابعة العدوية والنهضة عام 2013، ما اعتبره الثلاثي (الإمارات - السعودية - مصر) تحديًا في مواجهة مشروع استئصال الوجود السياسي والثقافي للتيار الإخواني في غرب آسيا.

هذا بالإضافة إلى تدخل تركيا لمساندة قطر، بإرسال أول فرقة عسكرية إلى قاعدة بالقرب من الدوحة، بعد تسرب أنباء عن نوايا "محور الإمارات - السعودية - مصر" لغزو قطر، الأمر الذي تبعه لاحقًا توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بين تركيا والكويت، فيما بدا أنه إجراء احترازي كويتي من جاراتها الخليجيات التي بحسب تعبير قيادات سياسية ألمانية تعمل على "إشاعة روح المغامرة في الإقليم".

ومن جهة ثالثة، فقد أثارت تركيا حفيظة الإمارات ومصر والسعودية مع تبني أنقرة موقفًا مبنياً منذ عام 2011 على دعم جماعة الإخوان المسلمين وأطراف من التركمان السوريين. ومن جهة رابعة، يبدو أن الإمارات كانت تتوقع انسحابًا تركيًا - قطريًا أمام جهودها لدعم العسكري المتقاعد خليفة حفتر في مواجهة إسلاميي ليبيا، فلمّا استمر الدعم التركي - القطري لفصائل مصراتة، أدى ذلك لتعقد الموقف الإماراتي الذي انقلب عدائيًا وتدخليًا ضد تركيا، وهو ما تطور مع دخول تركيا ميناء سواكن بمباركة سودانية. هذا فضلًا عن اشتعال الصراع بين البلدين في منطقة القرن الأفريقي المطلة على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية.

تطور الموقف العدائي الإماراتي لتركيا من تحرش دبلوماسي على خلفية قضايا مثل إدانة تفجير الطائرة الروسية فوق الخط الحدودي التركي واتهامه بأنه عمل إرهابي، في مسعى لتوريط تركيا في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، إلى سلوك أكثر عدائية، حيث دعمت الإمارات ومولت انقلابًا عسكريًا في تركيا في يونيو 2016، وهو الانقلاب الذي أحبطته جهود شعبية ومؤسسية تركية، وانتهى لتعزيز موقف الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الداخلي، في مواجهة المؤسسة العسكرية وجماعة "الخدمة" السرية، التي يتزعمها المعارض السياسي فتح الله جولن. ولم يلبث الأمر أن تطور أكثر باتجاه تبني منهج "الحرب الاقتصادية" ضد تركيا، وهو ما بدأ في الثلث الثاني من عام 2018، وأدى إلى فقدان العملة التركية ثلث قيمتها أمام الدولار.

وفي مطلع 2019، زار وفد عسكري إماراتي - مصري مشترك مدينة منبج السورية للإعداد لترتيبات عسكرية مشتركة يقوم بها البلدان بدعوة من واشنطن، وهو ما تداعى في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي نواياه بسحب قواته من سوريا، وهي الخطوة التي أثارت استياءً داخليًا أمريكيًا وأوروبيًا وكرديًا وسوريًا كذلك، بالنظر لتوقع أكراد سوريا المنضوين تحت لواء "قسد" إجراءات انتقامية تركية، وهو ما عملت الولايات المتحدة على تفاديه من خلال إنتاج وجود عربي معادٍ لتركيا في شمال سوريا يضمن عرقلة مساعي تركيا إحكام سيطرتها على الشمال السوري تمهيداً لإقامة المنطقة الآمنة فيها، بما يضمن حماية عمقها من هجمات محتملة تدعمها سوابق نفذتها ميليشيات كردية. وبدا التصعيد الإماراتي عام 2019 عاماً لتطورات صراعية في العلاقات بين محور (الامارات – السعودية – مصر) وبين المحور التركي - القطري.

الدور الإماراتي في سوريا:

برغم إصرار التحرك الإماراتي على تجاهل الحقوق الأساسية للشعوب الشقيقة، فإن الخطاب الإماراتي في سوريا سار على النقيض من ذلك في "مؤتمر أصدقاء سوريا" الذي عقد في باريس يوليو 2012، حيث صرح وزير خارجية الامارات منتقداً ما أسماه: "وحشية نظام الأسد خلال إبادته شعبه الأعزل"، قائلًا: "إلى متى سنعطي هذا النظام الحجة حتى يستطيع أن يضحك علينا وعلى المجتمع الدولي؟ الشعب السوري يموت، فهل هناك لحظة سنصل إليها لنقول له كفى قتلاً، كفى تعذيباً، كفى مجازر". وفي تحرك مفاجئ، أعلنت الإمارات، في أواخر ديسمبر 2018، تحركها لفتح سفارتها في دمشق. وعلّق الخبراء الإماراتيون بأن الخطوة تأتي لتدارك الفراغ الذي أدى لدخول الروس والأميركيين بأجندات عسكرية لا تهتم بحماية سوريا من توغل "الإيرانيين" و"الأتراك".

الخطوة الإماراتية أعقبت إعلان الولايات المتحدة الأميركية الانسحاب من سوريا، وهي الخطوة التي أدت لاستقالة وزير الدفاع الأمريكي، وأثارت قلقًا أوروبيًا كبيرًا وبدا من خلال ردود الأفعال أن ثمة قلق أوروبي من انفراد تركيا بالمشهد الأمني في شمال تركيا، وهو ما دفع دولًا أوروبية للتأكيد مرارًا على استمرار وجودها في شمال سوريا، ما أعقبه تأكيد الرئيس الأمريكي على أن الانسحاب الهادئ لن يضر "حلفاء الولايات المتحدة" (المقصود بهم جماعة قسد). ولم تلبث تقارير إعلامية صادرة في الكيان الصهيوني أن أفادت بظهور ضباط إماراتيين ومصريين في مدينة منبج السورية في خواتيم عام 2018، أجروا جولة في المدينة وضواحيها، وتفحصوا مواقع تمركز "قسد"، التي تضم عناصر أميركية وكردية، ودونوا ملاحظات حول كيفية نشر قوات مصرية وإماراتية بدلاً من القوات الأميركية التي ستنسحب.

لم تجد الولايات المتحدة بالطبع قوة إقليمية يمكنها أن تتواجد في منطقة منبج في مواجهة التطلع التركي سوى تلك الدولة التي تورطت مع تركيا من قبل في محاولة انقلاب فاشلة، ثم خاضت معها حربًا اقتصادية حرة استهدفت أمن "العملة التركية".

وبرغم أن ذريعة وجود عربي في سوريا يوازي الوجود الإيراني والتركي، تبدو حجة مقبولة على الصعيد الاستراتيجي، إلا أن شبهتين حامتا حول قضية الانتشار الإماراتي وفي إثره الانتشار المصري، أولاهما ان الانتشار المزمع لا يتعلق بمواجهة مع إيران، بل يتعلق بمواجهة مع تركيا. فالوجود العربي لم يتجه جنوبًا، ولو تحت حماية الغطاء الجوي الإسرائيلي الذي استباح السماوات السورية. كما أن هذا الانتشار رافقته كذلك دعاية حاولت استغلال "حالة الشيطنة" التي كابدتها جماعة الإخوان، حيث اعتبر مراقبون أن الخطوة المتعلقة بإعادة البعثة الدبلوماسية الإماراتية لدمشق ضمن جهود "منع المحور التركي - القطري من تحويل الفوضى في سوريا إلى رافعة سياسية لبناء دولة للتنظيم الإخواني"، وهو طرح يبدو أقرب للتبرير منه لتوصيف حقائق جيوسياسية.

وبينما كانت الإمارات في 2015 تطلب محو رئيس النظام السوري بشار الأسد، من الخريطة السياسية في سوريا، كشف موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، في الأسبوع الأول من يناير 2019، عن خطة دبرتها الرياض وأبو ظبي والقاهرة لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، وذلك بهدف تهميش النفوذ الإقليمي لتركيا وإيران في المنطقة.

ملاحظات ختامية:

1- المبادئ التوجيهية للسياسة الاقليمية الاماراتية الجديدة:

إن السياسة الإقليمية الجديدة للإمارات، على الرغم من العديد من العناصر التفاعلية، تتميز بأربعة مبادئ توجيهية واضحة المعالم:

- **أولاً**، تحارب الإمارات الإسلاميين في المنطقة لأنهم حددوا جماعة الإخوان المسلمين - أكبر وأهم حركة للإسلام السياسي في العالم العربي - كتهديد داخلي خطير لاستقرار النظام. والقيادة في أبو ظبي مقتنعة بأن الهيكل العابر للحدود للجماعة الإسلامية خطير وأنه إذا استحوذ الإخوان على السلطة في دول مثل مصر، فسيحاولون حشد أتباعهم في دول الخليج وخاصة في الإمارات ضد حكوماتهم. لهذا السبب تدعم القيادة الإماراتية الحكومات الاستبدادية أو القوات العسكرية في مصر وليبيا - وإن بدرجة أقل - في السودان.
- **ثانيًا**، السياسة الإقليمية الإماراتية الجديدة موجهة ضد التمدد الإيراني وملحقاته في غرب آسيا منذ انتصار الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 إلا أن هذه السياسة الاقليمية الاماراتية أصبحت أكثر منهجية وخشونة منذ عام 2015، عندما بدأت الإمارات والسعودية حربًا على اليمن، كان اليمن المشهد الرئيسي لهذا الصراع من منظور أبو ظبي. ومع ذلك، فإن البعد المعادي لإيران في السياسة الخارجية للإمارات أقل وضوحًا بكثير من كرهها للإسلاميين.
- **ثالثًا**، أبو ظبي مهتمة جدًا بالسيطرة على الطرق البحرية من خليج عدن إلى البحر الأحمر. سيطرت الإمارات على العديد من الموانئ والجزر اليمنية منذ عام 2015 وأنشأت قواعد في عصب في إريتريا وبربرة في أرض الصومال. وبذلك أقامت إمبراطورية بحرية صغيرة بين خليج عمان والبحر الأحمر، وأثبتت نفسها كقوة إقليمية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي.
- **رابعاً**، لم تكن اتفاقات أبراهام بين كيان العدو والامارات بالنسبة للقيادة الاماراتية وللصهيونية العالمية حدثاً عادياً، بل مثّلت فتحاً واختراقاً كبيراً ليس لمنطقة غرب آسيا فحسب بل للعالم أجمع، حيث أن نفاذ كيان العدو من موقع الامارات على الخريطة الاقتصادية والمالية والهايتك والاعلامية العالمية هو المطلوب من الإمارات أن تسعى لحمايته والتمسك به واستثماره في جلب وجذب أصدقاء جدد لإسرائيل.

2- مسارات السياسة الاقليمية الاماراتية

- منذ الربيع العربي في عام 2011، اتبعت الإمارات العربية المتحدة سياسة خارجية وأمنية نشطة بشكل متزايد وظهرت كقوة إقليمية رائدة.
- تعتبر الإمارات جماعة الإخوان المسلمين تهديدًا خطيرًا لاستقرار النظام في الداخل، وتقاتل التنظيم والجماعات التابعة له في جميع أنحاء العالم العربي.

- شركاء الإمارات المفضّلون في السياسة الإقليمية هم الحكام المستبدين الذين يتبنون وجهة نظر نقدية للإسلام السياسي ويقاتلون جماعة الإخوان المسلمين.
- السياسة الإقليمية الإماراتية الجديدة موجهة أيضًا ضد التوسع الإيراني في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن البعد المعادي لإيران في السياسة الخارجية الإماراتية أقل وضوحًا بكثير من البعد المعادي للإسلاميين.
- تريد الإمارات السيطرة على الطرق البحرية من خليج عدن إلى البحر الأحمر. منذ اندلاع الصراع في اليمن في عام 2015، أنشأت إمبراطورية بحرية صغيرة هناك.
- أدى صعود الإمارات العربية المتحدة لمستوى قوة إقليمية إلى جعلها أكثر أهمية وفي الوقت نفسه شريكًا سياسيًا أكثر إشكالية لأوروبا.
- يسعى كل من اسرائيل والامارات للاستفادة من مميزاتهما لبناء منصة كاملة تسمح لإسرائيل بشراكة اماراتية بغزو العالم الاسلامي بأدوات العصر الجديد أي عناصر الحرب الناعمة.